



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
مكة المكرمة



القضاء في مكة المكرمة قديماً وحديثاً تأليف أ.د. عبدالمكك بن عبدالله بن دهيش

من أبحاث

الندوة العلمية الكبرى

بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية

لعام ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

المنعقدة في رحاب جامعة أم القرى بمكة المكرمة

خلال الفترة من ١٣ - ١٥/٨/١٤٢٦ هـ

الموافق ١٧ - ١٩/٩/٢٠٠٥ م

المحور الثاني

(الحياة الاجتماعية للمجتمع المكي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

« ﷺ ، عليه نتوكل وبه نستعين ، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد ، الذي أرسله الله رحمة للعالمين ، وجاء من لدنه بالهدى والكتاب المبين ، وآتاه الحكمة وفصل الخطاب ، وأرسى به قواعد الحكم ، وحقق العدالة والخير للناس أجمعين .

وبعد:

فإن القضاء يشكل جوهرًا من جواهر العلوم الشرعية والفقهية ، وعليه تقوم دراسات جليلة رسم مناهجها ، وأثبت دعائمها الأولون من علماء الأمة . فلا يخلو كتاب من كتب التفسير إلا وقد أشار إلى علم القضاء عند التعرض لتفسير آيات التحاكم إلى الله وإلى الرسول ، ولا كتاباً من كتب الحديث النبوي الشريف إلا وقد حوى كتباً للأقضية ، وذكر فيه النماذج التطبيقية والعملية لأقضية رسول الله ﷺ ، وأقضية أصحابه رضوان الله عليهم ، وأقضية التابعين الصالحين ، ولا كتاباً من كتب الفقه إلا وفيه بابٌ للقضاء وبيانٌ لأحكامه .

ومع أهمية القضاء فقد ألفت فيه منفرداً كثيرٌ من علماء الأمة قديماً وحديثاً . فالقضاء يشكل أهمية بالغة في استقرار المجتمعات ، وترسيخ قيم العدالة والمساواة بين المواطنين ، وما يعوّل عليه من دوره هام وبارز في تقدم ونماء وتطور المجتمعات ، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم أو يرتقي إلا إذا وجد فيه القضاء العادل الذي يحقق العدالة للجميع ، ويوفر الاستقرار والتطور والنماء .

وقد تبوأ القضاء الإسلامي على مر العصور المكانة العالية ، فكان القضاء مضرب المثل في النزاهة ، وفي إقامة العدل ، وتنفيذ أحكام الله ، ومنع المظالم ، لا يخشون في الله لومة لائم .

والمملكة العربية السعودية قد التزمت الإسلام ديناً، والقرآن دستوراً،
والشريعة الإسلامية تنظيمًا وتشريعاً، فأقامت حدود الله، وساد الحكم فيها
لشريعة الله.

فأمن الناس واطمأنت نفوسهم، وحفظت الدماء وحقت، وصانت
الأعراض من أن تنتهك، والأموال من أن تضيع أو تؤول بالباطل.

فانصرفوا إلى العمل المثمر، وانتشر الخير في ربوع البلاد، فتوسعت
الأرزاق وكثرت البركة، فبسبب العدل ينتشر الرخاء، وتأتي النعم بإذن الله،
ويعم الغيث من رب العباد، ويخرج الرزق من باطن الأرض، يقول الله عز
وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وقد استكثبتني جامعة أم القرى بمكة المكرمة في الكتابة لموضوع
القضاء بمكة المكرمة قديماً وحديثاً للمشاركة به في مناسبة عزيزة على
نفوسنا وهي اختيار مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ١٤٢٦ هـ.

وقد صادف هذا الموضوع ميلاً في نفسي لكوني ممن يتسبب لسلك
القضاء، حيث كنت قاضياً ورئيساً للمحكمة الشرعية بمكة المكرمة.

ومن ناحية أخرى حبي وحرصي على مكة المكرمة، أحب أرض الله
إلى الله ورسوله ﷺ، فمن تيسير الله وكرمه أن من عليّ بإخراج الكثير من
المؤلفات والكتب المحققة عن مكة المكرمة وتاريخها.

أسأل الله العليّ القدير أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، ويجعل عملنا هذا
وسائر أعمالنا خالصاً لوجهه الكريم، أنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله
وسلم على خير خلقه سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه

أ.د. عبد الملك بن دهيش
مكة المكرمة

الفصل الأول

عرض موجز لتاريخ القضاء في الإسلام

المبحث الأول

تعريف القضاء لغة واصطلاحاً

أولاً : تعريف القضاء في اللغة:

جاء القضاء في اللغة بعدة معانٍ تتقارب في جملتها ومرجعها، فجاء بمعنى إنقطاع الشيء وتناقصه وكل ما أحكم عمله، أو أتم، أو ختم، أو أدى أداء، أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضى^(١).

والذي يعيننا في تفصيل المعنى اللغوي للقضاء ما ورد في كتب اللغة والقواميس بمعنى الفصل والحكم.

وقال الراغب الأصفهاني: « القضاء: فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكل منهما على وجهين ».

إلهي، وبشري، فمن القول إلهي قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾^(٢)، أي أمر بذلك.

ومن الفعل إلهي قوله: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ ﴾^(٣).

(١) لسان العرب: ١٨٦/١٥، وتهذيب اللغة للأزهري: ٢١١/٩.

(٢) سورة الإسراء: آية: ٢٣.

(٣) سورة غافر: آية: ٢٠.

ومن القول البشري نحو قضى الحاكم بكذا، فإن حكم الحاكم يكون بالقول.

ومن الفعل البشري: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾^(١).

وكل قول مقطوع به في قولك: هو كذا أو ليس بكذا، يقال له قضية، ومن هذا يقال: قضية صادقة، وقضية كاذبة، وإياها عني من قال: التجربة خطر والقضاء عسر، أي الحكم بالشيء أنه كذا وليس بكذا أمر صعب^(٢).

وقد وردت لفظة «قضى» في كتاب الله الكريم في أربع وستين موضعاً. وسوف اقتصر على الآيات التي تدل على معنى الحكم والفصل والعدل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣).

فالقضاء هنا بمعنى الأحكام والإمضاء والإرادة، وهذه الآية الكريمة تتحدث عن عظيم خلق الله تبارك وتعالى، وعن الآيات الكونية المعجزة، وأن الخلق والإيجاد لا يستغرق أكثر من الأمر بلفظ «كن»، فيتكون وينشأ ويتشكل على النحو الذي أراده الله سبحانه وتعالى وقضى به وأحكم.

(١) سورة البقرة: آية: ٢٠٠.

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) سورة البقرة: آية: ١١٧.

وأيضاً قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ ، و«قضيت» هنا بمعنى حكمت، والآية الكريمة تبدأ بالقسم المنفي تأكيداً لأهمية التحاكم لكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، والرضى بذلك، والإنصياح إليه ، والإنقياد للحكم.

وأيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾^(١) ، فالفعل قضى بمعنى حكم، والآية الكريمة تدل على أصل الخلق والنشأة الأولى والتكوين في حال الابتداء، ثم الأجل الختامي، الذي ينتظر الكون والأحياء.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢) ، والمراد من هذه الآية الكريمة هو إثبات الحكم بالجزاء خيراً، أو غير ذلك لله عز وجل، فهو الذي يقضي بالعدل والحق، والذين اتخذوا من غير الله شركاء أو قرباناً آلهة لا يملكون ولا يقضون بالحق ولا يعجزون بشيء.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾^(٣) أي الفصل وحكم في الحال.

(١) سورة النساء : آية : ٦٥ .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٢ .

(٣) سورة غافر : آية : ٢٠ .

(٤) سورة الشورى : آية : ١٤ .

وقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١).

وكما في قوله تعالى: ﴿فاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾^(٢).

قال الطبري: « وأصل كل قضاء أمر الإحكام والفراغ منه، ومن ذلك قيل للحاكم بين الناس القاضي بينهم لفصله القضاء بين الخصوم، وقطعه الحكم بينهم وفراغه منهم»^(٣).

فجميع هذه الآيات الكريمة معناها القضاء، ولذلك يسمى القاضي في اصطلاح الفقهاء حاكماً^(٤).

القضاء في السنة النبوية الشريفة:

وردت لفظة القضاء في السنة النبوية الصحيحة بمعانٍ مختلفة، والذي يهمنا ذكره هو ما ورد بمعنى « الحكم ».

وقد ورد بهذا المعنى أحاديث كثيرة حتى أن أصحاب السنن أفردوا أبواب عنونها بـ «كتاب الأقضية»، جمعوا فيه كل ما ورد من أحاديث نبوية شريفة عن القضاء، وسوف أذكر بعضاً منها في الفصل الثاني من هذا البحث، إن شاء الله.

(١) سورة المائدة: آية: ٤٧.

(٢) سورة المائدة: آية: ٤٩.

(٣) تفسير الطبري: ٥٠٩/١.

(٤) محاضرات في طرق القضاء للأستاذ عبدالعال عطوه: ص ٨.

القضاء اصطلاحاً:

اختلف الفقهاء في تعريف القضاء اصطلاحاً فأفردوا عدة تعريفات، حتى في المذهب الواحد،

وعرفه ابن عابدين من الحنفية بأنه: «فصل الخصومات وقطع المنازعات على وجه مخصوص»^(١).

وقال الكاساني: «هو الحكم بين الناس بالحق»^(٢).

وعرفه ابن رشد المالكي بأنه: «الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام»^(٣).

وعرفه الشافعية بعدة تعريفات منها: «أنه إلزام من له إلزام بحكم الشرع»^(٤).

وأنه: «فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى»^(٥).

وأيضاً بأنه: «إظهار حكم الشرع في الواقعة ممن يجب عليه إمضاه»^(٦).

(١) حاشية ابن عابدين: ٣٥٢/٥، الفتاوى الهندية: ٢١١/٣.

(٢) بدائع الصنائع: ٤٠٧٨/٩.

(٣) الشرح الصغير: ١٨٦/٤، تبصرة الحكام لابن فرحون: ١٢/١.

(٤) نهاية المحتاج: ٢٣٥/٨.

(٥) مفتى المحتاج: ٢٥٧/٦.

(٦) قليوبي وعميرة: ٢٩٥/٤.

وعرفه الخبايلة بأنه تبين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل
الخصومات^(١)

وأيضاً بأنه «الظري بين المترافعين للإلزام، وفصل الخصومات»^(٢)

وقال ابن حلدون «إن القضاء مصب الفصل بين الناس في
الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتعارع بالأدلة الشرعية الملتقاة من
الكتاب والسنة»^(٣).

والقضاء «قطع الخصومة بقول ملزم صدر عن ولاية عامة»^(٤)

وقال الجرجاني في التعريفات «القضاء في الخصومة هو إظهار ما هو
ثابت»^(٥)

وتعريفات الفقهاء التي أوردتها وإن اختلفت ألفاظها فإنها تزدي معنى
واحد، وفي رأيي أن تعريف ابن حلدون يعتبر من أدق التعريفات، لأنه
يتمشى مع ما شرع من أحله لنقصاء من فصل الخصومات وقطع المارعات
على سبيل الإلزام بواسطة الكتاب والسنة

(١) شرح منتهى الإرادات: ٤٥٩/٣، كشاف القناع ٢٨٥/٦

(٢) المدع في شرح المنع: ٣/١٠

(٣) مقدمة ابن حلدون: ص ٢٢٠

(٤) تاريخ القضاء في الإسلام للشيخ محمود عربوس: ص ٩.

(٥) التعريفات للجرجاني ص ١٨٥

المبحث الثاني

لفظة القضاء وعلاقتها ببعض الألفاظ المرادفة

تشابه لفظة القضاء مع غيرها من الألفاظ من حيث المعنى، وسوف أسرد بعضاً منها بإيجاز مثل :-

الحكم:

تطلق لفظة « الحكم » في اللغة على معان كثيرة، والذي يهم موضوعنا هو ما يطبق على المعنى الذي يصرها بالقضاء، فقول حكم حكماً، بمعنى قضى قضاءً، ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَيْفَ يُحْكُمُونَ وَعَدَهُمُ النُّورُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ﴾^(١).

وعند الأصوليين يطلق الحكم والقضاء كل منهما على الآخر، ولكن مع هذا يوجد فرق بين الحكم والقضاء من حيث الولاية، فالحكم هو ما تصدر عن الحاكم لتحقيق العدالة بين أفراد الأمة والجماعة

وأما القضاء فإنه يتطلب وجود حصومة وخصوم ودعوة وبينة، إلى آخر ما تتطلبه اجراءات التقاضي ومن ثم يصدر القاضي حكمه في القضية المظورة من قبله

الحق:

لقد استعمل الفقهاء لفظة « الحق » تفسيراً للحق الثابت للإنسان

(١) سورة المائدة - آية ٤٣

بمقتضى الشرع من أجل صالحه، أو عليه قبل غيره

ولذلك فهم يطلقونه على كل عين أو مصلحة تكون للإنسان بمقتضى الشرع سلطة المطابق بها من غيره أو بذلهما ، أو التنازل عهما^(١)

ويوجد تلام بين الحقوق والقضاء في الإسلام ، فسلطة القضاء توفر حماية الحقوق جميعها لله تعالى ، أو للعباد، لأنهما مقامة على تشريع الخالق عز وجل إذا كانت بعيدة عن الآراء والأهواء المغرضة.

الفتوى

الفتوى في اللغة من الفتيا ، يقال أفتى الفقيه في المسألة إذا بين حكمها واستفت، إذا سألت عن الحكم.

والفتوى في الاصطلاح هي الأحبار عن الحكم الشرعي من غير إلزام^(٢)

الفرق بين القضاء والفتوى

القضاء والفتوى كلاهما إخبار عن حكم الشرع وإظهار له، ولكن

(١) المدخل في التعريف بالمقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه محمد مصطفى

النسلي، ص ٣٣١

(٢) كشف القناع : ٢٩٤/٦

القضاء يكون على سبيل الإلزام، فهو واجب الفاد في الأمور الاجتهادية ولو في موضع الخلاف، لأن القاصي يشئ حكماً يرفع الخصومة والمنازعة أما الفتوى فإنها لا تكون على سبيل الإلزام، فإن المفتي يقتي بمدهه، وقد تكون فتواه مخالفة لمذهب المستفتي فيسأل آحر ويأحد بفتواه، ولا يترن فتوى بعينها في المسائل الاجتهادية^(١)

القاصي يتبع الحاح من أدلة الإثبات كالسبة والإقرار والشاهد واليمين، والنكول والقربة القاطعة ... ونحو ذلك أما المفتي فيتبع الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وطرق الاستدلال الفقهي المعترة.

(١) النظام القضائي في العهد السوي وعهد الخلافة الراشدة للأستاذ ماع خليل القطان.

المبحث الثالث

أهمية القضاء

إن حكمة القضاء تقضي بمصرة المظلوم، وقمع الطالم، وقطع الخصومات، فلذلك تعتبر ولاية القضاء من أهم الولايات شأنًا، وأعظمها أثرًا، وأعلاها مرتبة، وقد أجمع علماء الأمة على مشروعية القضاء، فقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لثلاثة أن يكونوا في فلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم »^(١)، وذلك تفاديا للحلاف الذي يدفع بكل منهم إلى أن يستبد برأيه، وقد استدلل العلماء من هذا الحديث على مشروعية القضاء وأهميته .

فالقضاء إقامة العدل ، وكبح الظلم ، فالعدل يمحو الظلم، والظلم طمسات في الدنيا وفي الآخرة، وهو قهر للنفس، وهضم لحقوق الآخرين، وهتك لأعراضهم . ولذلك عظم الله عز وجل العدل، ودحض الظلم، ودلت في قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأطيعوا الملك والعلية وأطيعوا أئمة الدين »^(٢) .

وقد أدركت الشعوب على مر العصور أهمية العدل، فجمعوه هدفًا

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ١٧٦/٢

(٢) سورة النحل : آية. ٩٠

لأحكامهم فالقضاء يعد وسيلة لإقامة العدل . فلا بد من يتصدى لنقصاء بين الناس أن يكون قوياً، متمكناً من ذلك، وأن يؤدي الحق فيه، كما حذر الشرع من استعمال هذه الوسيلة لمن هو غير أهل لها حتى لا يحرف عن الصراط، وتزل به الأقدام فيهوى في معاقل الظلم والخور

وفي مجتمعنا المعاصر لولاية القضاء أهمية كبيرة ودور مهم في استقرار مبادئ العدل بين أفراد المجتمع

لأن القاضي بعمله الخليل ورسالته المهمة يهيئ للمجتمع سبل الأمن والسلام، فيطمئن كل فرد في المجتمع سواء من المسلمين أو من غير المسلمين الموحدين في دار الإسلام على أموالهم وأعراضهم ونفوسهم ففي ظل عدل القاضي تستقر الحقوق وتحفظ المبادئ، ويعم الأمن والأطمئنان والسلام، وتعمر البلدان.

ولا توجد دولة تحلو من ولاية القضاء، فالقضاء ركن من أركانها، فهو الذي تقع عليه مسئولية حماية الأنفس والأموال والأرواح، والحقوق، والأعراض

ويعتبر القضاء العادل في أي دولة رمزاً من رموز الحكم فيها، وهو الذي يهب للسلطة العليا في سائر البلدان الحماية والقوة والسيادة والاستقلال، وعند انعدام عدل القضاة تفسد الأمور وتحتل الموارد، وتخرّب البلاد، ويتفشى الظلم والفساد

قال تعالى ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ ﴾^(١)

قال عطاء الله: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن
وكلنا يديه يمين الذي يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولو»^(٢)

ولقد أقسم الله عز وجل بدائه ليرفع من مكانة القضاء وفصل
امارعات والأحكام، وبين علو مكانته، وبهي صفة الإيمان عمن لم يحتكم
لشرعه بلجونه للقضاء.

قال تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(٣)

قال القرطبي في تفسيره إنما قدم «لا» على القسم اهتماماً بالفي
واطهاراً لقوته، ثم كرر بعد القسم تأكيداً للتهمم بالفي، وكان يصح
إسقاط «لا» الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى، ويذهب معنى
الاهتمام،^(٤)

وقال عز وجل: ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ
النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٥)

(١) سورة المائدة: آية ٤٢

(٢) أخرجه السيوطي في السنن الكبرى، كتاب القضاء، باب فصل الحاكم العادل في
حكمه: ٣٩٥/٥ حديث رقم ٥٨٨٥.

(٣) سورة النساء: آية: ٦٥

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٥/٥

(٥) سورة ص: آية: ٢٦

وقال عمر وحل «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»^(١)

والعدل أساس الحكم، وميراث التشريع، فلا تقوم دعائم الحكم، ولا
يتنظم أمره، ولا يلتزم شمله إلا بالعدل

ولقد جاء الإسلام داعياً إلى العدل المطلق، وأوجب إقامته بين الناس
جميعاً دون النظر إلى لون، أو جنس، أو قرابة، أو صداقة، أو عداوة، أو
اختلاف عقيدة، وأرسى دعائم العدل والمساواة، ويدل على ذلك أنه لما أريد
إقامة الحد على المرأة المخرومية عن عائشة رضي الله عنها أن قريشاً أهمتهم
المرأة المخرومية التي سرفت فقالوا من يكلم رسول الله ﷺ ومن يحترئ عليه
إلا أسامة، حب رسول الله ﷺ، فكلم رسول الله ﷺ، فقال أنشع في حد من
حدود الله ! ثم قام فحطب قال يا أيها الناس إنما صل من كان قبلكم أنهم
كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الصعيث فيههم أقاموا عليه الحد
وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(٢).

ويستدل من ذلك أن الله سبحانه وتعالى يأمرنا بالعدل، ولو صد
أنفسنا، أو أقرب الناس إلينا، ويحذرننا من أن يميل بنا الهوى عن العدل،
ويأمرنا بالعدل مع من بيننا وبينهم بغض وعداوة

وهكذا يأمر الله تعالى الحكام بالعدل ويأمر للأفراد بالعدل فيما يكون

(١) سورة النساء. آية: ٥٨

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع

إلى السلطان. ٢٤٩١/٦ حديث رقم ٦٤٠٦

من علاقات بينهم، وبأمر بالعدل حتى مع الأعداء، ومن الطبيعي أن يهي عن الظلم ويحرمه

ولذلك نجد أن الإسلام ليس دين قول ومبادئ فحسب، ولكنه أيضاً دين عمل وتطبيقات للمبادئ التي وضعها، وكان العدل أساساً من أسس الحكم ودعماته القوية في عصر الخلفاء الراشدين، وفي عصور الدين ساروا على هديهم من الخلفاء

يقول الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته بعد توليه الخلافة «الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له الحق، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، إن شاء الله»، وقد كانت هذه الخطبة بمثابة دستور لفترة حكمه رضي الله عنه.

وقد سار من بعده الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلتزم نهج أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الترام العدل في كل حال ومع كل الناس، لا فرق بين حاكم ومحكوم، حتى أنه كان يقتص من الولاة للرعية، ومن ذلك أمثلة كثيرة في كتب التاريخ

كما بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري خطاباً بعد توليه ولاية القضاء، يعد هذا الخطاب دستوراً للقضاء.

عن أبي الملبح الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلي إليك بحجة، وأنفذ الحق إذا وضح فإنه لا يصح تكلم بحق لا يعاد له، وآس

بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك، حتى لا يئأس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح حائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، لا يسمع قصاء قصيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم، ومراجعة الحق حير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما يحتلج في صدرك لما لم يلعلك في الكتاب أو السنة، اعرف الأمثال والأشياء ثم قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى وأجعل لمن ادعى بية أمداً ينتهي إليه، فإن أحصر بية أحد بحقه والا وجهت القصاص على، فإن ذلك أحلى للعمى، وأبلغ في العذر، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مخلود في حد أو محرب في شهادة زور أو ظن^(١) في ولاء أو قرابة، إن الله تولى منكم السرائر، ودرأ عنكم بالبيات، وإياك والقلق والصحح، التأدي بالناس، والتكر للخصوم في مواطن الحق التي يوحى الله بها الأحر ويحسن بها الدخرف فإنه من يصلح بيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن ترين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك يشبه الله، فما ظنك بشواب غير الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائنه رحمته والسلام عليك،^(٢).

(١) الطين؛ هو المتهم في دية، من الظنة التهمة، ولهذا لا تقبل شهادته

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الأفضه وعبر ذلك، كتاب عمر رضي الله عنه

إلى أبي موسى الأشعري ٢٠٦/٤ حديث رقم ١٥

وقال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام : « على الإمام أن يحكم بما أمر الله، وأن يؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك كان حقاً على المسلمين أن يسمعوا ويطيعوا ويحيوا إذا دعوا »^(١)

وبناءً على ذلك فقد أجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء، والحكم بين الناس

قال ابن قدامة : « والقضاء من فروض الكفايات، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجباً عليهم كالجهد والإمامة »^(٢).

قال الإمام أحمد : « لا بد للناس من حاكم، أتذهب حقوق الناس »^(٣)
ولا تصح ولاية القضاء إلا بتولية الإمام، أو من فوض إليه ذلك، ويلزم اختيار من يتولى القضاء من المسلمين أفضل من يقدر عليه لهم

(١) مصنف ابن أبي شيبة : ٤١٨/٦.

(٢) المعنى : ٥/١٤.

(٣) المعنى : ٦-٥/١٤.

المبحث الرابع حكم تولي القضاء

من المعلوم أن ولاية القضاء من الولايات الهامة، والقضاء رتبة شريفة، ومرتبة رفيعة لا مرلبة فوقها من المنازل، ولا رتبة أوقفاً منها إذا اجتمعت شرائطها وحصل في القاضي ما يفتقر إليه من الخصال، لأنها التي تولها الله تعالى بنفسه، وبعث بها رسوله عليهم السلام، وتولها رسوله ﷺ، وقام بها أئمة العدل بعده، فيسفي لمن يملك الولاية أن يحتار لهذه الرتبة من لا يقدر العالم على أصلح منه، ولا أفصل، ولا أكمل، كما احتار الله تعالى لرسالته صفوة كل عالم ورئيس كل حيل وأفضل أهل كل زمان^(١)، كما قال تعالى ﴿وَلَقَدْ احْتَرَيْنَاهُمْ عَنِّي عِلْمًا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿اللَّهُ يَصْطَلِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾^(٣).

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من بني عمي، فقال أحد الرجلين يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله، وقال الآخر مثل ذلك فقال «أنا والله لا تولي هذا العمل أحداً سألته ولا أحد حرص عليه»^(٤).

(١) روضة القضاة وطرق النجاة للسبكي : ٥١/١

(٢) سورة الدخان، آية ٣٢

(٣) سورة الحج، آية ٧٥

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٠٠/١٠

والحكمة في أنه لا يولي من يسأل الولاية، أنه يوكل إليها ولا تكون معه إعانة، كما جاء في حديث عبدالرحمن بن سمرة قال قال رسول الله ﷺ « يا عبدالرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة، فإني إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها، وإذا جئت على يمين فرايت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وآت الذي هو خير»^١

روى مسلم عن أبي دريد رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ألا تستعمني؟ قال فصر بیده على مكبي ثم قال يا أبا ذر إنك ضعيف وأنها أمانة وبها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»^٢

والقصاء من فروض الكفايات - كما سبق ذكره - لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه فكان واجباً عليهم

وقد يكون فرص عين على الشخص إذا لم يوجد غيره للقصاء، وتعين عليه وحده، فإذا امتنع أحر عليه، ولأن الكفاية لا تحصل إلا به^٣

وفيه فصل عظيم لمن قوي على القيام به، وأداء الحق فيه، ولذلك جعل الله فيه أجراً على الخطأ، وأسقط عنه حكم الخطأ، ولأن فيه أمراً

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها: ٢٦١٣/٦ حديث رقم ٦٧٢٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ١٤٥٧/٣ حديث رقم ١٨٢٥

(٣) مصاب وطرق الإنشاءات في الفقه الإسلامي لمصر فريد واصل: ص ٨

بالمعروف وبصورة المظلوم، وأداء حق إلى مستحقه، ورداً للظالم عن ظممه، وإصلاحاً بين الناس، وتحليصاً لبعضهم من بعض، وذلك من أبواب القرب^(١)

ولذلك تولاها النبي ﷺ والآباء قبله، فكانوا يحكمون لأمرهم

عن علي رضي الله عنه قال بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقلت يا رسول الله تعني وأنا شاب أقصي بينهم ولا أدري القضاء قال فصر بیده فی صدري، ثم قال «اللهم أهد قلبه وثبت لسانه» قال فما شككت بعد في قضاء بين اثنين^(٢).

عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء» قال أقضي بكتاب الله، قال «فإن لم تجد في كتاب الله» قال فبسنة رسول الله ﷺ، قال «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله» قال أجتهد رأيي ولا آلو، فصر بیده رسول الله ﷺ صدره، وقال «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله»^(٣).

(١) المعنى: ٦/١٤

(٢) أخرجه ابن ماجه في مسنده، كتاب الأحكام، باب ذكر القضاء: ٧٧٤/٢ حديث رقم ٢٣١٠.

(٣) أخرجه أبو داود في مسنده، كتاب الأمية، باب اجتهد الرأي في القضاء: ٣٠٣/٣ حديث رقم ٣٥٩٢.

وفيه خطر عظيم وورر كبير لمن لم يؤد الحق فيه، ولذلك كان السلف رحمهم الله يتمتعون منه أشد الامتاع، ويحذرون على أنفسهم خطره^(١)

قال خاقان بن عبدالله ذكر أبو قلابة لقصة البصرة، فهرب إلى اليمامة، فأريد على قصائنها، فهرب إلى الشام، فأريد على قصائنها، وقيل ليس هاهنا عيرك، قال فأرلوا الأمر على ما قلتم، فإما مثلي مثل سايح وقع في البحر، فسبح يومه، فاطلق، ثم سح في اليوم الثاني، فمصى أيضاً، فلما كان اليوم الثالث فحرت يده^(٢).

قال ابن قدامة والناس في القساء على ثلاثة أصرب، منهم من لا يحور له الدخول فيه، وهو من لا يحسه، ولم تحتج فيه شروطه، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «القصة ثلاثة» ذكر منهم رجلاً قصى بين الناس بجهل، فهو في النار^(٣) ولأن من لا يحسه لا يقدر على العدل فيه فيأخذ الحق من مستحقه ويدفعه إلى غيره.

(١) المعنى: ٦/١٤.

(٢) ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، في القساء وما جاء فيه: ٢٣٨ ٦

(٣) نص الحديث في مس أبو داود، كتاب الأقضية، باب القاصي يخطئ: ٢٩٩/٣ حديث رقم ٣٥٧٣، عن ابن يريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «القصة ثلاثة» ووجد في الجنة، وأما في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقصى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قصى للناس على جهل فهو في النار

ومهم من يحوز له ولا يحب عليه، وهو من كان من أهل العدالة والاحتشاد، ويوجد غيره مثله، فله أن يلي القضاء بحكم حاله وصلاحيته، ولا يجب عليه، لأنه لم يتعين له^(١)

عن عبد الرحمن بن بشر الأنصاري الأزرق قال دخل رحلان من أبواب كندة وأبو مسعود الأنصاري حابس في حلقة فقالا ألا رجل يفد يا، فقال رجل من الحلقة أنا فأخذ أبو مسعود كفا من حصي فرماه، وقال: مَهْ إنه كان يكره التسرع إلى الحكم^(٢).

قال ابن قدامة من يجب عليه يعني القضاء وهو من يصلح لنقصاء، ولا يوجد سواه، فهذا يتعين عليه، لأنه فرض كفاية، لا يقدر على القيام به غيره فيتعين عليه، كعمل الميت وتكفيله، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه لا يتعين عليه، فإنه سئل هل يَأْتُم القاضي إذا لم يوجد غيره؟ قل لا يَأْتُم فهذا يحتمل أنه محمول على ظاهره في أنه لا يجب عليه، لما فيه من الخطر بنفسه، فلا يلزمه الإصرار بنفسه لفع غيره، ولذلك امتنع أبو قلابة منه، وقد قيل له ليس غيرك، ويحتمل أن يحمل على من لم يمكنه القيام بالواجب، لظلم السلطان أو غيره، فإن أحمد قال لا بد للناس

(١) المعنى: ٧/١٤.

(٢) أخرجه أبو داود في مسنده، كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء والتسرع إليه

٣٠٠/٣ حديث رقم ٢٥٧٧

من حاكم، أتذهب حقوق الناس^(١)

فكما أن تصيب الحاكم أو الخليفة فرصاً بإجماع الصحابة رضي الله عنهم لإقامة حدود الله المفروضة ، وإنصاف المظلوم من الظالم وتحقيق مآثر المصالح التي لا تقوم إلا بالإمام، فكذلك تعيين القاضي إذا لم يوجد غيره فرض عين

فالقضاء من الوظائف الداخلة تحت الخلافة، لأنه مصب الفصل في الخصومات حسماً للتداعي، وقطعاً للنزاع، وفقاً للأحكام الشرعية من الكتاب والسنة، فلدلك يعتبر مصب القضاء من وظائف الخلافة ومتدرجاً في عمومها، فهو ولاية متفرغة من ولاية الإمام^(٢)

فالقضاء هنا ليس وظيفة عادية ولا عملاً من الأعمال الروتينية، وليس مهمة ، وإنما هو سلطة رئيسية في الدولة ، فالذي يتولى تعيين القضاة هو الحاكم وهو الذي يختارهم ليصطلعوا بهذه المسؤولية وهذه الأمانة ، وهي بذلك تعتبر مهمة شرعية حليّة ، وهي في الأصل ماطة بالحاكم، ولكنه لكثرة مسئولياته فوض هذه الولاية للقاضي.

وإذا كانت ولاية القاضي فرص كفاية ، فلقول الله عز وجل

(١) المقي: ٩-٨/١٤

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٧٤

﴿يَا ذَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿فاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾^(٢)، فهذا أمر من الله عز وجل بالحكم بين الناس بالحق وبما أنزله الله وهذا هو المعنى المقصود للقضاء والواجب المأط به وهذه ولاية على أن القضاء فرض ضرورة

ولهذا كان رسول الله ﷺ يبعث إلى آفاق قضاة، فبعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة، فكان نصب القاضي من ضرورات نصب الإمام فكان فرصاً، وقد سماه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فريضة محكمة^(٣)، لأنه لا يحتمل السخ لكونه من الأحكام التي عرف وجوبها بالعقل والحكم العقلي لا يحتمل الانتساخ^(٤).

فلقضاء فرض وواجب على الأمة، لأن الله طلبه طلباً جازماً، وتوعده بالعقاب على تركه^(٥).

(١) سورة ص، يه ٢٦.

(٢) سورة المائدة يه ٤٨.

(٣) في خطابه المشهور لأبي موسى الأشعري، انظر: سنن البيهقي الكبرى: ١٣٥/١٠.

(٤) بدائع الصنائع لنكاساني: ٢/٧.

(٥) كتاب القضاء لشيخ عبد الله بن دهيش، ص ١٠.

المبحث الخامس الشروط الواجب توافرها في القاضي

لما كان القضاء ولاية مهمة لا يستعنى عنها في أي أمة من الأمم، فمصب القاضي حيل القدر، وهو الذي يقيم العدل بين الناس الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، وبحكم بين الناس بالحق، حتى تسود في الأرض العدالة، وتنتشر في بقاعها الأمن والأمان، ومن الطبيعي ألا يتولى مصب القضاء إلا من كان أهلاً له، وقد حذر النبي ﷺ من الجور والظلم والجهل عند الفصل بين الخصومات، كما تشدد الخلفاء الراشدون في اختيار قضاتهم، فلذلك استنبط فقهاء الأمة من الكتاب الكريم والسنة المطهرة، والقواعد العامة للفقه، شروطاً ينبغي توافرها فيمن يسد إليه ولاية القضاء وقد اختلف في بعض هذه الشروط، فمن الفقهاء من اعتبرها واحدة ولا بد من توافرها في القاضي، وبعضهم رأى عدم وجوبها عند اختيار القاضي، وفي هذا المبحث سوف أبين هذه الشروط بالتفصيل، مع إيضاح أوجه الخلاف فيما ورد من خلاف، وهذه الشروط هي:-

١- الإسلام:

الإسلام شرط لكل ولاية، والقضاء جزء منها، ولا ولاية لعير المسلم على المسلم، كما أن القاضي المسلم قادر على أحكام الشرع، وغير المسلم

جاهل بها قال تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾^(١)

قال رسول الله ﷺ: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(٢).

ولأن القاضي لابد له من أن يحكم بكتاب الله وما ورد في سنته عليه الصلاة والسلام، والكافر لا يتحقق به ذلك.

وقد أجاز الحنفية تولية القضاء للكافر بين أمثاله من الكافرين^٣

ومقصود الحنفية إنما ورد في حوار تولية غير المسلم القضاء بين غير المسلمين، لا على المسلمين.

ودليلهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنْ اللَّهُ لَا
يَهْدِي الْقَوْمَ الْطَّالِينَ﴾^(٤).

فقد أفادت هذه الآية بأن للكفار ولاية بعضهم على بعض، فيتناول
هذا أن لهم ولاية القضاء بعضهم على بعض.

٢- البلوغ والعقل:

فلا يحوز أن يني الصغير، أو المجنون القضاء، فإن غير البالغ مرفوع

(١) سورة النساء: آية ١٤١

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النقطة، باب ذكر بعض من صار مسلماً

بإسلام أبيه أو أخيه من أولاد الصحابة رضي الله عنهم: ٢٠٥/٦

(٣) فتح القدير: ٤٥٣/٥.

(٤) سورة المائدة: آية ٥١.

عه القلم حتى يبلع ويصل إلى مرحلة الصبح الفكري، والرعى الذهبي،
فغير البائع لا يؤخذ بقوله على نفسه، وبالتالي لا يؤخذ به على غيره، فهو
ليس من أهل التكليف والمواخذة

عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « رفع القلم عن ثلاثة عن البائم
حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل »^(١)

فغير البائع يحتاج إلى من يدبر شئونه، وقد نجد أن بعض الصبيان
يتوفر لهم من راحة العقل وحسن التدبر ما لم يتوفر لكبار البالغين، ولكن
هذا نادر، والبادر لا حكم له، وعلى ذلك فلا يحور تولية الصبيان ولاية
القضاء وإن كانوا مميزين، لأنه يجب أن يكون القاضي في سن تدعوا إلى
هيته وتوقير الناس له.

وأما العقل، فالأد أن يتسم القاضي بالمفظة والدكاء، واليقظة
المكرية، وأن يكون صحيح التمييز، بعيداً عن السهو والعفلة

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يحور ولا يصح أن يتولى القضاء غير
عاقل، لأن العقل مناط التكليف، فالقاضي لابد أن يكون عارفاً بما يحكم
به كما ينبغي له أن يكون ذكياً كي يتوصل بدكانه إلى حل ما أشكل من
وما غمض من القضايا^(٢)، وهذا لا يتأتى إلا راجع العقل.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يهيب حداً

٤٤١/٤ حديث رقم ٤٤٠٣

(٢) نبصرة المحكام لابن فرحون: ٢٦/١.

٣- الحرية:

لا يلي القضاء العبد، لأنه لا يملك الولاية على نفسه، وبالتالي فإنه لا يملكها على غيره، فهو مملوك التصرف، قال الله عز وجل ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾^(١).

فالعبودية نقص في كمال الإنسانية، تجعله قاصراً عن أن يتولى شئون نفسه، فغير الحر تضع عنه الولاية والإمامة وسلطة تنفيذ الأحكام، ولكن يجوز له الفتوى والتصدي للدرس والتدريس، كما يجوز له الولاية بالقضاء في حال عتقه

٤- سلامة الخواص:

وهي سلامة السمع، والبصر، والطق، ليتمكن من إدراك الأشياء وفهمها، فالأصم لا يمكنه سماع الخصوم أو الشهود، والأعمى لا يعرف المدعي من المدعى عليه، ولا الخصوم من الشهود، والأحرس لا يمكنه الطبق باحكم ولا توجيه الأسئلة إلى الخصوم أو الشهود، ولا يفهم الناس إشارته

فسلامة هذه الخواص جميعها أمر ضروري لولاية القضاء ولا سيما حاسة السمع، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال لي النبي ﷺ : إذا تقدم إليك خصمان فلا تسمع كلام الأول حتى تسمع كلام الآخر

(١) سورة البقرة ٧٥

فسوف نرى كيف تفصي»، فقال علي عليه السلام فما رلت بعد ذلك قاصياً^(١).

فدل هذا على أهمية السمع، وإن كانت جميع الحواس مهمة. قال ابن قدامة «وأما كمال الخلقة فإن يكون متكلماً سمياً بصيراً»^(٢).

حكى عن بعض أصحاب الشافعي جوار تولية الأعمى للقضاء، لأن شعبياً عليه السلام كان أعمى ولهم في الأحرار الذي تفهم إشارته وجهان.

قال ابن قدامة «ولما أن هذه الحواس تؤثر في الشهادة، فيسمع فقدها ولاية القضاء كالسمع، وهذا لأن منصب الشهادة دون منصب القضاء. والشاهد يشهد في أشياء يسيرة يحتاج إليه فيها، وربما أحاط بحقيقة علمها، والقاضي ولايته عامة، ويحكم في قضايا الناس عامة، فإذا لم تقبل منه الشهادة، فالقضاء أولى، وما ذكره عن شعب عليه السلام فلا نسب فيه، فإنه لم يثبت أنه كان أعمى، ولو ثبت فيه ذلك، فلا يلزم ههنا، فإن شعباً عليه السلام كان من آمن معه من الناس قليلاً، وربما لا يحتاجون إلى حكم بينهم لقلتهم وتناصفهم»^(٣).

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما: ٧٢/٦، والإمام أحمد في مسنده: ٩٠/١.

(٢) المعنى: ١٣/١٤.

(٣) المرجع السابق.

قال الماوردي « فإن كان صريفاً كانت ولايته باطلة ، وجورها مالك »^(١)

ورد عليه ابن فرحون بقوله « وأما سلامة السمع والبصر فإن القاضي عياض حكى فيه الإجماع من العلماء . مالك وغيره ، وهو المعروف . إلا ما حكاه الماوردي عن مالك أنه يجوز قضاء الأعمى ، وذلك غير معروف ولا يصح عن مالك »^(٢) .

وقد أجمعت المذاهب الأربعة على أن الضر شرط في تولية القضاء ، ومن قبله كان الإجماع على السمع .

وقد لا يسمع في أن يكون القاضي مقعداً أو أقطع أو أعور

٥- العلم بالأحكام الشرعية،

إذا لا يجوز تولية الجاهل بلا خلاف ، قال تعالى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٣) وقد اختلف الفقهاء في معنى العلم المشروط على القاضي ، والعلم المطلوب معرفته والإلمام به هو علمه بأصول الأحكام المنصوص عليها في حديث معاذ حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فقال « كيف تقضي إذا عرص لك قضاء »^٤ قال أقضي بكتاب الله ، قال

(١) الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٥٤ .

(٢) بصره الحكام ٢٥١١

(٣) سورة الرمز: آية ٩ .

«فإن لم تجد في كتاب الله» قال فسة رسول الله ﷺ، قال «فإن لم تجد في سة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله» قال أحتهد رأبي ولا آلو، فصر ب رسول الله ﷺ صدره، وقال «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله»^(١).

فقد تضمن في هذا الحديث العلم بالكتاب والسنة، والقدرة على استنباط الحكم بالاجتهاد

فإذا تحقق له معرفة هذه الأصول استطاع أن يحكم بما أنزل الله وعلى هذا لابد للقاصي أن يكون ملماً وعالماً بالعلوم التالية

١ - القرآن الكريم فلا بد للقاصي أن يكون عالماً بالإعجاز البياني والعلمي في القرآن، وأن يكون عالماً بالسسخ والمسخ، والعام والخاص والمطلق والمقيد والمحكم والمتشابه والمحمل والمفسر، وأن يكون عالماً بأسباب النزول وأقوال العلماء في التفسير، وفيما اتفقوا عليه واحتلوا فيه

قل الإمام الشافعي «كل ما حكم به الرسول ﷺ فهو مما فهمه من القرآن»، فكيف يفقه الفرع الفرع من جهل الأصل ؟

ب السنة الشريفة بكل أنواعها أقوالاً وأفعالاً وقراراً ووصفاً، ملماً بالتواتر منها والأحادى، وما يلزم لمعرفة درجة صحة الإسناد من كتب الجرح والتعديل، وكتب الصحاح والسنن والمسانيد وغير ذلك.

(١) سبق تحريجه ص ١٩

ج- إجماع الصحابة والتابعين فيما اتفقوا عليه من مسائل، حتى يستطيع أن يتقيد بما جاء وورد عنهم، ولا يجرح عن ما أجمعوا عليه، وأن يكون عالماً بالمسائل الخلافية وما ورد بها.

د - القياس لا بد للقاضي أن يكون عالماً بسل القياس وطرقه، وفاهماً لمقصده وأهدافه، واقفاً على ما به من علل، ومدركاً لكيفية إحراء القياس، ويستطيع التوصل إلى الحكم الشرعي.

وقالت المالكية لا يشترط علمه بجميع أحكام الفقه، إلا إن كان مولى في جميع الأحكام، ويسمى عند الفقهاء بقاضي الجماعة. وإن كان مولى في شيء خاص كالأنكحة اشترط علمه بها فقط، وهكذا^(١)

قال الكاساني وأما العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام فهل هو شرط حوار التقليد، عندنا^(٢) ليس بشرط الحوار، بل شرط الدب والاستحباب، وعند أصحاب الحديث كونه عالماً بالحلال والحرام وسائر الأحكام مع بلوغ درجة الاجتهاد في ذلك شرط حوار التقليد، كما قالوا في الإمام الأعظم، وعندنا ليس بشرط الحوار في الإمام الأعظم لأنه يمكنه أن يقضي بعلم غيره بالرجوع إلى فتوى غيره من العلماء، فكذا في القاضي، لكن مع هذا لا يسعى أن يقلد الحاهل بالأحكام، لأن الحاهل بنفسه ما يقصد

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك : ٣٣٠/٢

(٢) يقصد مذهب الحنفية

أكثر مما يصلح، بل يقصي بالباطل من حيث لا يشعر به، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال «القصة ثلاثة، قاصي في الحجة وقاصيان في النار، رجل علم علماً فقصى بما علم فهو في الجنة، ورجل علم علماً فقصى بعير ما علم فهو في النار، ورجل جهل فقصى بالجهل فهو في النار»^(١)، إلا أنه لو قلد حار عبداً لأنه يقدر على القصاء بالحق بعلم غيره بالاستعفاء من الفقهاء^(٢).

وفي رأيي أنه لا ينبغي أن تسد ولاية القصاء للمقلد، لأنه لا يسلم أن يقند جاهلاً، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال «إن الله لا يرفع العلم من الناس بعد أن يعطيهم إياه، ولكن يذهب بالعلماء، كلما ذهب بعالم، ذهب بما معه من العلم، حتى يبقى من لا يعلم، فيصلوا ويصلوا»^(٣).

فالمقلد لا يعد عالماً فقيهاً، ومن جور قصاء المقلد لقللة المجتهدين في الوقت الحاضر فقد أخطأ، فاجتهدون في كل بلد وفي كل قطر، ولا بد من تشجيع علماء الأمة وفقهائها للاجتهد، لأن القاصي مأمور بأن يحكم بالعدل وبالحق، وبما أنزل الله تعالى، وبما أراه الله عز وجل، كما وقع النص على هذه الأمور في الكتاب العزيز، والمقلد لا يقدر على تعقل حجج الله

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في القاصي يخطئ: ٢٩٩/٣ حديث رقم ٣٥٧٣

(٢) بدائع الصنائع: ٣/٧

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب العلم، باب كيف يرفع العلم: ٣٩١/٥ حديث رقم ٥٨٧٧

سبحانه وتعالى، فضلاً عن أن يقدر على التمييز بين العدل والظور، والحق والباطل^(١).

٦- العدالة :

وهي شرط في جميع الولايات، والعدالة تعني أن يكون الإنسان صادق النية، ظاهر الأمانة، عميقاً عن المآثم بعيداً عن المحارم، مأموناً في الرضا والعصب، مستعملاً لمروءته في ديه ودينه، متوقفاً مواظباً للرب والطون والشكوك، وتحقق العدالة في استقامة المسلك واستقامة المعاملة^(٢).

والعدالة ملكة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب الكبائر والردائل ومن الإصرار على الصفات^(٣).

٧- الذكورة :

احتلت المذاهب في كون الذكورة شرطاً في القضاء، وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في حكم قضاء المرأة وهذا الاختلاف على ثلاثة آراء، هي :-

(١) ظفر اللاصي بما يجب في القضاء على القاضي للقوحي البحاري : ص ٢١٦.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٦٦.

(٣) أدب القاضي لابن أبي الدم : ص ٧٠.

أولاً : القائلون بمنع تولي المرأة القضاء مطلقاً،

وهم جمهور الفقهاء المالكية، والشافعية، والحنابلة، ورفض من الخصية قال ابن قدامة « وحكي عن ابن حنبل أنه لا تشترط الذكورية، لأن المرأة يجوز أن تكون مفتية، فيجوز أن تكون قاضية، وقال أبو حنيفة يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود، لأنه يجوز أن تكون شاهدة فيه،^(١) فعندهم لا يجوز تولي المرأة أي نوع من أنواع القضاء، واستدلوا على ذلك بما قاله الله عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢) ووجه الدلالة من هذه الآية أن ولاية القضاء تعطي قوامة للقاضي، وبالتالي إذا كانت المرأة قاضية فسيكون لها القوامة على الرجال، وهذا يتعارض مع ما نصت به الآية الكريمة.

وهناك آية أخرى استدلت بها على عدم حوار تولية المرأة، وهي قول الله عز وجل ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٣).

قال ابن قدامة « المرأة ناقصة العقل، قليلة الرأي، ليست أهلاً لحضور في محافل الرجال، ولا تقبل شهادتها، ولو كان معها ألف امرأة

(١) المعنى: ١٢/١٤

(٢) سورة النساء: ٣٤

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢

متلها، ما لم يكن معها رجل، وقد نبه الله تعالى على صلاتهن وسياتهن بهذه الآية^(١)

قال السيوطي « ما أفلح قوم ولو أمرهم امرأة »^(٢)، فالمرأة لا تصح للإمامة العظمى، ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يول السيوطي ولا أحد من خلفائه امرأة قضاء ولا ولاية بلد^(٣).

ثانياً، القائلون بجواز تولي المرأة القضاء مطلقاً،

من أجاز تولي المرأة القضاء مطلقاً الحسن البصري، والطبري، بدليل قول الماوردي « وشهد ابن جرير الطبري فحور قضاء المرأة في كل الأحكام »^(٤)، واستدلوا بأن المرأة طالما جاز لها أن تكون مفتية، فيجوز لها أن تكون قاضية.

ثالثاً، القائلون بالمتنع في أحوال والجواز في أحوال أخرى،

وهم الأحاف. وقد قالوا يجوز للمرأة أن تكون قاضية في الأحوال التي تقبل شهادتها فيها ولا يجوز لها تولية القضاء في الأحوال التي لا تقبل شهادتها فيها

(١) يعني ١٣/١٤

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٥٠/٥

(٣) المعنى. ١٣/١٤

(٤) الأحكام السلطانية: ص ٥٦

واستشهدوا بالآية الكريمة ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(١).

ولنا بعد دراسة الأحوال التي ذكرناها ، وأقوال العلماء والمفهاء فيها عدم جوار تولية المرأة القضاء، وهذا ليس تقليلاً من شأن المرأة ولا تحقير لدورها، فقد كرمها الإسلام بمسحها حقوقاً كانت مقروصة في الجاهلية، فكانت المرأة تواد في الجاهلية، وكانت تورث كالمتاع، ولا ترث، ولكن مراعاة لطبيعتها الرقيقة

وإذا كانت الأفصلية للرجال فذلك لتكوينهم الجسماني، واحتمالهم وقدرتهم في تحمل الأعمال الشاقة، كما أن طبيعة الرجل العقلية دائماً تتمير عن المرأة في تغليب العقل على العاطفة

وقد جعل الله سبحانه وتعالى من الرجال الأنبياء، ولم يجعل النبوة في النساء لاختلاف طبيعة الرجل عن طبيعة المرأة، كما جعل للرجال الإمامة والجهاد، وحطة الجمعة، وشهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين صفات لابد أن يتسم بها القاضي،

يسعى أن يكون القاضي قوياً من غير عوف، ولياً من غير ضعف، ولا بطمع القوي في باطله، ولا يأس الضعيف من عدله، ويكون حليماً، متأبياً، ذا فطنة وتيقظ، لا يؤتى من غفلة، ولا يحدع لغرة، صحيح السمع والبصر،

(١) سورة بقره آية ٢٨٢

عالمًا بلعات أهل ولايته، عميفًا، ورعًا، نرها، بعيدًا عن الطمع، صدوق
اللهجة، ذا رأي ومشورة، كلامه لين إذا قرب، وهيبة إذا أوعد، ووفاء إذا
وعد، ولا يكون جارًا، ولا عوفًا، فيقطع ذا الحجة عن حجته

قال علي بن أبي طالب عليه السلام لا ينبغي أن يكون القاضي قاصيًا حتى تكون فيه
حمس حصال عفيف، حلیم، عالم بما كان قبله، يستشير ذوي الألباب، لا
يخاف في الله لومة لائم.

وعن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال : ينبغي للقاضي أن تجتمع فيه
سبع خصال، إن فاتته واحدة كانت فيه رصمة العقل، والفقه، والورع،
والراية، والصرامة، والعلم بالسنن، والحلم^(١)

(١) المعنى: ١٧/١٤

المبحث السادس

آداب القضاء

يعتبر كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كتبه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه حين ولاه ولاية القضاء من أجل ما كتب في بيان آداب القضاء، فقد بين فيه آداب القضاء بتفصيل، عن أبي الميخ الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متعة ففهم إذا أدلي إليك بحجة وأهد الحق إذا وصح فإنه لا ينفع تكلم بحق لا صاد له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلت حتى لا يياس الضعيف من عدلك ولا يطمع الشريف في حيفك الية على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، لا يملك قضاء قصيته بالأمس راحعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل. الفهم الفهم فيما يحتلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة، اعرف الأمثال والأشياء ثم فس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى واحعل لمن ادعى بينة أمدا ينتهي إليه فإن أحصر بنة أحد بحقه والا وجهت القضاء عليه فإن ذلك أحلى للعمى وأبلغ في العذر، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مخلود في حد أو محروب في شهادة زور أو ظنين في ولاء أو قرابة، إن الله تولى مككم

السرائر ودرأ عنكم باليات، وإياك والقلق والصحح والتأدي بالناس، والتكر
للحصول في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر، ويحس بها الذخر فإنه
من يصلح بيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس
ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك يشه الله فما ظلك بثواب غير
الله عز وجل في عاجل رزقه وخيراته رحمته، والسلام عليك^(١)

إن مسئولية القاضي كبيرة جداً، ولا ينبغي أن يتولى القضاء إلا القادر
عليه، وحتى يدرك الناس عظم القضاء، وثقل أمانته، حرص السي رحمه الله على
الترهيب من القضاء، حتى لا يكون مثله مثل أي وظيفة أخرى يسعى لها
صعيف نفس، ويطلبها الطامع في تحقيق غرض أو الساعي إلى استغلال
نفوذ فقال رحمه الله « من ولي القضاء فكأنما دبح بغير سكينة »^(٢)

قال الصنعاني « دلّ الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول
فيه، كأنه يقول من تولى القضاء فقد تعرض لدبح نفسه فيحذره وليتوقه،
فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار، والمراد من
دبح نفسه: إهلاكها، أي فقد أهلكتها بتوليها القضاء »^(٣).

(١) أخرجه الدارقطني في مسنده، كتاب الأفضية والأحكام وغير ذلك، باب كتاب عمر

رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري؛ ٢٠٦/٤ حديث رقم ١٥

(٢) أخرجه أبو داود في مسنده، كتاب الأفضية، باب في طلب القضاء؛ ٢٩٨/٣ حديث

رقم ٣٥٧١، وابن ماجه في مسنده، كتاب الأحكام، باب ذكر القضاء؛ ٧٧٤/٢

حديث رقم ٢٣٠٨.

(٣) سبل السلام؛ ١٨٥/٤

وعن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « القصاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة، رجل عرف الحق فقصى به فهو في الجنة، ورجل عرف الحق فلم يقص به وجار في الحكم فهو في النار، ورجل لم يعرف الحق فقصى للناس على جهل فهو في النار»^(١).

والحديث دليل على أنه لا يجوز من النار من القصاة إلا من عرف الحق، وعمل به، والعمدة العمل، فإن من عرف الحق ولم يعمل به فهو مع من حكم بجهل سواء في النار، وظاهره أن من حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار، لأنه أطلقه وقال « فقصى للناس على جهل » فإنه يصدق على من وافق الحق، وهو جاهل في قصائه أي أنه قصى على جهل وفيه التحدير من الحكم بجهل، وبحلاف الحق مع معرفته به

ولقد اهتم فقهاء الإسلام بما يجب أن يكون عليه القصاة، وذكروا، كثيراً من واحات القصاة وآدابهم، وأوصحوا ما ينبغي أن يتقيد به القاضي في قضائه، على النحو التالي:-

١ أن يكون سبياً، أي معروف السب، لأنه لا هبة لجهول السب بأن يكون لقيطاً أو اس ربا، لأن القصاء موضع رفعة، فلا يليها ولد ربا كالإمامة الكبرى

٢ أن يكون قوياً من غير عيب، لياً من غير ضعف، حليماً ذا أناة وفطنة، بصيراً بأحكام الأحكام قبله

(١) سبق تحريجه من ٢٨ .

أمرنا الإسلام بالقوة بمعناها الصحيح، وليس الجبروت والقهر، فالقوة أداة يحق بها الحق، ويظل الباطل.

والقوة ليست قوة الجسم وحده، ولكنها قوة الكيان الإنساني كله، قال الله تعالى ﴿ يَا أُنْتِ اسْتَأْجِرِي إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتُ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ ﴾^(١) وقال ﷺ « الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ »^(٢)

عن أبي دراج رسول الله ﷺ قال « يَا أَبَا دُرَّاجٍ إِنْ أَرَاكَ ضَعِيفًا وَأَنْتِ أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِي لِي لَا تَأْمُرْ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تُؤْتِ مَالَ الْيَتِيمِ »^(٣)

قال ابن تيمية فالقوة هي الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة وإلى القدرة على تصيد الأحكام^(٤)

فيجب أن يظهر الصرامة والحزم والقوة في الحق في غير عوس ونجس والمقصود باللين السماحة والحلم، والعفو والصفح، فهذه سبل لتنظيف القلب من مشاهد الخقد، وتطهره من برعات السوء، وبذلك يرتفع يقين المسلم ويزيد إيمانه وكماله، فتعلو منزلته عند الله ويعظم ثوابه، لأن أحلم يعيه على الرفق بالخصوم وعدم إيدانهم في مجلسه، ولا يياسون من عدله.

(١) سورة القصص، آية ٢٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك المعجز ولاستعانة الله وتمييز المقادير، ٢٠٥٢/٤ حديث رقم ٢٦٦٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ١٤٥٧/٣ حديث رقم ١٨٢٦.

(٤) السياسة الشرعية ص ١٣

٣ أن يكون على أعدل أحواله في المجلس الشرعي، وغير غضبان ولا حائض ولا شبعان، ولا حاقض، ولا مهموم بما يشغله عن فهم الدعوى من المدعين، كما يحب عليه عدم الصحر وقت القضاء، والصحر صيق الصدر حينما تكثر عليه القضايا والأمور المتصلة بها.

وقد اعتبر الفقهاء كل ما يشغل فكر القاضي عن التأمل والتدبر والظفر في حكم العضب.

ومن ثم فلا يحوز للقاضي أن يطر في القضاء أو يحلس إليه وهو في حالة من الجوع والعطش الشديد والوجع المروع، ومدافعة أحد الأختين وشدة العاس والهم والعم والحر والفرح فعاس القاضي قد يدفعه إلى أن يخطئ في حكمه، كما الحال في عاس المصلي، للحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إذا بعس أحدكم وهو يصلي فليرقد، حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس، لا يدري لعله يستعفر في نفسه»^١، وقياساً على هذا الحديث فيكون من باب أولى أن يمع القاضي من القضاء وهو في حالة ناعس شديد ونحوه حتى لا يخطئ في الحكم

٤ أن يكون مقر مجلسه الشرعي في وسط البلد إن أمكن ذلك

٥ أن يبدأ بالأول، فالأول فإن حصروا دفعة واحدة ونشاحوا، قدمهم بالقرعة، فإن كاتا المختصمان مسلم وكافر قدم المسلم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم، ومن لم ير من العسة والعستين، أو الحققة وضوءاً ٨٧/١ حديث رقم ٢٠٩

٦ أن لا يجلس الخصم بجواره، ولا عن يمينه، ولا عن شماله، لأن اليمين أفضل من اليسار في الدنيا وفي الآخرة، فيكون قد فصل أحدهما على الآخر، بل ينبغي له أن يجلسهما بين يديه، وفي مكان واحد وعلى مستوى واحد، فلا يرفع أحدهما عن الآخر لقول النبي ﷺ « لا يقضي الحكم بين اثنين وهو غضبان »^(١)

عن يار قال سمعت الشعبي قال كان بين عمر وأبي حصومة، فقال عمر اجعل يبي وبيك رجلاً فجعلاً بينهما ريداً، قال فأتياه قال فقال عمر أتيك لتحكم بيا وفي بيته يؤتى الحكم فلما دخلوا عليه أجلسه معه على صدر فراشه فقال هذا أول جورك حرت في حكمك أحلسي وخصمي فجلسا قال فقصا عليه القصة، فقال ريد لأبي اليمين على أمير المؤمنين وأن شئت أعطينه قل فاقسم عمر على ذلك ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لي عندك على أحد فضيلة^(٢).

فهذه الرواية تدل على حرص صحابة رسول الله ﷺ على العدل والمساواة، وتدلل أيضاً على أهمية أن يجلس الخصمين في مكان واحد وعلى مستوى واحد

(١) أخرجه أبو داود في مسنده، كتاب الأقضية، باب كيف يجلس الخصمان بين يدي

القاضي: ٣٠٢/٣ حديث رقم ٣٥٨٨.

(٢) مسند ابن سعد ١: ٢٦٠.

- ٧- أن يكون مجلسه غير بعيد حتى يصل إليه القوي والضعيف
- ٨- ولا يجلس بالليل ولا في أيام الأعياد وكذلك الجمع.
- ٩ أن لا يسمع كلام أحد الخصمين في عبة الثاني، ولا يقصي للأول حتى يسمع كلام الآخر، عملاً بحديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إذا تقاضى إليك رحلان فلا تقص للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقصي » قال علي فما رلت قاصياً بعد^١
- ١٠- أن يشاور أهل العلم ولا يفتي في مسائل الخصام.
- ١١ أن يختار كاتباً مرتصياً أميناً عادلاً صدوقاً، ومترجماً بصفة الكاتب
- ١٢ أن يتفقد السحون ويخرج من كان مسجوناً بغير حق بعد المادة ثلاث مرات فإن حصر خصمه، ولا أحد عليه الكفالة، وأحلى سبيله بعد أن يستحلفه
- ١٣- أن يسوي بين الخصمين في لحظة ولفظه ومجلسه، وذلك لحديث أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ من ابتلي بالقضاء بين الناس، فليعدل بينهم في لحظة وإشارته ومقعده^٢ فالتسوية في لحظة وإشارته تكون بظرفته إلى كل منهما، فإذا بش في وجه أحدهما فعليه أن يبش في وجه الآخر، وإن عس كذلك، ولا يؤمى لأحدهما بشيء دون خصمه، كما لا يكلم مع أحدهما بصوت عالٍ فيه معنى الرجز والتأنيب

(١) سبق تخريجه ص: ٢٨

(٢) أخرجه الدارقطني في مسه، كتاب في الأفضية والأحكام: ٢٠٥/٤ حديث رقم ١٠

والإرهاب، وتكلم مع الآخر بصوت هين لين يشعره بالأس والمودة والاطمئنان

١٤ أن لا يقصي وهو عصبان، لما روي عن عبدالرحمن بن أبي بكرة قال قال رسول الله ﷺ « لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان »^(١) وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان »^(٢)

١٥ أن لا يبيع ولا يشتري في عروض التجارة وقد اختلف في بيع القاصي وشراؤه، فذهب فريق إلى مع بيع وشراء القاصي مطلقاً، مستدين إلى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه حين ولاء القضاء « لا تبيعن، ولا تتاعن، ولا تشارن »^(٣) فالقاصي لما له من مكانة عظيمة في نفوس الناس ينبغي أن تزده ماحته وتصلح جوانبه مما قد يشوبه

ودهب فريق آخر إلى كراهية مباشرة القاصي البيع والشراء بنفسه قال الإمام الشافعي « ويحب للقاصي والوالي أن يولي الشراء له والبيع رجلاً مأموراً غير مشهور بأنه يبيع له، ولا يشتري خوف المخافة بالزيادة له فيما اشترى منه، أو القص فيما اشترى له، فإن هذا من مآكل كثير من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو عصبان: ١٢٢/٣.

(٢) الموطأ: ٧١٩/٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق: ٣٠٠/٨.

الحكام، وإن لم يفعل لم أفسد له شراء ولا بيعاً، إلا أن يستكره أحداً على ذلك إلا بما أفسد به شراء السوق»^(١).

ودهب فريق ثالث إلى التفرقة في وقت البيع بين ممارسة القاضي للبيع والشراء في مجلس القضاء لنفسه، وممارسته للبيع والشراء في غير مجلس القضاء، فلا يجوز له وقت تصديه للقضاء وهو في مجلس القضاء البيع والشراء، لأنه جلس للقضاء، ولا ينبغي له أن يخلط بين القضاء ومعاملته لنفسه شراءً، أو بيعاً، لأن ذلك يشغله عن الطر في أمور الناس، وذلك لما روى أبو الأسود المالكى، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «ما أعدل وألّ اتجر في رعيته أبداً»^(٢).

١٦- أن لا يقضي لوالده وولده، بل يصرف الحكم في ذلك إلى غيره، ويجوز له أن يقضي عليهما.

١٧- أن لا يقضي على عدوه، ويجوز له أن يقضي له.

١٨- أن يزجر من تعدى من المتخاصمين على الآخر في المجلس الشرعي، بشت أو غيره

١٩- أن يعاقب من آذاه من المتخاصمين أو شتمه أو تنقصه أو نسب إليه حوز

٢٠- أن يجتنب مجالس الناس والمشى معهم إلا لحاجة.

٢١- أن يحتب اللوائم إذا كثرت وادحمت، لأن ذلك يشغله عن الحكم

(١) الأم : ٢٠٤/٦

(٢) المعنى : ٦٠/١٤

الذي قد تعين عليه، لكنه يعتذر إلى من دعاه، ولا يحيب بعضاً دون بعض لأن في ذلك كسراً لقلب من لم يحبه^(١) وإن كانت الولائم معقولة ليست بالكثيرة التي تشعله فله إحاطة الدعوة، لأن النبي ﷺ كان يحضرها ويأمر بحضورها، وقال: «من لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله»^(٢)

٢٢ أن لا يقبل الهدية، لأن قبوله الهدية يقصد بها استمالة قلبه، ليعتني به في الحكم، فحش الرشوة قال مسروق إذا قبل القاضي الهدية أكل السحت، وإذا قبل الرشوة بلغت به الكفر، عن أبو حميد الساعدي قال استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد، يقال له ابن النبية على صدقة، فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام النبي ﷺ على المبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ما بال العامل بعنقه فيأتي فيقول هذا لك وهذا لي، فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا؟»^(٣) والذي نفسي بيده، لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان معيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعره ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه: «ألا بلغت» ثلاثاً^(٤).

٢٣- أن لا يطلب من الناس الخوانج بأي صفة.

(١) لمسي ١٤ ٦١

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٦١/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب هدايا العمال: ٢٦٢٤/٦٠

حديث رقم ٦٧٥٣.

٢٤ يستحب له عادة المرمى وشهود الجائر إذا لم تشغله عن الحكم، لأن ذلك قرينة وطاعة

٢٥- أن لا يحكم إلا بحضور الشهود ولا يحكم لنفسه.

٢٦ له السؤال عن أحوال الشهود سرا، ليعرف العدل من غيره

٢٧ أن لا يتعقب حكم من قبله، إلا إذا تبين له أنه كان معروفاً بالخور، وله أن ينقض قضاء نفسه إذا تبين الحق

٢٨ لا يسغي له أن يصغي بأدبه للناس في الناس، فيفتح على نفسه بذلك شراً عظيماً

٢٩ لا يسعى أن يكثر من مصاحبة الناس، إلا أن يكونوا أهل أمانة وصيحة، وفصل لا بأس بذلك، فإذا حصل الدخال والركاب حصل التردد، وإذا حصل التردد إلى القاصي ثلاث مرات في غير حاجة، فذلك جرح في عدالته.

٣٠ يسغي له احتساب بطاقة السوء، ولا يأتي إلى أحد من الناس إلا الذي ولاه أو من هم بمنزلته من القضاة

وذكر الفقهاء أيضاً بعض الآداب المستحبة وهي:

١- أن يكون عالماً بالكتاب والسنة بالغاً درجة الإحتماد.

٢ أن يكون عالماً بما يحتاج إليه من العربية قال الشافعي « أحب للقاصي أن يشاور، ولا يشاور في أمره إلا عالماً بكتاب وسنة وأخبار وأقوال

- الناس، وعاقلاً يعرف القياس، ولا يحرف الكلام ووجهه، ولا يكون هذا في رجل حتى يكون عالماً بلسان العرب^(١)
- ٣ - أن يكون ورعاً في دينه وهي زيادة على عدالته؛ لأن الورع يحمل القاضي على تحري الحق وترك الشبهات
- ٤ - أن يكون غياً، والمقصود بالغي هنا أن يكون لديه ما يكفيه عن الاستدانة من الناس، وحتى لا يمكن إغراؤه بالمال فإن كان فقيراً أعناه الإمام وأدى؛ لأن الدين ذل وقهر.
- ٥ - أن يكون صبوراً حسن السيرة والسلوك.
- ٦ - أن يكون وقوراً يعني على القاضي أن يظهر في وقت القضاء وفي غيره بالهيبة والوقار، وأن يتحمل بأحسن الثياب، وأن يكون وقوراً المشبه بالجلسة من غير حياء من الحياء، وأن يتجنب فصول الكلام، وأن يكون قليل الإشارة بيده عند تكلمه، وأن يكون صريحاً تيسراً، وأن يكون نظره فحاشاً واطرافه تفهماً، وصمته تفكراً، وألا يسمح برفع الأصوات في مجلسه. ولا يرفع صوته على الخصوم، لأن كمال المروءة يجعله مستعداً عن سوائف الأمور، وذلك يجعل أحكامه مقبولة عند الناس لما له من هيبة واحترام،
- ٧ - أن يكون حليماً
- ٨ - أن يكون رحيماً يشفق على اليتامى والأرامل وغيرهم

- ٩ - أن يكون جزلاً في تنفيذ الأحكام.
- ١٠ - وأن يكون فطراً، فالذكاء من الصفات المستحبة فيمن يتولى القضاء عن الشعبي شهدت شريحاً^(١) جاءته امرأة تحاصم رجلاً فأرسلت عيها فقلت يا أبا أمية ما أطها إلا مظلومة فقال يا شعبي أن أخوة يوسف جازوا أباهم عشاء يكون^٢ فهذا يدل على فطنة ودكاء شريح
- ١١ - أن لا يبالي بلوم الناس ولا بأهل الجاه، وأن يكونون عنده وفي مجلس القضاء على السواء
- ١٢ - أن يكون من أهل البلد الذي يقضي فيه، وهذا مما يساعده على معرفة أحوالهم وخفاياهم
- ١٣ - أن يكون متيقظاً لا متغفلاً.
- ١٤ - أن لا يكون قد حكم عليه بحد من قبل.
- ١٥ - أن يكون قدوة حسنة، فمن المعلوم أن القصة لهم مكانة مرموقة في المجتمع لما أبط بهم من مسئوليات تتمثل في الحكم بين الناس بالعدل، ولهذا ينظر الناس للقصة فيشفقون برؤيتهم ويقتدون بسيرتهم، فهذا ينبغي أن يكون القاضي قدوة للآخرين في شخصيته وفي سيرته وفي أفعاله، ولهذا كان اختيار القضاة وفق شروط وصفات تناسب مع

(١) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر بن الرائي بن الحارث ابن معاوية بن ثور الكندي، ويقال : ابن شرحبيل، أبو أمية الكوفي القاضي، تولى القضاء سنون عاماً، ترجمته في تهذيب الكمال: ٤٣٥/١٢-٤٤٥.

(٢) تهذيب الكمال ١٢ ٤٤٤

مراكرهم ومسئولياتهم، وقد رسمت الشريعة الإسلامية للقضاة مهج يسرون عليه، يتوحدون فيه الوسط فيترفعون من غير تكر، ويحفصون الجاح من غير ذلة

المبحث السابع تعيين القاضي وعزله

إن مقتضيات الخلافة أن يتولى الخليفة كل النظم القضائية، ويحكم في المشكلات بنفسه. فقد تولى النبي ﷺ أمر القضاة بين المسلمين، ومن بعده الخلفاء الراشدين.

ولكن مع اتساع العالم الإسلامي كان لابد أن يعين الخليفة قضاة يحملون معه أو عنه مسئولية الفصل في الأحكام .

فكان يعين ولاية للأقاليم وقضاة يتولون القضاء في كل إقليم، وأمر تعيينهم يصدر من الخليفة مباشرة.

وتكون ولاية القاضي محدودة من ناحية العموم والخصوص، فقد يكون قاضياً لكل البلاد الإسلامية، أو قاضياً في إمارة معينة، وقد يكون عام الطر، خاص اخل، فيقلد الطر في جميع الأحكام في منطقة معينة أو إمارة محددة، كما يمكن أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حالة معينة بأن يولى للفصل في حصومة بداتها، وتستمر ولايته حينئذ على الطر في هذه الحصومة مادام الخلاف موحوداً، فإذا أصدر حكمه النهائي توقفت ولايته، ولا يجوز أن يجدد الطر إذا تحددت المشاحرة إلا بعد تعيين حديد^(١)

فالقضاء من الوظائف الداخلية تحت الخلافة، لأنه منصب الفصل بين

(١) الأحكام السلطانية : ص ٥٦-٥٧

الناس في الخصومات، حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة^(١).

فيكون واجباً على الخليفة تصيب القصة إذا منعت أعماله الأخرى من الحلوس للقضاء، وعليه في هذه الحالة أن يختار للقضاء أفضل رعيته علماً وورعاً.

فمصعب القضاء مصباً لحليل القدر، فمن الواجب أن لا يتولاه إلا من كان أهلاً له

قال شارح مجلة الأحكام وقبول القضاء على خمسة أوجه

١ - واجب : إذا عين أحد للقضاء، ولم يكن غيره أهلاً له فقبول القضاء واجب عليه لأنه إذا لم يقبل القضاء يؤدي ذلك إلى تصيب الحقوق، كما أنه بعدم قبوله القضاء يتولى القضاء غيره ممن لم يكن أهلاً له ويترتب على ذلك ضرر كبير وفساد عظيم، ودفع ذلك فرض صيانة لحقوق العباد، وقبول القضاء في هذه الحالة يكون أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وإنصافاً للمظلوم من الظالم وفي هذه الحالة يكون قبول القضاء واجباً عليه، كما أنه للحكومة إجباره على القبول.

٢ - مستحب : إذا كان من يصلح للقضاء متعددين، وكان أحدهم أصح من غيره في أمور القضاء، وفي القيام بالأمور المهمة القضائية فيحب قبوله.

(١) مقدمة ابن خلدون - ص ٢٢٠.

٣- أن يكون مخيراً في قبول القضاء : إذا كان أشخاص عديدون متساوون في الصلاح للقضاء وفي القيام بأموره فإذا كلف أحدهم بذلك فله أن يقبل وله أن يعتذر، ويمتنع ، وقبول أحدهم يسقط الوجوب عن الآخر

٤- إذا كان صالحاً للقضاء وكان آخر أصلح وأقوى منه فقبوله للقضاء مكروه

٥- أن يكون قبول القضاء حراماً، إذا كان أحد يعلم عجزه عن القضاء وعدم استطاعته لمراعاة العدل فيحرم عليه قبول القضاء، فذلك فنقليد اجاهل الملوث أو المتلبس بالأشياء الموحجة لنسق أو القاصد الانتقام أو الراغب في أخذ الرشوة حرام^(١).

وقال ابن قدامة : ... والناس في القضاء على ثلاثة أضرب :

مهم من لا يجوز له الدخول فيه، وهو من لا يحسه ولم تختمع فيه شروطه، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « القضاء ثلاثة »، ذكر مهم رحلاً قصى بين الناس بحيل فهو في النار^(٢)، ولأن من لا يحسه لا يقدر على العدل فيه، فيأخذ الحق من مستحقه فيدفعه إلى غيره

ومهم من يجوز له ولا يجب عليه، وهو من كان من أهل العدالة

(١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر : ٥١٦/٤-٥١٧.

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في القاضي يحطى ٢٩٩/٣ حديث رقم ٢٥٧٣، وابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب الحاكم يجهد فيصيب الحق: ٧٧٦/٢ حديث رقم ٢٣١٥

والاجتهاد ويوجد غيره مثله ، فله أن يلي القضاء بحكم حاله وصلاحيته، ولا يحب عليه لأنه لم يتعين له وظاهر كلام أحمد أنه لا يستحب له الدخول فيه، لما فيه من الخطر والغرر، وفي تركه من السلامة ولما ورد فيه من التشديد والدم ، ولأن طريقة السلف الامتناع منه والتوقي، وقد أراد عثمان رضي الله عنه تولية ابن عمر القضاء فأباه ^(١) وقال أبو عبدالله بن حامد إن كان رجلاً حاملاً لا يرجع إليه في الأحكام، ولا يعرف فالأولى له تولية ليرجع إليه في الأحكام ويقوم به الحق، ويتفجع به المسلمون، وإن كان مشهوراً في الناس بالعلم، يرجع إليه في تعليم العلم والفتوى، فالأولى الاشتغال بذلك، لما فيه من النفع مع الأمن من العرر، ونحو هذا قال أصحاب الشافعي وقالوا أيضاً إذا كان ذا حاجة، وله في القضاء ورر فالأولى له الاشتغال به فيكون أولى من سائر المكاسب، لأنه قرينة وطاعة، وعلى كل حال فإنه يكره للإنسان طلبه والسعي في تحصيله، لأن أسأ روى عن النبي ﷺ أنه قال : من انتفى القضاء وسأل فيه شفعا، وكل إلى نفسه ومن أكره عليه، أمر الله عليه ملكاً يسدده، قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ^(٢)

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في

القاضي: ٦٣/٦

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في

القاضي: ٦٥/٦

وقال السي عني لعبد الرحمن بن سمرة « يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة ، فإنيك أن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها، متفق عليه^(١) .

الثالث من يحب عليه وهو من يصلح للقضاء، ولا يوجد سواء فهذا يتعين عليه، لأنه فرض كفاية لا يقدر على القيام به غيره، فيتعين عليه، كعسل الميت وتكفيمه وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه لا يتعين عليه، فإنه سئل هل يأنم القاضي إذا لم يوجد غيره « قل لا يأنم فهذا يحتمل أنه يحمل على ظاهره في أنه لا يحب عليه، لما فيه من الخطر بنفسه، فلا يلزمه الإصرار بنفسه لفع غيره ولذلك امتنع أبو قلابة منه وقد قيل له ليس غيرك.

ويحتمل أن يحمل على من لم يمكنه القيام بالواجب لظلم السلطان أو غيره فإن أحمد قال « لا بد للناس من حاكم أتذهب حقوق الناس^(٢) »

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان والذوق، قول الله تعالى: ﴿ لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾: ٢٤٤٣/٦ حديث رقم ٦٢٤٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب نذب من حلف بيميناً فرأى غيرها غيراً منها أنه يأتي الذي هو حير ويكفر عن يمينه: ١٢٧٣/٣ حديث رقم ١٦٥٢، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والعق، باب ما جاء في طلب الإمارة: ١٣٠/٣ حديث رقم ٢٩٢٩، والسنائي في السنن الكبرى، كتاب القضاء، باب الحرص على الإمارة: ٤٦٣/٣ حديث رقم ٥٩٣٠، وأحمد في مسنده: ٦٢/٥

(٢) المعنى: ١٤/٧-٩.

ولايات القضاء :

قسم الفقهاء ولاية القضاء إلى أنواع.

١ ولاية عامة : وهي تقليد القاضي قضاء جميع البلد، والقضاء بين جميع أهله، وفي جميع الأيام^(١).

لأن ولاية القضاء مستمدة من الولاية العامة التي يختص بها الإمام أو الخليفة، والإمام هو الذي يحدد له دائرة عمله، واحتصاصه

ولا شك أن تعيين القاضي من قبل الإمام فيه دعم لمركزه بين الرعية وحفظ مهابته، وحماية له تجاه ذوي السلطة والنفوذ.

وتعيين القاضي من قبل الإمام أو من يوبه باعتباره ممثل الأمة وراعي مصالحها والقائم على تسيير شئونها يعتبر أول حصانة حرصت الشريعة الإسلامية على إمداد القاضي بها.

والإمام ليس له مطلق الحرية في اختيار من يشاء للعمل بالقضاء، لأنه مقيد في اختياره للقضاء بشروط معينة يجب توافرها في المرشح للقضاء، وكذلك مقيد بمراعاة صوابط المصلحة وما تقتضيه من وجوب اختيار الأصلح فالصالح^(٢).

قال الماوردي ولو قد الحكم فيمن ورد إليه في داره، أو في مسجده صح، ولم يحز أن يحكم في غير داره، ولا في غير مسجده، لأنه جعل

(١) أدب القاضي للماوردي: ١٥٥/١

(٢) الأحكام السلطانية: ص ٥٦

ولايته مقصورة على من ورد إلى داره أو مسجده، وهم لا يتعيون إلا بالورود إليهما ، فلذلك صار حكمه فيهما أي في الدار أو المسجد شرطاً^(١)

٢ - ولاية خاصة، وهي أنواع :

أ **ولاية خاصة بمكان معين** بأن يكون تقليد القاضي حاص ببلد معين، فإن تم تعيين قاضي في جانب من بلدة معينة، وقاضي آخر في جانب آخر من نفس البلدة، فيقتصر كل قاضي على نظر قضاياها في الجانب الذي كلف به.

قال الماوردي ويحور أن يكون القاضي عام النظر حاص العمل، فيقلد النظر في جميع الأحكام في أحد جانبي البلد أو في محله منه فيبعد جميع أحكامه في الجانب الذي قلده والمحلة التي عينت له، وينظر فيه بين ساكنيه وبين الطارين إليه، لأن الطارئ إليه كالسكن فيه، إلا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون النظر للفرجين والطارئين إليه، فلا يتعداهم^(٢).

ب - ولاية خاصة بالأشخاص :

وذلك بأن يكون التقليد مقصوراً على بعض أهل البلد دون جميعهم، فيحور إذا تميزوا عن غيرهم ، فيقول قلدتك لتقصي

(١) الأحكام السلطانية . ص ٦٩

(٢) الأحكام السلطانية: ص ٧٠

بالبصرة بين العرب دون العجم، ويقلد الآخر بين العجم دون العرب، فيكون كل واحد من القاصيين والبا على ما احتص بظره فلا يجوز لقاصي العرب أن يحكم بين العجم، ولا لقاصي العجم أن يحكم بين العرب، وليس لواحد منهما أن يكون بين من ليس من العرب ولا العجم كالسط، غرضهم عن نظر كل واحد منهما^١

ج - ولاية خاصة بالزمان :

وهي أن يكون التقليد مقصوراً على بعض الأيام دون جميعها ومعنى تخصيص القضاء بالزمان أن تحدد مدة معينة من الزمان لولاية القاصي، فتكون ولايته للقضاء في حلالها، ولا تكون له ولاية قبل المدة المحددة ولا بعدها.

ومن الفقهاء من أجاز تخصيص القضاء بوقت معين، وعمل ذلك بأنه ينبغي على القاصي أن لا يسي العلم حتى لا يقضي بين الناس على جهل، فأقروا بأن تكون الولاية محددة الزمن، حتى يستطيع أن يعود بعدها القاصي للدرس والعلم

نقل صاحب لسان الحكام عن أبي حنيفة ما يؤيد ذلك، وذلك بقوله : قال أبو حنيفة رحمه الله لا يترك القاصي عنى القضاء إلا سنة واحدة. لأنه متى اشتغل بذلك نسي العلم، فيقع الخلل في الحكم، فيجوز للسلطان أن يعزل القاصي برية أو بغير رية، ويقول

(١) أدب القاصي للماوردي : ١٥٥/١ .

السلطان للقاضي ما عزلتك لفساد فيك، ولكن أحشى عليك أن تنسى العلم، فأدرس العلم ثم عد إلينا حتى نقلدك ثانية^(١).

د - ولاية القضاء بخصومات معينة:

للإمام أو الخليفة تخصيص القاضي للمظر في قضايا معينة من الخصومات، كتخصيص قاضي للخصومات المدنية، أو التجارية، المالية، أو الأحوال الشخصية، أو غير ذلك، فيجوز أن يولي قاضين أو أكثر في بلد واحد، ويجعل لكل واحد اختصاص معين.

كما يجوز أن يخصص قاضين في قضاء واحد كقضاء الأموال. ولكل مهم القضاء في بصاب معين، فواحد يظر في قضايا حتى مبلغ معين، وآخر يظر في قضايا مالية بصاب أكبر، وفي ذلك مستنداً شرعياً

عن السائب عن يزيد أن رسول الله ﷺ وأبا بكر رضي الله عنهما لم يتحدا قاضياً وأول من استقصى عمر رضي الله عنه قال له «رد عني الناس في الدرهم والدرهمين»^(٢)

ومعنى ذلك أن ما راد عن ذلك التعيين فيرد إلى عمر ليقصي به

ما تنعقد به ولاية القاضي،

وتنعقد ولاية القاضي مشافهة، أو كتابة، وليس لها صيغة معينة، وتولية القاضي تصحح الحق في اختيار بائنين له، وكتابة، ومحضرين، وله حق عزلهم

(١) لسان الحكام في معرفة الأحكام، ص ٤

(٢) المعجم الكبير للطبراني: ١٥٠/٧.

الألفاظ التي تتعقد بها ولاية القاضي،

والألفاظ التي تعقد بها ولاية القضاء إما أن تكون صريحة،
كقلدتك ، ووليتك، واستخصلتك، واستبكت

وأما أن تكون صمنية كأن يقول له اعتمدت عليك، أو عولت
عليك، أو رددت إليك، أو جعلت إليك، أو فرصت إليك، أو وكلت
إليك، أو أسندت إليك ولاية القضاء^(١).

قال الماوردي (ولا تحلو ولاية القاضي من عموم أو خصوص، فإن
كانت ولايته مطلقة التصرف في جميع ما نصمه فطره مشتمل على
عشرة أحكام

١ الفصل في المارعات وقطع التشاحر والخصومات أما صلحاً عن
تواصي، ويراعى فيه الحوار أو إخباراً بحكم بات يعتد به فيه الوجوب

٢ - استيفاء الحقوق ممن مظل بها وإيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت
استحقاقها من أحد وجهين أو بينة

٣ ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بحدون أو صغر، والخحر
على من يرى الخحر عليه لسهه أو فلس حفظاً للأموال على مستحقيها
وتصحيحاً لإمكان العقود فيها.

٤ النظر في الأوقاف بحفظ أصولها ونمية فروعها، والاستيلاء عليها وصرفها
في سبيلها، فإن كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه، وإن لم يكن تولاه

(١) الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٥٦

- ٥ - تعيد الوصايا على شروط الموصي فيها أياحه الشرع ولم يحظره، وإن كانت في موصوفين كان تنفيذها أن يتعين مستحقوها بالاحتهاد ويملكوها بالإقباض فإن كان فيها وصي راعاه، وإن لم يكن تولاه
- ٦ - ترويح اليتامى بالأكفاء إذا عدم الأولياء ودعى إلى الكاح، ولا يجمعه أبو حيفة رضي الله عنه من حقوق ولايته لتحويله تفرد الأيم بعقد الكاح
- ٧ - إقامة الحدود على مستحقها، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت بإقرار أو بية، وإن كان من حقوق الآدميين كان موقفا على طلب مستحقه
- ٨ - الظرفي صالح عمله من الكف عن التعدي في الطرقات، والأقنية، وإحراج مالا يستحق من الأقنية والأبنية، وله أن يهرد بالظر فيها وإن لم يحصره خصم.
- وقال أبو حيفة لا يجوز النظر فيها إلا بحصور خصم مستعد وهي من حقوق الله تعالى الذي يستوى فيها المستعدى وغير المستعدى، فكان تفرد الولاية بها أخص.
- ٩ - تصح شهوده وأمانه واختيار البائين عنه من خلفائه في إقرارهم، والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة، وصرفهم، والاستبدال بهم مع ظهور الخرح والخيانة ومن ضعف منهم عما يعايناه كان مولاه باختيارين أمرين؛ إما أن يستبدل به من هو أقوى منه وأكفأ، وإما أن يصم إليه من يكون اجتماعه عليه أنفذ وأمضى

١٠ التسوية في الحكم بين القوي والضعيف، والعدل في القضاء بين الشريف وغيره ، ولا يتبع هواء في تقصير في حق أو ممايلة مبطل^١ عزل القاضي وانعزاله ؛

إن القاضي له أن يعزل نفسه، وقد يعزله من له الحق في توليته وعزله أولاً، انعزال القاضي ؛

إن القاضي يتمتع في ظل النظام الإسلامي بحصانة تحول بيه وبين عزله من مصله، إلا إذا كانت هناك أسباب قوية تستوجب العزل فالقاضي إذا تغيرت حالته، وعجز عن القيام بأعماله وظيفته بسبب روال عقده، أو مرضه مرضاً يمه من القضاء، أو إذا اتصف بما ينافي الأهمية، أو احتلت فيه إحدى شرائطها، فإنه يعزل تلقائياً، وتبطل أحكامه اللاحقة^(٢)

فالمرص المعجز للقاضي عن النهضة والحكم يعزل به إذا كان لا يرحى رواله، فإن رُجي أو عجز عن النهضة دون الحكم لم يعزل^٣ وإذا فسق القاضي ، هل يعزل بمجرد الفسق أو لا يعزل إلا بعزل الحاكم ؟. فيه قولان: -

القول الأول لا يعزل ويستحق العزل، بمعنى أنه يجب على

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٣

(٢) تاريخ القضاء في الإسلام : ص ١٧٠.

(٣) معني المحتاج للشريسي ٣٨٠/٤.

السلطان أو احاكم أو الإمام عرله، وقيل إذا ولى عدلاً ثم فسق بعزل، لأن عدالته في معنى المشروطة في ولايته، لأنه حين ولاه اعتمد عدالته فكانت ولايته مقيدة بعدالته فتروى بزوالها، بخلاف ما إذا ولاه الحاكم فاسقاً ابتداءً، وبهذا قال الحنفية^(١).

القول الثاني يعزل على كل حال لوجود الماسي للولاية، وبهذا قال الشافعية^٢، والحنابلة^٣، والمالكية^٤، وهو الراجح والله أعلم إن اعتزال القاضي برغبته يتوقف على حكم توليه القضاء فأما أن يكون قد تولي القضاء باعتبار «فرص عين»، فالقضاء بالية له يكون واجب.

فحكم ذلك إرغامه بتقلد ولاية القضاء وعدم قبيل اعتزاله، حيث تولي المنصب باعتباره الأجل به ولا يوجد من يسد محله. وأما أن يكون فرض كفاية، فيقبل اعتزاله، حيث يسقط تكليفه بقيام آخر يسد محله.

فمعنى ذلك أن حكم تولي القضاء يكون فرصاً على الكفارة إذا تعين مع غيره محملاً للفصل بين الناس وهو الأصل.

(١) فتح القدير لابن الهمام: ٤٦١/٥.

(٢) معي المحتاج، ٣٨١/٤.

(٣) كشاف القناع للبهوتي: ٢٣٧/٦.

(٤) مواهب الجليل على مختصر خليل للخطاب: ٨٧/٦.

وقد يكون فرض عين على الشخص إذا لم يوجد غيره من يصلح لتولي القضاء، فهذا يتعين عليه، لأن القضاء في الأصل والغالب فرض كفاية، وفي هذه الحالة لا يقدر على القيام بمهام القاضي غيره فيتعين عليه فإذا تعين القضاء على واحد بعينه وجب عليه البقاء في منصب القاضي ولا يقبل الإمام منه التنحي وترك منصب القضاء^(١).

وللإمام إيجاب من تعين له القضاء، والذي لا يرى عه عوصاً حتى لا يزول الأمر إلى غير أهله، فإن امتنعوا الصالحون من قبول المنصب أتموا وأجبر الإمام أحدهم^(٢).

لأنه لا بد من إيصال الحقوق إلى أربابها بالمرام المدعين منها، ولا يكون ذلك إلا بالقضاء

ولأنه أن لم يجبره على تولي القضاء بقي الناس بلا قاصر، وصاعت حقوق الناس^(٣).

ودهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يجوز للإمام أن يجبر القاضي على الاستمرار في منصب القضاء إذا عزل نفسه أو اعتزل القضاء.

وفي رأي أن القاضي إذا رغب في اعتزال القضاء والتنحي عنه، ولا يوجد له عوصاً من الأكفاء لهذا المنصب، فالإمام الحق في إجازه في القضاء

في منصب القاضي

(١) معني المحتاج: ٢٨٢/٤.

(٢) المرجع السابق: ٢٣٦/٨.

(٣) المجموع شرح المهذب: ٣٦٢/١٨.

وقال بعض المصلاّء : للقاضي عزل نفسه من القضاء إذا شاء ،
والأفضل ألا يعتزل مصله إلا بعدد ، لما في عمله من تحقيق مصلحة عامة
للمسلمين^(١)

ثانياً : عزل القاضي :

وهو إقصاء القاضي وإعفاؤه من منصبه من قبل الإمام أو من يفوضه ،
وعزل القاضي على وجهين :-

الوجه الأول : أن يعزله الإمام .

فيحوز للإمام أن يعزل القاضي إذا ظهر منه خلل ، حتى ولو كان
شكاً ، يكفي عليه الظن به حتى يعزله ، ومن الظن كثرة الشكاوى منه
وله عزله إذا ظهر ضعفه ، أو لوجود من هو أكفأ منه ، وعزله يكون
بالقول ، فإن قلده غيره واقرن بتقليده شواهد العزل عن تقليد غيره عزلاً له

القول الثاني : أن يعزل القاضي نفسه

إن كان لعذر جاز اعتزاله .

وإن كان لعذر منعه من الاعتزال ..

أسباب العزل :

حدد الماوردي أسباب العزل بثلاثة أسباب ، هي :-

(١) هو : د/ وهبة الزحيلي . انظر كتابه : «المفقه الإسلامي وأدلته» : ٧٥٢/٦ .

الموت ، والعجز ، والخرح.

فأما الموت فهو موت المولى فلا يحلو المولى من ثلاثة أحوال ، أحدها أن يكون إماماً عام الولاية على القضاء وغيره فلا تطل بموته ولايات القضاء ، وإن بطل بموت المولى وكالة الوكيل ، لأن تولية الإمام لمقاصي استتابة في حقوق المسلمين لا في حق نفسه ، بخلاف الوكيل المتاب في حق موكله.

قد قلد رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد قضاء مكة وصدقات أهلها ، فمات مات احتماً عتاب وامتنع من القضاء ، فأظهره سهيل بن عمرو وقال أن يكون رسول الله ﷺ قد مات فإن المسلمين باقون ، فعاد عتاب إلى نظره ، ولم يكر ذلك عليه أحد من الصحابة فصار إجماعاً.

والحالة الثانية أن يكون المولى قاضي ناحية أو صقع قد استخلف فيه من يوب عنه في القضاء ، فيكون موته مبطلاً لولايات حلفائه لمعيين أحدهما أنه خاص النظر خاص العمل فخالف موت الإمام في عموم نظره وعموم عمله

والثاني أن الإمام يقدر على استدراك الأمر في موته بتقليد غيره

والحال الثالثة أن يكون المولى هو قاضي القضاة العام الولاية في جميع الأمصار ، فهو عام العمل خاص النظر .
فعموم عمله : أنه والي على البلاد كلها.

وخصوص نظره : انه مقصور على القضاء دون غيره

فشابه الإمام في عموم عمله، وخالفه في خصوص نظره.

ففي انزال القصاة بموته وجهان:

أحدهما : لا ينزلون لعموم نظره كالإمام.

والوجه الثاني يعرفون بموته خصوص نظره كقاضي إقليد

وأما العجز فهو أن يحدث في القاضي عجز يبعده من النظر، فهو

على ثلاثة أضرب :-

أحدها ما يبع التقليد كالعمى والخرس، فقد انزل بحدوثه فيه

والضرب الثاني ما لا يبع من التقليد كالرمانة^١، فلا يعرف بها، لأنه

يعجز بها عن النهضة ولا يعجز بها عن الحكم

والضرب الثالث المرض، فإن أعجزه عن النهضة ولم يعجزه عن الحكم لم

يعزل به وإن أعجزه عن النهضة والحكم، فإن كان مرجو الزوال لم يعزل

به، وإن كان غير مرجو الزوال انزل به

وأما الجرح وهو العشق، فإن حدث في المولى كان كموته، لأنه

ينزل بالفسق، كما ينزل بالموت.

فيكون على ما مضى من اختلاف أحوال المولى.

(١) الزمانة : العامة . انظر : لسان العرب : ١٣ / ١٩٩

وان حدث الفسق في القاضي المولى فإن استداده مصراً عليه العزل
به، وإن كان إقلاعه من ندم وتوبة نظراً، فإن كان فسقه قد ظهر قبل
التوبة أعزل به.

وان لم يظهر حتى تاب منه لم يعزل به لانتفاء العصمة عنه، وان
هفوات ذوي الهيئات مقالة قل أن يسلم منها إلا من عصم
وإذا انعزل بالفسق فحكم في حال انعزاله فإن كان إلزاماً بقرار صح،
وان كان حكماً بشهادة بطل.

وعليه أن يمعن من الحكم، وينهى حاله إلى الإمام أو إلى من ولاة من
القصة ليقلد غيره ولا يعتبر به الناس ان لم يعرفوه، ولا تنف أحكامهم من
عرفوه

وهو في انهاء حاله بين أمرين: -

أما أن يظهر الاستعفاء ويكتف حله ليكون حافظاً لستره، وهو ولاهما،
وأما أن يخر بحاله وسبب انعزاله، وان كره له هتك ستره لقول النبي ﷺ:
«من أتى من هذه القادورات شيئاً فبيستر بستر الله»^(١)، وان حرج بكل
واحد منهما من مأثم الإمساك^(٢).

(١) أخرجه مالك في الموطأ، حرّح المسالك إلى موطأ مالك للكاندهري، كتاب

الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا: ٢٤١/١٣.

(٢) أدب القاضي للماوردي: ٢/٣٩٩-٤٠٦.

الفصل الثاني

القضاء في مكة منذ زمن الرسول ﷺ
وحتى نهاية العهد العثماني

الفصل الثاني

القضاء في مكة منذ زمن الرسول ﷺ

وحتى نهاية العهد العثماني

تمهيد:

القضاء عند العرب في الجاهلية:

كان العرب في الجاهلية أميون لا يكتبون ولا يقرأون، قال الله عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي يُعِثُّ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَمَيَّ صَلَاحٍ مُبِينٍ﴾^(١)

قال ابن عباس الأميون العرب كلهم، من كتب منهم ومن لم يكتب، لأنهم لم يكونوا أهل كتاب.

والعرب في الجاهلية كانوا بدوا ليست لهم حكومة ولا قوانين، وكانوا يقسمون إلى قبائل، وتنقسم القبائل إلى بطون وأفخاذ وعشائر وكان لكل قبيلة من تلك القبائل نظامها الخاص بها ولها شيخ هو الذي يسير أمورها، ويحكم بين أفراد القبيلة بالعرف والنقاليد السائدة بينهم، وهو الذي يقودهم في الحروب التي تنشب بين القبائل وبعضها.

(١) سورة الجمعة آية ٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨١/١٨

وكان هذا الوضع يؤدي إلى انتشار الفوضى، وشوع الأحراب داخل المجتمع، فكثيراً ما كان يشب النزاع بين القبائل بسبب الخلاف على سبب بسيط، ويظل النزاع محتدماً فترات طويلة، وتكون العلبة لمن هو أكثر عدداً وأشدّ بأساً، بعيداً عن من هو صاحب الحق

وقد كانت أعراف الجاهليين وتقاليدهم تقوم على أطماع القبائل وحاصة حورهم على النساء وحرمانهم من الإرث، وزواج المقت وهو رواح الابن لروحة أبيه بعد وفاته، وعصلها، أي منعها من الزواج، وقد بقيت هذه الأعراف سائدة حتى ظهور الإسلام

ويعتمد شيخ القبيلة في قصائده على العرف والتقاليد، وفي حال الخلاف بين قبيلتين فإنهما يلحان إلى محكمين يتسمون بالحكمة وبعد النظر، وفيما يلي سرد لأشهر قصاة العرب في الجاهلية

* قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي،

سيد قريش في عصره، ورئيسهم، وهو أول من كان له ملك من بني كنانة، وهو الأب الخامس في سلسلة نسب رسول الله ﷺ

مات أبوه وهو طفل، فتروحت أمه برجل من بني عدرة يقال له ربيعة ابن حرام بن صه بن عبد كبير بن عدرة بن سعد بن زيد، فانتقل بها إلى أطراف الشام، فشب في حجره، وسمي «قصياً» لبعده عن دار قومه

ولما كبر عاد إلى الحجاز، وكان موصوفاً بالدهاء، فولي البيت وحدد

باء الكعبة، وحاربه القبائل، فجمع قومه من الشعاب والأودية وأسكنهم مكة، لتقوى بهم عصيته، فلقبوه «محمماً»، وكانت له الحجابة^(١)، والسقاية^(٢)، والرفادة^(٣)، والدوة^(٤)، واللواء^(٥).

عن ابن عباس قال كان قصي بن كلاب أول ولد كعب بن لؤي، أصاب ملكاً أطاع له به قومه، فكان شريف أهل مكة لا يارع فيها، فابتنى دار الدوة وجعل بابها إلى البيت، ففيها يكون أمر قريش كله، ولا يعقدون لواء حرب لهم ولا من قوم غيرهم إلا في دار الدوة، يعقد لهم قصي ولا يعدر لهم غلام إلا في دار الدوة، ولا تخرج غير من قريش فيرحلون إلا معها، ولا يقدمون إلا برلوا فيها، تشريعاً له وتيمناً برأيه ومعرفة بفضلته، ويتبعون أمره، كالدين المتبع لا يعمل بعيره في حياته وبعد موته، وكان له حكم مكة كله، وهو من أحدث وقود البار بمردلة ليراهما من دفع من عرفة

(١) الحجابة. وهي السدانة أو خدمة الست وتولي أمره، وفتح بابه وإعلاقه: منائح الكرم في أحبار مكة والبيت وولاية الحرم للسجاري: ٢٨٤/١.

(٢) السقاية حياص من آدم وهو الجلد المذبوح - كانت على عهد قصي توصع في فاء الكمية وتملاً ماء للحجاج، واستمرت هذه العادة حتى كلف النبي ﷺ عمه العباس القيام بها، ومن عهد الرسول ﷺ صمغها الخلفاء الراشدين، المرجع السابق: ٣٩٠ ٣٩١

(٣) الرفادة خرج كان قصي يأخذه من قريش، فيجمله في كل موسم، ويصنع به طعاماً للحجاج، يأكل منه من لم يكن معاه سقية ولا زاد. المرجع السابق: ٣٩١/١

(٤) الدوة وهي دار بناها قصي سميت «دار الدوة» يجتمعون بها للتشاور. المرجع السابق: ٣٩١/١

(٥) اللواء وهو لواء الحرب، المرجع السابق: ٣٩٢/١

في الحج، وظلت تلك النار توقد على عهد النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان^(١)

* عامر بن سعد بن الخزرج بن تميم الله بن النمر بن قاسط،

من قضاة العرب في الجاهلية، كان سيد بني النمر في عصره، وبنته أشرف البيوت، وسمي الصحيان لأنه كان يجلس لقومه في الصحى يحكم بينهم^(٢)

* عامر بن الظرب بن عمرو بن عياذ العدواني،

حكيم، خطيب، رئيس، من الجاهلية، كان إمام مصر وحكمها وفارسها، ومن حرم الخمر في الجاهلية، وكانت العرب لا تعدل بفهمه فهماً، ولا بحكمه حكماً، وهو أحد المعمرين في الجاهلية، وكان يقال له «ذو الحلم»^(٣).

قال الأصفهاني كان حكماً للعرب تحتكم إليه، وهو الذي كانت العصا تقرع له^(٤)

* هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة،

أحد من انتهت إليهم سيادة قريش في الجاهلية، ومن بيده النبي ﷺ،

(١) طبقات ابن سعد : ١/٦٦-٧٣

(٢) الأمالي الشجرية : ١٨٢/٢، والمخير : ص ١٣٥

(٣) المخير : ص ١٣٥

(٤) لأعشى ٣ ٩٠

وهو أول من هشم الثريد لقومه بمكة في إحدى الخدعات، وهو أول من سس الرحلتين لقريش للتجارة، رحلة الشتاء إلى اليمن والحبشة، ورحلة الصيف إلى عرة وبلاد الشام، وهو الذي أخذ الخلف من قيصر لقريش، على أن تأتي الشام وتعود آمنة، وكان أحد الأجواد الذين صرب بهم المثل في الكرم، ولد بمكة، وساد صغيراً، فتولى بعد موت أبيه سقاية الحجاج ورفاذته أي إطعام الفقراء من حجاج بيت الله، وقد على الشام في تجارة له، فمرض في عرة، فمات بها نحو عام ١٢٧ قبل الهجرة، ودفن بها^(١).

• ربيع بن ربيعة بن مسعود بن عدي بن الذئب: من بني مازن، من الأرد، غساني، من المعمرين، يعرف بسطيح الكاهن

كان العرب يحتكمون إليه ويرضون بقضائه، حتى أن عبدالمطلب بن هاشم على جلالة قدره في أيامه رضى به حكماً بينه وبين جماعة من قيس عيلان في خلاف على ماء بالطائف^(٢)

مات بالشام بعد مولد النبي ﷺ بقليل

• محمد رسول الله ﷺ:

كما كان رسول الله ﷺ أحد الحكماء والقضاة في العصر الجاهلي لصدقه، ورحاحه عقله الصائب، وحكمته البالغة، وأمانته الكبرى، وقصة براع قريش على هدم الكعبة وإعادة بناءها مشهورة، فقد احتكموا لرسول

(١) طبقات ابن سعد : ٧٥/١ - ٨١.

(٢) الأعاني للأصمعي : ٣٠٥/٤.

الله ﷺ وكان ذلك قبل بعثه عليه السلام، فوضع ﷺ رداءه وسطه في الأرض، ثم وضع الركس فيه، ثم قال ليأت من كل ربع من أرباع قريش رجل ففعلوا، فقال ﷺ «ليأخذ كل رجل منكم براوية من روايا الثوب ثم ارفعوه جميعاً فرفعوه، ثم وضعه رسول الله ﷺ بيده الكريمة في موضعه من البيت^(١)».

ولما جاء الإسلام لم يبلغ الأحكام والأعراف والتقاليد التي كان يعمل بها في الجاهلية، بل نظر إليها بنظرة مستقلة، فأقر ما كان صالحاً منها ما أيده الإسلام، وألغى ما كان فاسداً، معارصاً لمهج الإسلام وعدل ما كان يحتاج منها إلى تعديل.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١/١٤٦.

المبحث الأول

القضاء في عهد الرسول ﷺ

لقد كان السيّد ﷺ أول من قصى بين المسلمين فيما اختلفوا فيه، قال الله عز وجل ﴿فاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾^(١). وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢)

وقد كان ﷺ يحرض كل الحرص على تحقيق العدالة بين المختصمين، بحيث لا يبال أحد أكثر من حقه بسبب براعته في الدفاع عن نفسه وفصاحة لسانه، روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «إِذَا كُنْتُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَخْنُ^(٣) بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ أَحْيِهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذْهَا»^(٤)

لقد اتصف السيّد ﷺ بصفات القاضي العادل عدلاً كاملاً، فهو أعلم الناس بالشرع الذي يلعبه، وأتاه الله بصيرة نيرة نافذة، والخصوم لا يستطيعون أن يموهوا عليه، ولكنه فرص الخطأ في نفسه ليحترس القضاة

(١) سورة المائدة آية ٤٨

(٢) سورة النساء آية ٦٥

(٣) اللحن: الميل عن جهة الاستقامة، والمراد: إن بعضكم يكون أعرف بالحجة وأفضل لها من غيره، ويقال: لحن لفلان، إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على غيره، لأنث سميله بالثورية عن الواضح المفهوم. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٤١/٤

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب من أقام البيعة بعد اليمين

٩٥٢/٢ حديث رقم ٢٥٣٤

من بعده، وليعلم الناس أنهم إن مجوا من حكم القضاء في الدنيا بقوة الاستدلال الباطل، فس يحوا من عقوبة الله في الآخرة، وليتقوا الله في الخصومة، ولا يعلموا أنها معاملة باليان ومساقة في الاستدلال، ولكنها طلب الحق، فمن ابتغى غير حقه فقد أكل مال الناس بالباطل، ولورين بحكم القضاء^(١).

وقد كان النبي ﷺ يرجع في قصائه إلى الكتاب الكريم، وما يورحيه إليه ربه، أو ما يراه بقطنه، وكثيراً ما كان يستشير أصحابه في بعض الأمور، وكان يجتهد في بعض الأحكام مما ليس فيه وحي.

والحكمة من اجتهاده عليه الصلاة والسلام هي تعويد وتعليم صحابته وعلماء الأمة من بعدهم طريقة الاستباط، وكيفية استخراج الأحكام

كما بين الله عز وجل لرسوله ﷺ أن القرآن الكريم هو المصدر الأساسي في الحكم بين الناس، على أن يكون قصاؤه ﷺ بالعدل المطلق، والحيدة التامة، قال عز وجل ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِيَيْنِ خَصِيماً﴾^(٢).

ومما يدل على أن النبي ﷺ أقر لأصحابه الاجتهاد حديث معاذ بن جبل حينما بعثه ﷺ لتولي قضاء اليمن حيث قال له ﷺ: «كيف تقضي إذا عرص لك قضاء»^(٣) قال أقضي بكتاب الله، قال «فإن لم تجد في كتاب

(١) تاريخ المذاهب الفقهية للشيخ أبو زهرة. ١٢

(٢) سورة النساء آية ١٠٥

الله^(١) قال فبينة رسول الله ﷺ، قال « فإن لم تجد في سنة رسول الله^(٢) ولا في كتاب الله^(٣) قال أجهد رأيي ولا الو، فصر ب رسول الله ﷺ صدره وقال « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله^(٤) »

ولذلك نرى صحاحته رضوان الله عليهم يحكمون بين الناس بالحق والعدل والاجتهاد، مستدين إلى كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه ﷺ، فعن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر (يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً لأن الله عز وجل كان يريه، إنما هو من الظن والتكلف)^(٥).

وكان رسول الله ﷺ يتولى القضاء بنفسه، كما علم أصحابه رضوان الله عليهم كيفية الحكم بين الناس بكتاب الله الكريم وسنة نبيه ﷺ والاجتهاد في الأحكام بما يلزم لذلك كما أسلفنا ، ولم يعين قضاة محتصين ليس لهم عمل سوى الفصل في حصومات الناس، ولما اتسعت ديار الإسلام، واشغال النبي ﷺ بالدعوة واستقبال القبائل والوفود، واعداد العدة للجهاد، وتوزيع الزكوات والصدقات، وغير ذلك من الأعمال ، عين ﷺ الدعاة، والولاة، والقضاة، وبعثهم إلى الاقاليم الإسلامية ليحكموا بين الناس بما مريهم وعلمهم عليه، وأوصاهم باتباع الحق والعدل والإنصاف، وإقامة حدود الله، وإيصال الحقوق لأصحابها.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب أدب القاضي، باب أتم من أتمى أو قصى

بالجهل: ١١٧/١٠

(٢) سبق تحريجه ص ٢٠

وفيما يلي ذكر بعض القصص الدينية عيهم رسول الله ﷺ في حياته وأرسهم للأقاليم الإسلامية للحكم بين الناس، وإقامة حدود الله عز وجل

* علي بن أبي طالب :

علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، وأول من أسلم من الرجال، وتربى في حجر رسول الله ﷺ، وهو روج ابنته فاطمة رضي الله عنها، وأبو الحسن والحسين، وأمير المؤمنين بعد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقتل في يوم السابع عشر من شهر رمضان من عام أربعين من الهجرة، وكانت مدة خلافته أربع سنوات وتسعة أشهر^(١)

وكان الخلفاء الراشدون يستشيرونه، ويأحدون برأيه، وكانت له في نفس الفاروق عمر بن الخطاب مكانة عظيمة، فكان يستشيره في المعصلات فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه كان يعود من معصلة وليس لها أبو حسن^(٢) بقصد علي بن أبي طالب، وكان ﷺ يقول عنه: «علي أقضانا»^(٣)

وقال عبد الله بن مسعود «أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب»^(٤)

(١) ترجمته في: أمد العادة: ٩١/٤-١٢٥.

(٢) الاصابة: ٢٠٥/٢

(٣) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب التفسيرات، باب قوله: «ما نسخ من آية أو نسها ما أت بخير منها»: ١٦٢٨/٤-١٦٢٩ حديث رقم ٤٢١١، وانظر: البديلة والنهاية: ٣٦٠/٧.

(٤) الاستيعاب: ٤٠/٣

وقد بعثه النبي ﷺ قاصياً على اليمن، قال علي بن أبي طالب بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقلت يا رسول الله بعثني وأنا شاب أقصي بهم ولا أدري القضاء؟ قال فصر بیده في صدري، ثم قال «الهم أهد قلبه وثبت لسانه». قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين^(١).

* معاذ بن جبل^(٢) :

معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائد بن عدي بن كعب بن عمرو بن أدي بن سعد بن علي بن أسد، أبو عبد الرحمن الأنصاري الحنظلي، كان طويلاً، حسناً، حميلاً، عظيم العينين، أبص، شهد بدر وعمره عشرون عاماً، عن قتادة عن أنس قال جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة كلهم من الأنصار أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد. قلت لأنس: من زيد؟ قال: أحد عمومي^(٣).

قال رسول الله ﷺ: «حدوا القرآن من أربعة من ابن مسعود وأبي، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة»^(٤).

وعن أنس مرفوعاً: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدّها في دين الله

(١) سبق تحريجه ص ٢١

(٢) ترجمته في: طبقات ابن سعد: ١٢٠/٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٣/١-٤٦١

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب أبي بن كعب
مسند: ٢٨٦٣ حديث رقم ٣٥٩٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب أبي بن كعب
مسند: ١٢٨٥/٣، حديث رقم ٣٥٩٧.

عمر، وأصدقها حياء عثمان، وأعلمهم بالحلل والحرام معاد، وأفرصهم ريد، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة»^(١).

وقد بعثه رسول الله ﷺ قاصياً فقد روي عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاد إلى اليمس قال: «كيف تقصي إذا عرص لك قضاء؟» قال أقصي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال فبسة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟» قال احتهد رأيي ولا ألو، فصر ب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله»^(٢).

وتوفي معاد بن حنبل رضي الله عنه في الشام سنة سبع عشرة بالطاعون عن عمر أربع وثلاثين سنة.

* العلاء ابن الحضرمي^(٣) :

واسمه عبد الله بن عباد بن أكبر بن ربيعة بن مقع بن حصرموت، حليف بني أمية، وإلى أخيه تنسب بنو ميمون التي بأعلى مكة، احتقرها في الجاهلية ميمون بن الحضرمي، ولهما أخوان: عمرو، وعامر.

(١) أخرجه ابن ماجه في سنه، كتاب المقدمة، باب فضائل حباب: ٥٥/١ حديث رقم

(٢) سبق تحريجه ص ٢١.

(٣) أخباره في كتاب: المعاري للواقدي: ٢٧٢، طبقات ابن سعد: ٣٥٩/٤-٣٦٣،

تاريخ خليفة: ٩٧، طبقات خليفة: ١٢، المرح والتعديل: ٣٥٧/٦، أسد العابة:

٧/٤، تهذيب الكمال: ١٠٧٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٢٦٢/١، الإصابة: ٤٩٧/٢

وكان العلاء من فصلاء الصحابة، ولاء رسول الله ﷺ ثم أبو بكر وعمر البحرين، وقيل إن عمر ولاء البصرة فمات قبل أن يصل إليها، واستعمل عمر بعد العلاء أبا هريرة على البحرين.

وكان مستجاب الدعوة، عن أبي هريرة قال لما بعث النبي ﷺ العلاء ابن الحصرمي إلى البحرين تبعته إلى شاطئ البحر فقال «سموا واقتموا»، فسموا واقتموا، فعبروا فما يل الماء إلا أسفل حفاف إبلها، فلما قصا صرنا بعد بملاحة من الأرض، وليس معنا ماء، فشكروا إليه، فصلى ركعتين، ثم دعا فإذا سحابة مثل الثرس، ثم أرحت عراليها فسقى واستقىا ومات بعدما بعثه أبو بكر إلى البحرين لما ارتدت ربيعة، فأطعمه الله بهم، وأعطوا ما سعوا من الركاة ومات دفناه في الرمل، فلما سرنا غير بعيد قلنا يحيى سبغ فياكله، فرجعنا فلم نراه^(١)

وعن الشعبي أن عمر كتب إلى العلاء بن الحصرمي وهو بالبحرين - أن سر إلى عتة بن عروان فقد وليت عمله، إني ظننت أعمى عن المسلمين منه، فمات العلاء قبل أن يصل إلى البصرة^(٢)

وقد كان النبي ﷺ حين ولاء قضاء البحرين كتب له كتاباً طويلاً، ونصه.

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: ٣٧٦/٩ باختلاف يسير في بعض الألفاظ. وقيل:

رواه الطبراني في الثلاثة

(٢) طبقات ابن سعد: ٣٦٢/٤

ﷺ، هذا كتاب من محمد بن عبد الله النبي الأمي القرشي الهاشمي رسول الله وبيته إلى خلقه كافة للعلاء بن الحضرمي، ومن معه من المسلمين، فهذا عهده إليهم، اتقوا الله أيها المسلمون ما استطعتم، فإني قد بعثت عليكم العلاء بن الحضرمي وأمرته أن يتقي الله وحده لا شريك له وأن يبين لكم الجاح، ويحسن فيكم السيرة بالحق، ويحكم بينكم وبين من لقي من الناس بما أمر الله عز وجل في كتابه من العدل، وأمرتكم بطاعته إذا فعل ذلك، وقسم فأقسم، واسترحم فرحم، فاسمعوا له وأطيعوا، وأحسنوا مزاررته ومعارفته، فإن لي عليكم من الحق طاعة وحقا عظيما، لا تقدرون كل قدره، ولا يبلغ القول كله حق عظمة الله وحق رسوله، وكما أن الله ورسوله على الناس عامة، وعليكم خاصة حقا واجبا بطاعته، والوفاء بعهده، ورضي الله عن اعتصم بالطاعة، وعظم حق أهلها، وحق ولائها، كذلك للمسلمين على ولائهم حقا واجبا وطاعة، فإن في الطاعة دركا لكل حيرتني به، وحادة من كل شريقتي، وأنا أشهد الله على من وليته شيئا من أمر المسلمين، قليلا أو كثيرا، لم يعدل فيهم فلا طاعة له، وهو حليع مما يليه وقد برئت للدين معه من المسلمين أيمانهم وعهدهم وذمتهم، فليستحيروا الله عد ذلك، ثم ليستعملوا عليهم أفصلهم في أنفسهم، ألا وإن أصابت العلاء بن الحضرمي مصيبة فخالد بن الوليد سيف الله حلف فيكم للعلاء بن الحضرمي، فاسمعوا له وأطيعوا ما عرفتم أنه على الحق حتى يخالف الحق إلى غيره، فسيروا على بركة الله، وعونه، ونصره، وعافيته ورشده، وتوفيقه، فمن لقيتم من الناس، فادعوه إلى كتاب الله المرسل وسنه وسنة رسوله، وإحلال ما أحل الله لهم في كتابه، وتحريم ما حرم الله عليهم في

(١) كتابه

*** معقل بن يسار^(٢) :**

معقل بن يسار بن عبد الله بن معمر بن معيرة بن حرق بن لؤي بن كعب بن عبد بن ثور بن هذمة بن لاطم بن عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة، المربي، أبو علي، ويقال أبو يسار، البصري، له صحة، وكان ممن بايع تحت الشجرة، وهو صاحب نهر معقل بالبصرة، أمره عمر بن الخطاب بحفره فحفره، وكان قد تحول إلى البصرة فنزلها وبني بها داراً، وتوفي بها في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان في ولاية عيد الله بن زياد

وعن تكليف النبي ﷺ له بالقضاء، فقد أورد الإمام أحمد في مسنده عن معقل المربي قال أمرني النبي ﷺ أن أقضي بين قوم فقلت ما أحسن أن أقضي يا رسول الله قال : الله مع القاضي ما لم يحف^(٣) عمداً^(٤)

*** عمرو بن العاص^(٥) :**

عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن

(١) بمئة الباحث عن روائد مسد الحارث للهيشمي: ٦٦٥/٢ حديث رقم ٦٤٣.

(٢) أخباره في: طبقات خليفة: ٣٧، وتاريخ خليفة: ٢٥١، والجرح والتعديل: ٢٨٥/٨، وطبقات ابن سعد: ١٤/٧، والاستيعاب: ١٤٣٢/٣، وأسد الغابة: ٢٣٢/٥، وتهذيب

الكمال: ١٣٥٢

(٣) الحيف: الجور والظلم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٤٦٩/١

(٤) مسد أحمد: ٢٦/٥.

(٥) أخباره في: طبقات ابن سعد: ٢٥٤/٤، وتاريخ خليفة: ٢١، وطبقات خليفة: ٢٥.

وأسد الغابة: ١١٥/٤، وسير أعلام النبلاء: ٥٤/٣، وتهذيب الكمال: ٧٨/٢٢

هصيص بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي، أبو عبد الله، وقيل أبو محمد السهمي، صاحب رسول الله ﷺ، قدم على النبي ﷺ سنة ثمان قبل الفتح بأشهر مع خالد بن الوليد، وعثمان بن طلحة، كان من أكثر رجال قريش رأياً، ودهاء، وحرماً، وكفاءة، وبصراً بالحروب، ومن أشرف ملوك العرب، ومن أعيان المهاجرين، وكان من كبار الصحابة، له مناقب كثيرة، وهو فاتح مصر وقنسرين، ووالي فلسطين، أحد دهاة العرب

وعن تكليف النبي ﷺ له بالقضاء، فقد أورد الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو بن عمرو بن العاص قال جاء خصمان إلى رسول الله ﷺ يحتصمان، فقال لعمرو أقصيت بهما يا عمرو؟ فقال أنت أولى بذلك مني يا رسول الله، قال وإن كان قال فإذا قصيت بينهما فما لي قال « إن أنت قصيت بهما فأصبت القضاء فلك عشر حسنات، وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة»^(١)

* عقبة بن عامر^(٢) :

عقبة بن عامر بن عس بن عمرو بن عدي بن عمرو بن رفاعة بن مودعة بن عدي بن غم بن الربعة بن رشدان بن قيس بن جهينة الجهني، الإمام المقرئ أبو عس، ويقال أبو حماد، ويقال أبو عمرو، ويقال أبو عامر

(١) مسند أحمد: ٢٠٥/٤

(٢) أحباره في: طبقات ابن سعد: ٣/٣٤٤، طبقات خليفة: ١٢١، تاريخ خليفة: ٢٢٥، تهذيب الكمال: ٢٠٢/٢٠-٢٠٣، سير أعلام النبلاء: ٤٦٧/٢.

ويقال أبو الأسد المصري، صاحب السي رحمته الله، وكان عالماً مقرناً فصيحاً، فقيهاً فرضياً، شاعراً كبير الشأن.

ولي مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان سنة أربع وأربعين، وشهد صهي مع معاوية، وتحول إلى مصر وتوفي بها في آخر خلافة معاوية، ودفن بالمقطم.

وقد روى الدارقطني في سننه ما يدل على أن السي رحمته الله كلف عقبة ابن عامر بالقضاء، عن عقبة بن عامر قال جاء حصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختصمان، فقال لي قم يا عقبة أقض بينهما، قلت يا رسول الله أنت أولى بذلك مني، قال «وان كان أقض بينهما، فإن اجتهدت فأصبت فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد»^(٢).

* عتاب بن أسيد^(٣):

عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ابن قصي القرشي الأموي، أبو عبد الرحمن، ويقال أبو محمد المكي أسد يوم الفتح، واستعمله السي رحمته الله على مكة عام الفتح حين حروجه إلى حنين، فأقام للناس الحج تلك السنة، وهي سنة ثمان، ولم يزل على مكة والياً إلى أن مات، وكانت وفاته يوم مات أبو بكر الصديق

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب في الأنصية والأحكام ٢٠٣/٤

(٣) أخباره في، طبقات ابن سعد: ٤٤٦/٥، وتاريخ خليفة ٨٧، وطبقات خليفة: ١١، وتهذيب الكمال: ٢٨٢/١٩.

وقد ولاه النبي ﷺ ولاية مكة وقصائنها، فروى البيهقي عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال استعمل النبي ﷺ عتاب بن أسيد على مكة، فقال «إني أمرتك على أهل الله عز وجل بتقوى الله عز وجل، ولا يأكل أحد منهم من ربح ما لم يصم، وأنهم عن سلف وبيع وعن الصفقتين في البيع الواحد، وأن يبيع أحدهم ما ليس عنده»^(١).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع ما لم يقبض وإن كان غير طعام: ٣١٣/٥

المبحث الثاني

القضاء في عهد الخلفاء الراشدين

اهتم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم بالقضاء، لما فيه من مصالح وفوائد للأمة، فولوه حلّاً اهتمامهم، وقاموا به أحسن قيام، وكانوا أحرص الناس على الاقتداء بمنهج رسول الله ﷺ في القضاء.

فهم في حياة النبي ﷺ كان شأهم تلقياً عنه ووعياً لما يلقى إليه، وتوجيه منه ﷺ، فكان شأهم في حياته ﷺ استماع واتباع واستفتاء منه فيما يشكل عليهم.

وبعد وفاته عليه الصلاة والسلام كان لزاماً عليهم أن يلجأوا إلى الاجتهاد لضرورته وأهميته في معالجة ما يعرض عليهم، خاصة في الأمور التي لم يرد بها نص صريح من قرآن أو سنة.

وقد كانت طريقتهم في اجتهادهم أن يلجأوا إلى كتاب الله، فإن وجدوا فيه الحكم تمسكوا به، وإن لم يحدوه اتجهوا إلى المأثور عن رسول الله ﷺ، وما يحفظه صحابة رسول الله ﷺ عنه من حكم في القضية، فإن لم يكن يسهم من يحفظ حديثاً عن رسول الله ﷺ في الموضوع التحزوا إلى استعمال الرأي فاحتهدوا بأرائهم وحكموا أفهامهم فيما يرويه أشبه بالمعروف من مقاصد الشريعة وقواعدها في إقامة العدل، واستقامة المصالح التي أوصحت سبلها

ومثلهم في ذلك مثل القاضي المقيد بصوص قانون، فإذا لم يجد في

النص ما يحكم به في قضية بين يديه طلق ما يراه عدلاً وانصافاً أقرب إلى
غرض الشارع^(١)

وقد كان للحلفاء الراشدين من الفصل والعلم، والحرص على العدل،
والتمسك بالحق، ما لم يرد فيمن بعدهم من الولاة والقصاة، لأنهم كانوا
على ورع تام وخشية لله عز وجل

قال ابن حلدون « وبعد الرسول ﷺ كان القصاة من الولاة
الداخلية تحت الخلافة، وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونهم بأنفسهم »^(٢)

وعصر الخلافة الراشدة بدأ بتولي أبو بكر الصديق رضي الله عنه في
سنة ١١هـ، بعد وفاة النبي ﷺ، وانتهى بخلافة علي بن أبي طالب رضي
الله عنه في سنة ٤٠هـ، ومعلوم أن الخلفاء الراشدين أربعة هم أبو بكر
الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي
الله عنهم أجمعين.

وقد كانت خلافتهم رضي الله عنهم منية على الشورى بين المسلمين،
ولهذا فقد كان عهدهم خير العهود بعد عهد النبي ﷺ.

وقد وصى النبي ﷺ أمته بالتمسك بسنة الخلفاء الراشدين، فقد روى
العرباض بن سارية رضي الله عنه فقال صلى الله عليه وسلم ما روى رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل
عليها، فوعظها موعظة بليغة، درفت معها العيون، ووجلّت منها القلوب،
فقال قائل يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودّع، فمادا تعهد إلي يا رسول الله؟
«أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدًا حبشيًا محدثًا، فإنه من
يعش مكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين

(١) مقدمة ابن حلدون: ١٥٤

المهدين، فتمسكوا بها، وعصوا عليها بالواحد، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(١).

قال الخطابي وفي قوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، دليل على أن الواحد من الخلفاء الراشدين إذا قال قولاً، وحالقه فيه غيره من الصحابة كان المصير إلى قول الخليفة أولى^(٢).

القضاء في عهد الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه:

لم يتغير وضع القضاء في عهد أبو بكر الصديق رضي الله عنه عما كان عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فعندما تولى الصديق الخلافة قال أبو عبيدة أنا أكفيك المال، يعني الجزاء، وقال عمر أنا أكفيك القضاء، فمكث عمر سنة لا يأتيه رجلان، أي مكث سنة لم يخاصم إليه أحد^(٣).

وكان رضي الله عنه إذا عرّضت عليه مسألة أو نزاع سأل عما إذا كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيها قضاء أو رأي، فإن وجد عمل به، وإن لم يجد جمع الثقة من الصحابة وشارورهم في الحل^(٤).

وقد أقر أبو بكر الصديق قصة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عتاب بن أسيد، ومعاذ بن جبل، والعلاء بن الحضرمي وغيرهم

(١) أخرجه أبي داود في مسنده، كتاب السنة، باب في لزوم السنة: ٢٨٠/٤-٢٨١

حديث رقم ٤٦٠٧

(٢) معالم السنن: ١٢/٧.

(٣) أخبار القضاء لوكيع: ١٠٤/١، تاريخ الطبري: ٥٠/٤.

(٤) نظام القضاء في المملكة العربية السعودية للدكتور عبدالمعزم جبرة: ١٦

القضاء في عهد الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

لقد تولى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة بعد وفاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في سنة (١٣هـ)، واستمرت خلافته حتى عام (٢٣هـ) أي دامت حوالي (١١ عاماً).

وعلى الرغم من اشغاله رضي الله عنه بالفتوحات ومشكلاتها، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، وتزايد مهام الولاة وتعدددها، فسداً بتعيين الولاة، ويعين معهم القضاة للبلاد المختلفة^(١).

وقد كان لسداد رأيه، وعرارة علمه، وشدة وحرمة في تحري الحق، وإقامة العدل، أن تحقق العدل، وثبت الحق، وأمنت الأمة في عهده قال الشعبي من سره أن يأخذ بالوثيقة في القضاء فليأخذ بقول عمر وقال مجاهد إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما صنع عمر فحدوا به وقال ابن المسيب ما أعلم أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من عمر بن الخطاب^(٢).

وقد كان يفعل فعل أبي بكر في القضاء ، فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر ، هل كان لأبي بكر فيه قضاء ، فإن وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء ، قضى به ، والا دعا رؤوس المسلمين ، فإذا اجتمعوا على أمر قضى به^(٣).

(١) مقدمة ابن خلدون: ١٥٥

(٢) اعلام الموقعين لأبي قيم الجوزية: ٢٠/١

(٣) تاريخ العلماء للسيوطي: ٤٢

والدليل على أحده بالاحتهاد وبدل الجهد في التوصل إلى معرفة الحكم الشرعي ما رواه البخاري عن المغيرة بن شعبة قال سأل عمر بن الخطاب من إملاص^(١) المرأة، وهي التي يصرب بطنها فتلقى حياً، فقال أيكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئاً؟ فقلت^(٢) أنا، فقال ما هو؟ قلت سمعت النبي ﷺ يقول «فيه غرة»^(٣) عبد أو أمة، فقال لا تبرح حتى تحيي ناخرح فيما قلت، فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة، فحنت به، فشهد معي أنه سمع النبي ﷺ يقول «فيه غرة عبد أو أمة»^(٤)

وهو أول من فصل ولاية القضاء عن الولاية العامة بعدما كانت في رمن النبي ﷺ ورمس أبي بكر الصديق رضى الله عنهما جزء من الولاية، وذلك بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية، وتزايد مهام الولاية وتعدد مهامهم

وجعل سلطة القضاة تابعة له مباشرة، وتشدد في اختيار القضاة، حيث كان يختارهم بنفسه، أو يوصي الأمر إلى الوالي، كما رتب أرزاقهم^(٥).

وكان يرأس القضاة ويسأل عنهم، ويطلب منهم مكاتبتهم، والرجوع

(١) وهو أن تزلق الحنين قبل وقت الولادة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣٥٦/٤

(٢) يعني: المغيرة بن شعبة

(٣) المرأة: العبد نفسه أو الأمة، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣٥٣/٣

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله: ٢٦٦٨/٦-٢٦٦٩ حديث رقم ٦٨٨٧.

(٥) تاريخ القضاء في الإسلام لمحمود عربوس: ٢٩

إليه في شئون القضاء، دون أن يندخل الحاكم أو الوالي في أعمالهم^(١) وكان كتابه إلى أبي موسى الأشعري من أهم الكتب وأشملها. حتى أنه يُعد دستوراً للقضاء، وقد اهتم المسلمون به كثيراً، وبصه أوردته الدارقطني في مسه، عن أبي الملبح الهدلي قال كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى إليك بحجة، وانعد الحق إذا وضح فإبه لا يقع تكلم بحق لا يفاد له وآس بين الناس في وجهك، ومجلسك، وعدلك، حتى لا يياس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك، الية على من ادعى، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً. لا يملك قضاء قصيته بالأمس راحت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك، أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق حير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما يحتلج في صدرك بما لم يلعلك في الكتاب والسنة، اعرف الأمثال والأشياء ثم قس الأمور عد ذلك، فاعمد إلى أحبا عد الله، وأشبهها بالحق فيما ترى، واحعل لمن ادعى بية أمداً ينتهي إليه، فإن أحصر بية أحد بحقه. والا وجهت القضاء عليه، فإن ذلك أجلى للنعمى، وأبلغ في العذر. المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مخلود في حد، أو محرب في شهادة زور، أو ظنين في ولاء أو قرابة، إن الله تولى مكهم السرائر، ودرا عكم بالسيات، وأياك والقلق والصجر والتأذي بالناس، والتكر للخصوم في

(١) التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية لمحمد

مصطفى الرحيلي : ص ٢٤

مواطن الحق التي يوجب الله بها الأحرار، ويحسن بها الدحر، فإنه من يصح
فيه فيما بينه وبين الله ولو على نفسه، يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن
تربى للناس بما يعلم الله منه غير ذلك، يشه الله فما ظلك ثواب غير الله عز
وجل في عاجل رزقه وخزان رحمته، والسلام عليك^(١).

وأما أشهر قضاة عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهم:

• أبو موسى الأشعري:

عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر بن عتر بن
بكر بن عامر بن عذر بن وائل بن ناجية بن جماهر بن الأشعر، الإمام
الكبير، صاحب رسول الله ﷺ

وقد دعا له رسول الله ﷺ بالعمران فقال عليه الصلاة والسلام
«اللهم اعمر لعبد الله بن قيس دية، وأدخله يوم القيامة مدحلاً كريماً»^(٢)

وجاهد مع النبي ﷺ، وحمل عنه علماً كثيراً.

وقد استعمله النبي ﷺ ومعاداً على ريد، وعدن، وولي إمرة الكوفة
لعمر، وإمرة البصرة

قال الشعبي قصة هذه الأمة أربعة عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي

(١) أخرجه الدارقطني في مسنده، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، كتاب عمر

رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري : ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ حديث رقم ١٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغاري، باب عمره أوصس ٤٠٧١ حديث

رقم ٤٠٦٨.

طالب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري^(١).

ومواقفه وفصائله رحمته كثيرة جداً. وقد احتلّت مصادر ترجمته في ستة وفاته، فمنهم من ذكر أنه توفي سنة (٤٤٢هـ)، وبعضهم (٤٤٤هـ)، وغيرهم (٤٤٩هـ)، والبعض (٥٠٠هـ)، وآخرون (٥٠١هـ) و(٥٥٢هـ)، و(٥٥٣هـ)^(٢).

• أبو الدرداء:

عويمر أبو الدرداء، مشهور بكنيته وباسمه جميعاً، واختلف في اسمه، فقليل هو عامر وعويمر، واختلف أيضاً في اسم أبيه، فقليل عامر أو مالك، أو ثعلبة، أو عبد الله، أو زيد، وأبوه بن قيس بن أمية بن عامر بن عدي بن كعب بن الخروع بن الحارث بن الخزرج الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ ولاه معاوية رضي الله عنه قضاء دمشق في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه لستين بقينا من خلافته^(٣).

• شريح القاضي:

شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر بن الراقش

(١) تاريخ مدينة دمشق لأبن عساكر: ٦٥/٣٢

(٢) أخباره في: طبقات ابن سعد: ٣٤٤/٢، وطبقات خليفة: ٦٨، وتاريخ خليفة: ١٧٨، وتاريخ مدينة دمشق: ١٤/٣٢-١٠٢، وسير أعلام النبلاء: ٢/٢٨٠، وتهذيب الكمال ٤٤٦/١٥

(٣) أخباره في: طبقات ابن سعد: ٣٩١/٧، وطبقات خليفة: ٩٥، وسير أعلام النبلاء: ٣٣٥/٢، والأصابع: ٧٤٧/٤، وتهذيب الكمال: ٤٦٩/٢٢

ابن الحارث بن معاوية بن ثور بن مرتع بن كندة الكندي، أبو أمية الكوفي القاصي، ويقال شريح بن شرحبيل، أدرك النبي ﷺ ولم يلقه، ويعلم العم علي يد معاذ بن جبل

قصي شريح بالكوفة ستين سنة، ويقال ثلاثاً وخمسين سنة، وتولى قضاء البصرة سبع سنين

قال الشعبي كان شريح أعلم القوم بالقضاء، وعن تكليفه بالقضاء من قبل عمر بن الخطاب قال أحد عمر بن الخطاب فرسا من رجل فحمل عليه رجلاً فعطى عده، فحاكمه الرجل، فقال اجعل بيني وبينك رجلاً قال الرجل فإني أرى شريح العراقي، فأتوا شريحاً، فقال شريح لعمر أحده صحباً سليماً فأت له صامس حتى ترده صحيحاً، فأعجب عمر بن الخطاب فبعثه قاصياً^(١).

وقد بعثه علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأنه «أقصى العرب»^(٢) ومات وهو ابن مائة وعشر سنين^(٣)

• كعب بن سور:

كعب بن سور بن بكر بن عبد الله بن ثعلبة بن دهل بن لقيط بن

(١) طبقات ابن سعد: ١٣٢/٦، والجرح والتعديل: ٢٢٢/٤.

(٢) الجرح والتعديل: ٣٣٢/٤، وتهذيب الكمال: ٤٤١/١٢.

(٣) أخباره في: طبقات ابن سعد: ١٣١/٦، وتاريخ خليفة: ١٥٥، وطبقته: ١٤٥، والجرح والتعديل: ٣٣٢/٤، وسير أعلام النبلاء: ١٠٠/٤، وتهذيب الكمال

الحارث بن مالك بن فهم بن عثم بن دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران
ابن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن
بنت بن مالك بن زيد بن كهلان

ولاه عمر بن الخطاب قضاء البصرة، واستمر حتى رمى عثمان بن
عمر، وكان من سلاء الرجال وعلمائهم، قتل يوم الجمل سنة ثلاث
وثلاثون، قام يعطى الناس ويذكرهم، فحماه سهم عرب فقتله^(١)

• عثمان بن قيس:

عثمان بن قيس بن أبي العاص بن قيس بن عدي السهمي، شهد فتح
مصر مع أبيه. وولي قضاء مصر في آخر سنة من خلافة عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، واستمر على ذلك طول خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، إلى أن صرف
في سنة اثنين وأربعين في خلافة معاوية، وكان عابداً محتهداً غزير الدمة،
وكان إذا حكم بين الناس يكي ويقول: «ويل لمن جارف في حكمه»^(٢)

النقضاء في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه:

تولى عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلافة في سنة (٢٣هـ) بعد وفاة
الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واستمرت خلافته (١٢) اثني عشر عاماً،
وانتهت بوفاته عام (٣٥هـ).

(١) أخباره في: طبقات ابن سعد ٩١/٧، طبقات خليفة ٢٠١، وسير أعلام النبلاء

٥٢٤/٣، والجرح والتعديل: ١٦٢/٧.

(٢) أخباره في: الأصابة: ٤٦٠/٤

ولم يختلف القضاء في عهد عثمان بن عفان عما كان عليه في عهد عمر بن الخطاب، سوى حرص عثمان رضي الله عنه على تولي القضاء في المدينة نفسه

كما تطور القضاء من الناحية التنظيمية، حيث اتخذ داراً للقضاء، وهو بذلك يعد أول من اتخذ دار للقضاء، حيث كان القضاء في عهد الخليفة أبو بكر الصديق والخليفة عمر بن الخطاب يتم في المسجد^(١) وقد أقر الخليفة عثمان بن عفان القضاء الدين كائناً في عهد عمر بن الخطاب

القضاء في عهد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

لقد استفاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه من توجيهات رسول الله ﷺ حينما قال له ﷺ « إذا تقدم إليك خصمان فلا تسمع كلام الأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف ترى كيف تقضي »^(٢) وعلى نهج رسول الله ﷺ صار علي بن أبي طالب في توجيه قصانه نصحبهم وهو خليفة، وقد وصح ذلك في وصيته للأشتر البخعي^(٣) عندما ولاه عني مصر، فقال له « ثم احتر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك من لا تصيق بهم الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الرلة،

(١) القضاء في الإسلام محمد ملام مذكور: ص ٢٦

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨ من هذا البحث

(٣) أخباره في طبقات ابن سعد: ٢١٣/٦، طبقات خليفة: ١٤٨، وتهذيب التهذيب.

١٧/٤، وتهذيب الكمال: ٢٦/٢٧

ولا يحصر من الفيء إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى الفهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وأخذهم بالحجج، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصوم، وأصيرهم على كشف الأمور، وأصرمهم عن انصاح الحكم، من لا يردّيه إطرأ، ولا يستميله إعرأ وأولئك قليل» وهي وصية شاملة صافية لكل ما يلزم للقاصي من أمور، ثم يزيد ناصحاً إياه بقوله «ثم أكثر تعاهد قصائنه، وأصح له البدل مما يزيل عنته، وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعظه من المنة لديك ما لا يطمع فيه غيره من حاصتك، ليأمن بذلك اعتيال الرجال له عندك، فانظر في ذلك نظراً بليغاً»^(١).

وبلع عدله ملعاً عظيماً، فقد احتصم مع نصراني وهو خليفة على درع، فرفع سيفه عنه الأمر إلى القاصي، وكان قاصيه (شريح القاصي) وقد أورد ابن كثير هذه الرواية، وذلك بقوله:

عن الشعبي قال وجد علي بن أبي طالب درعه عند رجل نصراني، فأقبل به إلى شريح يحاصمه، قال فحاء علي حتى جلس حب شريح وقال يا شريح لو كان خصمي مسلماً ما جلست إلا معه، ولكنه نصراني، وقد قال رسول الله ﷺ «إذا كنتم وإياهم في طريق فاصطبروهم إلى مصابقه، وصعروا بهم كما صغروا الله بهم من غير أن تطعوا»، ثم قال هذا الدرع درعي ولم أبع ولم أهب، فقال شريح للنصراني ما تقول فيما تقول أمير المؤمنين «فقال النصراني ما الدرع إلا درعي وما أمير المؤمنين عدي

(١) نهج البلاغة ٥٠٤/٨

بكاد، فالتفت شريح إلى عليّ فقال يا أمير المؤمنين هل من بينة ؟ فصحك عليّ وقال أصاب شريح ، مالي بية ، فقضى بها شريح للصراي ، قال فأحده الصراي ومشي خطا ثم رجع فقال أما أنا فأشهد أن هذه أحكام الأنبياء ، أمير المؤمنين يدنيني إلى قاصيه يقضي عليه ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين اتبعت الجيش وأنت مطلق إلى صفين فخرجت من بعرك الأورق فقال أما إذا أسلمت فهي لك، وحمله عليّ فرس^(١)

وقد أقر عليه السلام قضاء عمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين وإجمالاً كان القضاء في عهد الخلفاء الراشدين مستقلاً لا تشوبه شائبة فكان يعتمد على اختيار القاضي ذو العلم الغرير، والتقوى والورع والعدل . ولم يكن لنقصاء محلّ لتدوين الأحكام، لأنها كانت تفد في الحال، وكان يقوم بالتنفيذ ويشرف عليه القاضي بنفسه.

المبحث الثالث القضاء في العهد الأموي

كانت بداية العهد الأموي سنة (٤٠هـ)، وذلك بعد حدوث الفتن والقتال التي انتعلت بالبلاد منذ الصف الثاني من عهد عثمان بن عفان وحتى استتباب الأمر لمعاوية بن أبي سفيان أول حكام بني أمية، وانتهاء العهد الأموي سنة (١٣٢هـ).

وقد كان القاضي في العهد الأموي يحكم بما يوحى إليه اجتهاده، إذ لم تكن المذاهب الأربعة التي تقيد بها القضاء فيما بعد قد ظهرت، فكان القاضي يرجع إلى الكتاب والسنة للفصل في الخصومات، ولم يكن القاضي في ذلك العصر متأثراً بالسياسة، فقد كان القضاة مستقلين في أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة، وكانوا مطبقي التصرف، وكلمتهم نافذة على الولاة وعمال الخراج.

وكان القاضي من حيرة الناس، شريفي الهوس، موقوري الكرامة، يحشون الله، ويحكمون بين الناس بالعدل، وكان الخلفاء بالمرصاد لمن شذ منهم عن الطريق السوي، فقد أمر الخليفة هشام بن عبد الملك^١ بصرف

(١) هو الخليفة المباشر في الدولة الأموية: هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ولي الخلافة في شهر شعبان سنة (١٠٥هـ) في اليوم الذي مات فيه أخوه يزيد، وبقي في الخلافة إلى أن توفي بالرصافة من أرض قنسرين في شهر ربيع الآخر سنة (١٢٥هـ) بعد أن مكث في الخلافة تسع عشر سنة وسبعة أشهر وأياماً، وكان غزير العقل حليماً عفيفاً، اشتهر بالتدبير وحسن السياسة، حتى قيل أن سوس من بني أمية ثلاثة (معاوية، عبد الله، هشام)، ومن إصلاحاته: اهتمامه بتحصين لأرض، وهوى الشعير، وحصر القنوت والبرك في طريق مكة أنظر: مروح الذهب للمسمودي ١٨٤/٢-١٨٥.

يحيى بن ميمون الحضرمي^(١) من قضاء مصر لأنه لم يصف يتيمًا احتكم إليه^(٢).

وفي عهد الدولة الأموية اشعل الولاة والخلفاء بأمور السياسة والإدارة. وعهدوا بالقضاء إلى غيرهم حتى في مقر الخلافة ذاتها، باستثناء الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي حرص على أن يتولى القضاء بنفسه في مقر الخلافة مترسماً بذلك خطى الخلفاء الراشدين، فقد رد مظالم بني أمية عن المظلومين برغم كثرتها وجورها^(٣)، وكان يقول «يُغني للقاضي أن تجتمع فيه سبع حلال، إن فاتته واحدة كانت فيه نصمة العقل، والفقه، والورع، والنزاهة، والصرامة، والعلم بالسنن، والحلم»^(٤).

ومن أهم ملامح القضاء في هذا العصر، فهو عدم تأثير القضاة في أحكامهم بميول الحاكم، فكانت كلمتهم نافذة على الولاة أنفسهم، ومن ناحية أخرى فكان الخليفة يراقب أحكامهم، ويعزل من شذ منهم^(٥) ولم تكن هناك آلية متبعة لتدوين الأحكام منذ صدر الإسلام، وحتى

(١) هو : يحيى بن ميمون الحضرمي، أو عمرة المصري، قاضي مصر، ولي قضاء مصر سنة اثنين ومائة، وعزل عن القضاء سنة أربع عشرة، وتوفي في سنة عزل عن القضاء. أخباره في : الجرح والتعديل : ١٨٨/٩، وميران الاعتدال للذهبي : ٤١١/٤، وتهذيب التهذيب : ٢٩١/١١، وتهذيب الكمال : ١٢/٣٢.

(٢) التاريخ الإسلامي العام لعلي إبراهيم حسن : ٥٢٩-٥٣٠.

(٣) نظام القضاء في المملكة العربية السعودية لعبد المعم جيرة . ص ١٩.

(٤) المعنى لابن قدامة : ١٧/١٤

(٥) القضاء في الإسلام لمدكور : ص ٣٠

هذا العصر، فقد كان الناس يقللون الحكم ويفقدونه دون لجاح أو عت، فلما جاءت الدولة الأموية، بدأ نوع من اللجاح، أدى إلى تسجيل الأحكام ليلتزم المتخاصمون بالحكم،

يروى الكندي أن جماعة احتضنوا في ميراث إلى سليم بن عتر^(١) قاضي معاوية على مصر، فقضى بينهم، ثم تكروا فعادوا إليه فقضى بينهم مرة ثانية، وكتب كتاباً بقصانه، وأشهد فيه شيوخ الجند، فهو بذلك يعد أول قاضي سجل سجلاً بقصانه^(٢)

قال السمانى : « وكان في عصرهم^(٣) لأهل العلم تقدم هدايا وعطايا حسام، وكان لهم قصاة كثيرون، وعقد قصاة مكة بقوله : وفي وقتهم كل قاضي محتج بفعله ويرجع إلى قوله مثل عطاء بن أبي رباح^(٤) العظيم

(١) هو : سليم بن عتر، مصري، تابعي، ثقة، كان يختم في الليل ثلاث مرات، ويجمع ثلاث مرات، فلما مات يكت امرأته وقالت: رحمك الله إن كنت لترضي ربك وترضي أهلك، أحياه في: معرفة الثقات: ٤٢٥/١

(٢) درج شريعة إسلامي : أربع نصوص قصائية في إسلام لأحمد نسبي ٢٥٦
٢٥٥

(٣) يقصد حكام بني أمية.

(٤) هو: عطاء بن أبي رباح، واسمه: أسلم القرشي الصهري، أبو محمد المكي مولى آل أبي خثيم، عامل عمر بن الخطاب على مكة، ويقال: مولى بني جمح، ولد في حلافة عثمان بن عفان، ويقال: إنه من مولدي الجند وشأ بمكة. سأل أهل مكة ابن عباس، فقال : يا أهل مكة تحتمعون عليّ وعندكم عشاء؟ وعن عبد العزيز بن أبي حاتم عن أبيه عن : ما ترك أحد نعمة يرحح من عشاء بن أبي رباح، ومات سنة أربع عشرة، أو خمس عشرة، ومائة أخبره في صفة بن سعد ٢/ ٣٨٦، صفة حسنة ٢٨٠، ورواه ٣٤٦، وسير أعلام سلاء ١٨٥، ويهتد بهت ١٩٩٧، وتهذيب كمثل ٢٠ ٦٩

قدره، توفي سنة خمس عشرة ومائة^(١)، وعمرو بن دينار^(٢)، توفي سنة خمس وعشرين ومائة، وفضيل بن عياض^(٣)، توفي سنة سبع وثمانين ومائة^(٤)، ومجاهد^(٥)، مولى عبد الله بن السائب العظيم شأنه الخليل قدره في العلم، توفي سنة أربع، وقيل اثنتين ومائة، فهؤلاء بمكة^(٦).

(١) ذكر السمعاني في روضة القصة وطريق الحياة: ١٤٩٥/٤ أن وفاته كانت سنة خمسين ومائة، وهو خطأ، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٢) هو: عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجصحي مولى موسى بن هادام مولى بني جمح، كان من أوعية العلم، وأئمة الاجتهاد، ولد في إمارة معاوية سنة خمس أو ستة وأربعين، وأفتى بمكة ثلاثين سنة أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٧٩/٥، وتاريخ خليفة: ٣٦٨، وطبقاته: ٢٨١، والجرح والتعديل: ٢١٣/٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٠٠/٥، وتهذيب الكمال: ٥/٢٢.

(٣) هو: فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي البزيعي، أبو علي الراشد، كوفي، ثقة، متعبد، رجل صالح، سكن مكة، مات سنة ست وثمانين ومائة. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥٠٠/٥، وتاريخ خليفة: ٤٥٨، وطبقاته: ٢٨٤، وتهذيب الكمال: ٢٨١/٢٣، وتهذيب التهذيب: ٢٩٤/٨، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي: ٣٦٠/١.

(٤) ذكر السمعاني في روضة القصة وطريق الحياة: ١٤٩٥/٤ أن وفاته كانت سبع وثلاثين ومائة، وهو خطأ، وما أثبت من مصادر ترجمته، ولعله خطأ في طبعة الكتاب، سنة 'عنه.

(٥) هو: مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج القرشي المرومي، مولى السائب بن أبي السائب المرومي، من أهل مكة، ثقة، كان مولده سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومات بمكة سنة ثنتين أو ثلاث ومائة وهو ساجد. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٦٦/٥، تاريخ خليفة: ٣٣٠، وطبقاته: ٢٨٠، والجرح والتعديل: ٣١٩/٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٩/٤، وتهذيب الكمال: ٢٢٨/٢٧، وتهذيب التهذيب: ٤٢/١٠.

(٦) روضة القصة وطريق الحياة: ١٤٩٥/٤.

المبحث الرابع القضاء في العهد العباسي

تنسب الدولة العباسية إلى العباس عم النبي ﷺ، فمؤسس الدولة العباسية هو عبد الله السفاح، وهو أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي ابن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، وكان أبوه محمد بن علي أول من اصطلح بشر الدعوة العباسية في أواخر العصر الأموي حتى مات سنة (١٢٥هـ)، وكان قد أوصى بالإمامة من بعده لابنه إبراهيم وفي عهد إبراهيم دخل الراعي بني أمية وبني العباس في طور جديد هو دور العمل سنة (١٢٧هـ)، وكان أمر العباسيين في ذلك الوقت سراً لا يعلمه إلا القلاء من شيعتهم، حتى وقع في يد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية كتاب إبراهيم إلى أبي مسلم الخرساني يأمره فيه بقتل كل من يتكلم العربية بحراسان، فأدى هذا الحادث إلى القبض على إبراهيم وسجنه في حران حتى قتل، ولما عرف إبراهيم أنه هالك لا محالة أوصى أخاه أبا العباس عبد الله بن محمد بمواصلة الدعوة والسير إلى الكوفة (سنة ١٣٢هـ)، واستتر فيها بصعة أسابع حتى أخرجهم أتباعهم وسلموا أبي العباس الخلافة، وبعد أن تولى الخلافة قضى معظم وقته في محاربة قادة العرب الذين ناصرُوا بني أمية، حتى أنه انقلب أيضاً على من ساعدوه في تأسيس دولته^(١)، وقد وصف بالكرم والحلم والوقار، والعقل، والحياء، وحسن الأخلاق، كما كان جميلاً وسيماً^(٢).

(١) تاريخ الإسلام الديني والثقافي والاجتماعي لحسن إبراهيم ١٩/٢، ٢٢.

(٢) مروح الذهب للمسعودي: ٢١٥/٢.

قال الطبري كان السجاح محمد الشعر، طويلاً، أبيض وأقنى الأنف، حسن الوجه واللحية^(١).

وقد حكمت الدولة العباسية رهاء خمسة قرون من سنة (١٣٢هـ) إلى أن زالت على يد التتار في سنة (٦٥٦هـ).

وفي بدايات هذا العصر تطور النظام القضائي في العصر العباسي الأول تطوراً كبيراً، لأن روح الاجتهاد في الأحكام ضعفت بسبب ظهور المذاهب الأربعة، فأصبح القاضي يصدر أحكامه وفق أحد هذه المذاهب فكان القاضي في العراق يحكم وفق مذهب أبي حنيفة، والشام والمغرب وفق مذهب مالك، وفي مصر وفق المذهب الشافعي^(٢)، وإذا تقدم متحاصمان على غير المذهب الشائع في بلد من البلاد أُناب عنه قاضيًا يحكم بمذهب المتحاصمين.

وقد اتخذ الخلفاء العباسيون نظام « قاضي القضاة » وكان يقيم في حاضرة الدولة ويولى من قبله قضاة يسوبون عنه في الأقاليم والأمصار وأول من تلقب بهذا اللقب أبو يوسف صاحب كتاب الحراج^(٣) في عهد هارون الرشيد.

(١) تاريخ الأمم والملوك : ١٥٤/٩

(٢) المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والاثار للمقريزي: ٣٣٣/٢.

(٣) هو أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، بن حبيب، القاضي، صاحب أبو حنيفة، ولي لقضاء لثلاثة من الخلفاء: المهدي، والهادي، والرشيد، وكان إليه تولية القضاء في مشرق ومغرب، وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، توفي سنة (١٨٢هـ). وكتابه «الحراج» طبع بالمطبعة الأميرية بمصر، سنة ١٣٠٢هـ.

وفي العصر العباسي الأول اتسعت سلطة القاضي ، فبعد أن كان عمله مقصوراً على الفصل بين الخصوم ، أصبح يفصل في الدعاوى والأوقاف وتنصيب الأولياء . ومن نع من القضاة في هذا العصر يحيى بن أكثم^(١) .

على أن أهم ما امتاز به العصر العباسي أنه أصبح في كل ولاية قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ينظر كل منهم في الرأى الذي يقوم بين من يديون بعقائد مذهبه^(٢)

وفي أوائل هذا العصر ظهرت الحركة الفقهية الكبرى بظهور الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب الفقهية ، فكان نصيب القضاء من هذه الحركة نصيباً موفوراً وفيما يلي تعريف موجز بأصحاب هذه المذاهب

(١) هو: يحيى بن أكثم بن محمد بن قطب بن سمعان بن مشيخ بن عبد عمرو بن عبدالمري بن أكثم بن صيفي ، أبو محمد المروري ، نزيل بغداد ، ولاء المأمون القضاء بها . الفقيه ، المحدث ، الأديب ، الشاعر ، الوزير ، نديم الملوك ، صاحب الطرائف والعجائب ، وأحد حكماء الإسلام ، كما كان جده أكثم بن صيفي أحد حكماء العرب في الجاهلية علب على المأمون حتى لم يتقدمه أحد عنه من الناس جميعاً مع براعة المأمون في العلم وكانت الوراء لا تعمل في تدبير الملك شيئاً إلا بعد مطالعة ، ولاء قضاء القضاء وكان سنة عشرين سنة ، ومات سنة اثنين ومائتين وسنة ثلاث وثمانون سنة . أخبارة في طبقات الخليفة لابن أبي عمير : ٥٤٥/٢ ، والمقصد الأرشد : ٨٩/٣ ، والمبهم الأحمدي : ١٩٠/١ ، والجرح والتعديل : ١٢٩/٩ ، وتهذيب الكمال : ٢٠٧/٣١ ، وسير أعلام النبلاء : ٥/١٢

(٢) النظم الإسلامية لحسن إبراهيم : ص ٢٨١

(١) أبو حنيفة - النعمان بن ثابت (٨٠-١٥٠هـ) مؤسس المذهب الحنفي. هو الإمام الأعظم أبو حنيفة، النعمان بن ثابت بن رُوَظَى الكوفي، ولد عام ٨٠هـ، وتوفي عام ١٥٠هـ رحمه الله، عاصر أوج الدولتين الأموية والعباسية. وهو من أتباع التابعين.

وهو إمام أهل الرأي، وفقه أهل العراق، صاحب المذهب الحنفي. قال الشافعي عنه «الس في الفقه عيال على أبي حنيفة»، كان تاجر قماش بالكوفة.

أحد علمه في الحديث والفقه عن أكثر أعيان العلماء، وتفقه في مدة ثمانية عشر عاماً، توسع في القياس والاستحسان وأصول مذهبه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستحسان له في علم الكلام كتاب الفقه الأكبر، كما له مد في الحديث، ولم يؤثر عنه كتاب في الفقه وأشهر تلامذته،

- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الكوفي (١١٣-١٨٢هـ)

قاضي القضاة في عهد الرشيد، كان له الفصل الأكبر على مذهب أبي حنيفة في تدوين أصوله، ونشر آرائه في أقطار الأرض، وكان مجتهداً مطلقاً^٢

(١) أحبار في تاريخ بغداد: ٢٤٢/١٤-٢٦٢، ووفيات الأعيان: ٣٧٨/٦-٣٩٠، ومناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي: ٥٥-٧٦ ومراة الجناب: ٣٩٥/١-٤٠٠، والجواهر المصنفة ٦١١/٣-٦١٣

^٢ سبق ترجمته

- محمد بن الحسن الشيباني (١٣٢-١٨٩هـ) ولد بواسط، وكان والده من أهل حرستا بدمشق، وشأ بالكوفة، وعاش في بغداد، وتوفي بالري، تفقه أولاً على أبي حنيفة، ثم أتم تعلمه على أبي يوسف، ولزم مالك بن أنس مدة، وانتهت إليه رئاسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف، وكان نابعة من أدكباء العلم ومحتهداً مطلقاً، صف التصانيف الكثيرة التي حفظ بها فقه أبي حنيفة، فهو صاحب الفصل في تدوين المذهب الحنفي، وكتبه «ظاهر الرواية» هي الحجة المعتمدة عن الحنفية^(١).

(٢) مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ) مؤسس المذهب المالكي.

هو الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي^(٢)، إمام دار الهجرة فقهاً وحديثاً بعد التابعين، ولد في عهد الوليد بن عبد الملك ومات في عهد الرشيد في المدينة رحمه الله، ولم يرحل منها إلى بلد آخر، عاصر كأبي حنيفة الدولتين الأموية والعباسية، لكنه أدرك من الدولة العباسية خطاً أوفر، وقد اتسعت الدولة الإسلامية في عصر هذين الإمامين، فامتدت من المحيط الأطلسي غرباً إلى الصين شرقاً، ووصلت إلى أواسط أوروبا بفتح الأندلس

كان إماماً في الحديث وفي الفقه، وكتابه «الموطأ» كتاب جليل في الحديث والفقه، قال عنه الشافعي رحمه الله «مالك أستاذي، وعنه أحدث العلم، وهو الحجة بيني وبين الله تعالى، وما أحد أمن علي من مالك، وإذا

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٧٢/٢-١٨٢، ووقيات الأعيان: ١٨٤/٤-١٨٥،

ومناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي: ٧٧٧-

٩٥، ومراة الجنان: ٤٢٩/١-٤٣٠، والجواهر المصنفة: ١٢٢/٣-١٢٧

(٢) نسبته إلى ذي أصبح: قبيلة من اليمن.

ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب، بى مذهبه على أدلة عشرين حمسة من القرآن. وحمسة مماثلة لها من السنة، وهي نص الكتاب، وطاهره وهو العموم، ودليله وهو مفهوم المخالفة، ومفهومه وهو مفهوم الموافقة، وتبيهه وهو التبيه على العنة، كقوله تعالى ﴿ فإنه رحس، أو فسقا ﴾ فهذه عشرة

والبقية هي الإجماع، والقياس، وعمل أهل المدينة، وقول الصحابي، والاستحسان، والحكم بسد الدرائع، ومراعاة الخلاف، فقد كان يراعيه أحياناً والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وشرع من قبلنا^(١).

وأهم ما اشتهر به العمل بالنسبة، وعمل أهل المدينة، والمصالح المرسلة، وقول الصحابي إذا صح عنده، والاستحسان.

كان من أشهر تلامذته:

- أبو محمد الفهري، عبد الله بن وهب بن مسلم، (ولد عام ١٢٥هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ)، لارم مالكا عشرين سنة، وبشر فقهه في مصر وكان له أثر في تدوين مذهبه، وكان مالك يعظمه ويكتب إليه، وإلى فقيه مصر، وإلى أبي محمد المفتي وتفقه أيضاً على الليث بن سعد، وكان محدثاً ثقة، وكان يسمى «ديوان العلم»، قال عنه أحمد بن حنبل «أس وهب عالم صالح فقيه كثير العلم»^(٢).

(١) تاريخ العقه للسايس ص ١٠٥، كتاب تاريخ المذاهب العقهية لأبي رهرة: ص ٢٥٤ وما بعدها

(٢) أحباره مي: الجرح والتعديل: ١٨٩/٥-١٩٠، وترتيب المدارك: ٢٢٨/٣-٢٤٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٩-٢٣٤، والديباج المذهب: ٤١٣/١-٤١٧، وطبقات الحفاظ: ١٢٦-١٢٧

أبو الحسن ، علي بن زياد التولسي (المتوفي عام ١٨٣هـ)
أخذ عن مالك والليث بن سعد، كان فقيه إفريقية^(١).

(٢) محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) مؤسس المذهب الشافعي،
الإمام أبو عبد الله ، محمد بن إدريس القرشي الهاشمي المصطفي بن
العباس بن عثمان بن شافع رحمه الله، يلتقي بسيدنا مع الرسول ﷺ في حده
عيد صاف، ولد في غرة بعلسطين الشام عام ١٥٠هـ، وهو عام وفاة أبي
حيفة، وتوفي في مصر عام ٢٠٤هـ.

بعد موت أبيه في غرة وبعد سنتين من ميلاده، حملته أمه إلى مكة
موطن آبائه. فشا بها يتيمًا، وحفظ القرآن في صباه، ثم خرج إلى هذيل
بالبادية، وكانت أفصح العرب، فحفظ أشعارهم، وسع في العربية والأدب،
حتى قال الأصمعي عنه: «وصححت أشعار هذيل على فتي من قریش يقال
له محمد بن إدريس»، فكان بذلك إمامًا في العربية وواضعًا فيها
وارتحل إلى اليمن، فولّي عملاً فيها، ثم ارتحل إلى بغداد عام ١٨٣هـ
وعام ١٩٥هـ، فأخذ عن محمد بن الحسن كتب فقهاء العراق. وكانت له
مناظرات معه، مر منها الرشيد.

ولقبه أحمد بن حنبل في مكة سنة ١٨٧هـ، وفي بغداد سنة
١٩٥هـ، وأخذ عنه فقهه وأصوله، وبيانه ناسح القرآن ومسوخه وفي بغداد

(١) أخباره في: ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاظمي عياض: ١٧/١، و
الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ص ١٩٢، وانظر: مقدمة
موطأ مالك بشرح ابن زياد لمحمد الشاذلي البفر.

صف كتابه القديم المسمى بالحجة الذي ضمن فيه «مذهبه القديم»، ثم ارتحل إلى مصر عام ٢٠٠هـ حيث أنشأ «مذهبه الجديد» وتوفي بها شهيد العلم^١ في آخر رجب يوم الجمعة سنة ٢٠٤هـ، ودفن بالقراة بعد العصر من يومه، رحمه الله

ومن مؤلفاته «الرسالة» أول مدون في علم أصول الفقه، وكتاب «الأم» في فقه مذهبه الجديد.

كان مجتهداً مستقلاً مطلقاً، إماماً في الفقه والحديث والأصول، جمع فقه الحجازيين والعراقيين، قال فيه أحمد «كان أفقه الناس في كتاب الله وسنة رسوله» وقال عنه أيضاً «ما من أحد من بيده محبرة وقلم، إلا للشافعي في عقه مة»

وأصول مذهبه القرآن والسنة، ثم الإجماع، ثم القياس، ولم يأخذ بأقوال الصحابة، لأنها اجتهدات تختمل الخطأ، وترك العمل بالاستحسان الذي قال به الحنفية والمالكية، وقال «من استحس فققد شرع»، ورد المصالح المرسلة، وأبكر الاحتجاج بعمل أهل المدينة، وسماه أهل بغداد، ناصر السنة

وقد كثر تلاميذه وأتباعه في الحجاز والعراق ومصر وغيرها من البلاد

(١) قبل: صريه أشهب العقبة المالكي المصري، حين تناظر معه، فأقبحه، فصره بمفتاح في جيبه، فصرص بسبب ذلك أياماً، وكان أشهب يدعو عليه في سجوده، فثلاً اللهم أمت الشافعي، وإلا ذهب علم مالك، والمشهور أن الضارب له: فتیان المعري: بجيرمي الخطيب: ٤٩/١ وما بعدها

الإسلامية، ومنهم^(١) :

يوسف بن يحيى لقرشي البوطي، أبو يعقوب المصري، الفقيه،
(توفي عام ٢٣١هـ) وهو مسجون بعداد بسبب فتنة القول بحلق القرآن
التي أثارها الخليفة المأمون، استحلله الشافعي في حلقة، له مختصر مشهور
اختصره من كلام الشافعي^(٢).

- أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى المزني، ولد عام ١٧٥هـ. وتوفي
عام ٢٦٤هـ)، قال عنه الشافعي «المرني ناصر مذهبي»، له في مذهب
الشافعي كتب كثيرة، منها المختصر الكبير المسمى (المبسوط)، ومختصر
الصغير، أحد عنه كثير من علماء خراسان والعراق والشام، وكان عالماً
مجتهداً^(٣).

(٤) أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤-٢٤١هـ) مؤسس المذهب الحنبلي؛
الإمام أبو عبد الله، أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهبي الشيباني

(١) ترجمته في: أَدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمُنَاقِبُهُ لِأَبِي حَاتِمٍ، وَمُنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ،
وَمُنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْعَمْرِ الرَّارِي، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: ١/٤٤١-٦٧، وسير أعلام
السلا. ٥/١٠-٩٩، ونظر: كتاب الشافعي لأبي زهرة.

(٢) أخباره في: الجرح والتعديل: ٩/٢٣٥، وتاريخ بغداد: ١٤/٢٩٩، ووفيات الأعيان:
٦١/٧، وسير أعلام السلا. ١٢/٥٨، وتهذيب الكمال للمزي: ٣٢/٤٣٢،
وطبقات الشافعية للسبكي: ٢/١٦٢.

(٣) أخباره في: طبقات الفقهاء: ٩٧، ووفيات الأعيان: ١/٢١٧-٢١٩، وسير أعلام
السلا. ١٢/٤٩٢-٤٩٦، وطبقات الشافعية للسبكي: ٢/٩٣-١٠٩، وصفات
الشافعية للأسرى: ١/٣٤-٣٦.

ولد ببغداد، ونشأ بها، وتوفي فيها في ربيع الأول رحمه الله، وكانت له رحلات إلى مدائن العلم، كالكوكة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة

تفقه على الشافعي حين قدم بغداد، ثم أصبح مجتهداً مستقلاً، وتجاوز عدد شيوخه المائة، وأكث على السنة يجمعها ويحفظها، حتى صار إمام المحدثين في عصره

كان إماماً في الحديث والسنة والفقه، قال عنه إبراهيم الحربي «رأيت أحمد، كان الله قد جمع له علم الأولين والآخرين»، وقال عنه الشافعي حين ارتحل إلى مصر «حرجت من بغداد، وما حلقت بها أنقى ولا أفقه من ابن حنبل» وقد امتحن أحمد بالصرب والحبس في فتنة خلق القرآن في زمن إمامون والمعتصم والوائق، فصبر صبر الأنبياء، قال عنه ابن المديني إن الله أعز الإسلام برحليين أبي بكر يوم الردة، وابن حنبل يوم النخعة وقال عنه بشر الحافي: إن أحمد قام مقام الأنبياء.

وأصول مذهبه في الاجتهاد قريبة من مبدأ الشافعي؛ لأنه تفقه عليه، فهو يأخذ بالقرآن والسنة وفتوى الصحابي والإجماع والقياس، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، والذرائع لم يؤلف الإمام أحمد في الفقه كتاباً، وإنما أخذ أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأحويته وغير ذلك

وله كتاب «المسند» في الحديث، حوى بهما وأربعين ألف حديث، وكان ذا حافظة قوية جداً ويعمل بالحديث المرسل (وهو ما سقط منه الصحابي) وبالحديث الضعيف الذي يرتفع إلى درجة الحديث الحسن،

لا الباطل ولا المكر، مرجحاً العمل بالمرسل أو الضعيف على القياس
وكان من أشهر تلامذته الذين نشروا علمه^(١) :

- ابنه: صالح بن أحمد بن حنبل، (المتوفي سنة ٢٦٦هـ) وهو أكبر أولاده،
تلقى الفقه والحديث عن أبيه، وعن غيره من معاصريه، قال فيه أبو بكر
الخلال راوي الفقه الحنبلي : «سمع من أبيه مسائل كثيرة، وكان الناس
يكتوبون إليه من خراسان. يسأل لهم أي إياه عن المسائل»^(٢)

- ابنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل، (٢١٣-٢٩٠هـ) اشتغل برواية
الحديث عن أبيه أما أخوه صالح فقد عني بقل فقه أبيه ومسائله^(٣)

- الأثرم، أبو بكر، أحمد بن محمد بن هاني الخراساني البغدادي (المتوفي
سنة ٢٧٣هـ)، روى عن أحمد مسائل في الفقه، وروى عنه حديثاً كثيراً، له
كتاب «النسب في الفقه» على مذهب أحمد وشواهد من الحديث، كان
من الفقهاء الحفاظ الأعلام^(٤)

(١) ابن حنبل لأبي زهره: ص ١٧٦-١٨٨.

(٢) أحباره في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٤٦٢/١، والمقصد الأرشد: ٤٤٤/١،
والمهجع الأحمد: ٢٥١/١، والجرح والتعديل: ٣٩٤/٤، وتاريخ بغداد: ٣١٧/٩،
وسير أعلام النبلاء: ٥٢٩/١٢.

(٣) أحباره في: تاريخ بغداد: ٣٧٦/٩، ووفيات الأعيان: ٦٥/١، وطبقات الحنابلة لابن
أبي يعلى: ٥/٢، وتهذيب الكمال: ٢٨٥/١٤، وسير أعلام النبلاء: ٥١٣/١٣،
وتذكرة الحفاظ: ٦٦٥/٢.

(٤) أحباره في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١٦٢٨، والمقصد الأرشد: ١٦١/١،
والمهجع الأحمد: ٢٤٠/١، والجرح والتعديل: ٧٢/٢، وتاريخ بغداد: ١١٠٠،
وتهذيب الكمال: ٤٧٦/١، وسير أعلام النبلاء: ٦٢٣/١٢.

المبحث الخامس القضاء بعد عصر النهضة وحتى قيام الدولة العثمانية

مرت بالعالم الإسلامي أحداث أثرت بشكل كبير على الأوضاع السياسية والاجتماعية والقضائية

ففي سنة ٦٥٦هـ رحف التتار على العالم الإسلامي وقتلوا الخليفة، وكثير من أهله، وأعلنوا نهاية الخلافة العباسية

وفي فترات من عهد الخلافة العباسية التي امتدت إلى ما يقرب من ٥٢٤ سنة، لم يكن هناك نفوذ في يد الخلفاء العباسيين إذا استمد الأتراك، وبنو بويه، والسلاجقة بالسلطة^(١).

فقد حدث تفكك سياسي شمل العالم الإسلامي بعد ضعف خلافة العباسية، وقد كان لهذا التفكك رد فعل على الحياة الفكرية في مجال التشريع والقضاء.

وقد حقق الشاط الشيعي انتصاراً سياسياً في بغداد بقيام البويهيين (٣٣٤ - ٤٤٧هـ)، وفي الشمال الإفريقي ومصر بقيام الفاطميين (٢٩٧ - ٥٦٤هـ)، وقد تسبب هذا أن أصبح القضاء تابعاً بشكل عالى للمذهب الشيعي، وتوقف أو ضعف نشاط القضاء السني

وقد حتم العصر العباسي بكارثة كبرى أكلت كثيراً من الفقهاء،

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي والحصارة الإسلامية لأحمد شلبي: ٣٩٤/٣

ودمرت كثيراً من دور العلم، وهي كارثة التتار، واشعلت البلاد الإسلامية في آخر العصر العباسي وبعد سقوط العباسيين بمواصلة الصراع ضد الصليبيين، وقد تسبب عن الصراع في هذين الميادين تخلف واسع في النشاط الفكري ظهر أثره في ساحة القضاء، كما ظهر في المجالات المختلفة وهكذا شهدت العصور العباسية المتأخرة، والعصور التي تلت سقوط العباسيين هذا التحلف العلمي، وكان القضاء يسير على المذاهب، وكان القاضي يختار تبعاً لمذهب البلدة التي يُعين فيها، وكان علمه يقاس بمقدار إحاطته بفقهاء هذا المذهب دون نظر إلى قدرته العلمية الأخرى، وأحياناً كان يعين قضاة من أكثر من مذهب إذا تعددت المذاهب ببلد من البلدان، وكان القضاة يستمدون الأحكام من كتب المذاهب دون عودة إلى المصادر الأصلية^١

(١) تاريخ التشريع الإسلامي لأحمد شلبي: ٢٩٩-٣٠٠

المبحث السادس

الحالة القضائية في الحجاز في عهد العثمانيين والأشراف

نشأت الدولة العثمانية في أواخر القرن السابع الهجري بشأه إسلامية. وفي أوائل القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، وتحديدًا في سنة ٩٢٣هـ في عهد السلطان سليم الأول أصبحت خلافة إسلامية، وقد كان الحجاز يتبع الممالك الإسلامية التي قامت في مصر تبعية تلقائية في معظم مراحل تاريخها، وهذه التبعية تعود لاعتبارات استراتيجية، وهي أن الحجاز من الناحية الدفاعية أو الهجومية على مصر يعتبر منطقة حيوية، فمن الثابت أن كل سياسة دفاعية أو هجومية للدول القائمة في مصر تتحدد مجالها في شمال البحر الأحمر وجنوب الشام^(١)

ولذلك فتبعية الحجاز لمصر لم تكن ترتبط بنوع الدول القائمة في مصر، وإنما كانت ترتبط بمصر ذاتها، بعض الظرف عن حكومة الدول القائمة فيها، كما كانت هذه التبعية بعيدة كل البعد عن السيطرة المفروضة في كثير من الأحيان. وبالرغم من ذلك فإن الدول التي قامت في مصر كانت حريصة على بسط سلطانها على الحجاز لمكانته الدينية^(٢)

(١) نظم حكم وإدارة في مكة في العهد العثماني لأب ٩٢٣-١٢١٧هـ (١٥١٧-١٨٠٣م)، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب/محمد حميدان العويصي الحربي لعميد الدراسات - بحجة، بكلية الآداب بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، عام ١٤٠٧هـ، ص ٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٣.

ولما أصبحت مصر تحت السيادة العثمانية كان من الطبيعي أن يتبع ذلك انضمام الحجار تحت لواء الدولة العثمانية، يضاف إلى ذلك أن السلطان سليم الأول كان يحرص كل الحرص على بسط سلطانه على معظم أجزاء العالم الإسلامي كله، وبالأخص الحجار.

وبعد أن بسط السلطان سليم الأول^(١) سلطانه على مصر، واستقراره بالقاهرة. وجد بها بعض الحجاريين، كان السلطان قانصوه الغوري^(٢) قد اعتقلهم في أثناء الاصرابات التي وقعت في الحجار فيما بين عام ٩٠٦هـ إلى عام ٩١١هـ ضد اخكم المملوكي، فأطلق سراحهم، وأحسن إليهم، وكان من بينهم قاضي مكة صلاح الدين محمد بن أبي السعود بن ظهيرة^(٣). وكان قد قبض عليه عندما طله السلطان الغوري دفع مبلغ عشرة آلاف دينار، ولما عجز القاضي من دفعها أمر الغوري بالقبض عليه، وسحه في مصر^(٤)، وعقب هزيمة المماليك في معركة

(١) السلطان سليم خان الأول ابن السلطان بايزيد خان الثاني، تاسع سلاطين آل عثمان كانت ولادته سنة ٨٧٥هـ، وجلسه على الحكم كان سنة ٩١٨هـ، وتوفي عام ٩٢٦هـ، وعمره ٥١ سنة، وكانت مدة ولايته ٨ أعوام وتسعة أشهر. أخباره في السنامة لعام ١٣٠٣هـ ص ٥١، وتاريخ سلاطين آل عثمان، ليوسف أضاف، ص ٦٧.

(٢) قانصوه الغوري عدهرى لشركسي، الملك الأشرف، أبو النصر سيف الدين، ولد في عام ٨٥٠هـ، سبى مصر، قتل في معركة مرج دابق عام ٩٢٢هـ، عدهرى وحده بعسكره النصارى سبى لأول وعسكره.

(٣) صلاح الدين بن أبي السعود بن صهيرة، هو محمد بن أبي السعود بن إبراهيم بن صهيرة، انقرشي مكّي شافعي، قاضي شافعية بمكة، كان أحد عملاء بند الله الحرم الأوصلي الخاضعين لأشرف الفاجر والمغتصب، وكان شاعرًا بليغاً، توفي بمكة رحمه الله أحمره في عملاء مكبيين من غيرة الشافعية إلى القرن الرابع عشر الهجري، عدهرى معلمي ٩٣/١.

(٤) سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي لعبد المنك العصامي، ٣١/٨٦.

مرح دائق^(١) أخرج من السجن ، وظل بمصر حتى دخلها السلطان سليم الأول فأمر بالإفراج عنه واستقله بفسه وأكرمه ، وحلج عليه

ولما أراد السلطان سليم الأول تجهيز جيش للاستيلاء على الحجاز ، اتصل القاضي القاضي صلاح الدين بأحد رجال السلطان ، وطلب منه إقناع السلطان بعدم إرسال هذا الجيش ، وأشار عليه بإرسال خطاب إلى حاكم مكة بدعوه فيه بالدخول في طاعة العثمانيين ، وأن الأمر لا يحتاج تجهيز جيش ، وقد استحسن السلطان سليم الأول هذا الرأي وقرر الأخذ به ، وكتب القاضي صلاح الدين بن ظهيرة إلى الشريف بركات^(٢) يعرفه بما وقع منه ، وطلب منه إرسال ابنه (محمد أبو نمي)^(٣) إلى

(١) معركه مرح دائق، قرية بين إعرزاز وحلب، تبعه من حلب حوالي ٤٥ كم. معجم سدك شافق الحموي ٢ ٤٧٥

(٢) الشريف بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عثمان بن رميشة بن أبو نمي، توفي بمكة ولاشترك مع أبيه منذ سنة ٨٧٨هـ، وبعد وفاة أبيه عام ٩٠٣هـ سبوت حو به معه في إمارة وقد نشب برع وقتل فيها بسيفه، وبعد وفاته أخوه الشريف قيناي سنة ٩١٨هـ بقى بوجده في إمارة بني أبي نومي في سنة ٩٣١هـ حذره في خلاصة كلام في بيان أمراء نجد بحرم شيخ حمد بن ربي دحلان ص ٤٥، أمراء مكة عبر عصور الإسلام لعبد الفتاح رلوه: ص ٢١٣-٢١٤، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، لإسماعيل حفي أوزون جارشلي ص ١٠١.

(٣) الشريف أبو نمي الثاني بن بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عثمان بن رميشة، ولد في عام ٩١١هـ وتولى إمارة مكة وهو في العشرين من عمره، تولاها بمرسوم من السلطان العثماني، وكان إدارياً ذو رأي سديد، وكان محارباً جسوراً، وقد قاوم البرتغاليون حين إغارتهم على ميناء جدة في عام على رأس قوة من البدو، ورتحه لبياتته خصص العثمانيين له نصف إيرادات جمرات جدة. وعزل عن إمارة مكة عام ٩٥٨هـ، وأعيد بناء على صب أهالي مكة بمروحة مرصع مؤرخ في ٩٥٩هـ وفي عام ٩٦٠هـ سببت إليه عيبين به الشريف أحمد بدلاً منه، وفي عام ٩٩٢هـ توفي ودون دمعلاء حذره في أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، لإسماعيل حفي جارشي، ص ١٠٥، ١٠٦.

القاهرة للقاء السلطان^(١)

ووجد الشريف بركات أبا الزحف العثماني على الشام ومصر أن
الحجار يمر بطرود وملايات حربية واقتصادية حرجة، فقد كانت موانئ
الحجار، وخاصة حده تعاني من أثر التهديدات البرتغالية العسكرية^(٢)، ومن
أثر الحصار التجاري المفروض من قبل البرتغاليين على الموانئ العربية في
البحر الأحمر والخليج العربي، ولم تكن لديه قوة عسكرية كافية يستطع
بها صد اعتداءات القوات البرتغالية، لذلك فهو في حاجة إلى مساعدة
وحماية دولة إسلامية كبرى ضد هذه الاعتداءات.

لذلك قام بالرد على القاضي صلاح الدين بن ظهيرة بقول السيادة
العثمانية على الحجار، كي يضمن تدفق الموارد المالية والعبية التي كانت
تصل إليه من مصر، ويعزز مركزه أمام خصومه من الأشراف.

وقد عبّر عن هذا القبول بإرسال وفد من أعيان الحجاز برئاسة ابنه
الشريف أبو نبي الثاني، وكان عمره آنذاك ثلاثة عشر سنة إلى القاهرة
لتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان سليم الأول.

وبذلك دخل الحجار دحولا سلمياً تحت السيادة العثمانية، وكان

(١) خلاصة الكلام بريحي دحلا ص ٥٠. مرء مكة عبر عصور الإسلام بعد الفتح
راوه ص ٢١٤، وأمرء مكة في العهد العثماني، لإسماعيل جارشلي، ص ١٠٢.

(٢) ضد السلطان المملوكي الملك الأشرف قانصوه الغوري صورياً لحاط به مدينة حده،
وبعد فترة قصيرة من بناء هذا السور أعار البرتغاليون على مدينة حده، فدخروا مينائها،
وقدما نصف مدينة سدفع، وبعد فترة بسحبوا، وفي ١٥٤٨هـ عذبوا
ثمانين من مدينة وبربر أبي الر من حلال مرقاً أبو الد. بر ويدو في الهجوم على حده
ببصدي بهم - شريف أبو نبي وحبوده من مصر، ومصر برء حده وحبوده مصر
خلاصة الكلام بريحي دحلا ص ٥٣.

دخوله تحت لواء الدولة العثمانية مكسباً كبيراً للعثمانيين إذ منحوا رعاية العالم الإسلامي^(١)

وقد عبّر السلطان سليم الأول عن سروره بهذا المكسب في رسالة بعث بها لولده سليمان شارحاً فيها فتحه للشام ومصر، بقوله « ولما أصبح العالم تحت تصرفي جاء مبيدي أبو الحسي ابن الشريف بركات ابن الشريف محمد، رفعت درجته، ومعه مشايخ طوائف الاعراب مطيعين، وحاصرين، أحلعت عليهم وأحسنيت إليهم جميعاً، فغادروا فرحين مسرورين»^(٢)

وقد كان القضاء في مكة قبيل عهد العثمانيين، أي في عهد المماليك تداوله فيما بينها بعض البيوتات العلمية المكية أمثال الطبريين^(٣)، والظهريين^(٤)، والويريين^(٥)، وكان غالبهم على مذهب الشافعية، مع وجود قصاة على المذاهب الأخرى (المالكي، الحنفي، الحنبلي)

(١) سبط النجوم العوالي ٣١٨/٤

(٢) نظم الحكم والإدارة في العهد العثماني، الأول من ٥٨

(٣) الطبريين: من أسر مكية شهيرة بمكة، تصدر مدرّس وإفتاء ونقصاء بمكة وكان غالبهم على مذهب الشافعية، ويوجد منهم عدد غير قليل من علماء عمام أورد الشيخ العلمي تراجم موجزة عن عدد علماء هذه الأسرة في كتبه «أعلام مكين» ٦١٥/٢-٦٤٢.

(٤) الظهريين: من أسر مكية شهيرة اثني بونى كثرها قضاء مكة في قُرب الشّمس وحتى القُرب حادي عشر، كما كان لهم عمام في جميع بقع بلادهم، وكانت لهم رئاسة العمد في حجاز في عصرهم بعد ترجمة كثير منهم في «أعلام مكين» ٨٥١-١١٦.

(٥) الويريين: أسرة علمية معروفة في مكة خلال عشرين شمس وسبع نهجري، منهم عمام، وساء عالما من عمام بعلوم حديث، وكانت لهم حرات من كبر محدثين أمثال البلقيني وغيرهم وقد ترجمه شيخ عبد الله نعماني كثير منهم في كتبه «أعلام المكين» ٧٤/٢-٩٠١.

اعتباراً من تاريخ ١٢ ربيع الأول من كل عام^(١).

وفي عام ١١٣٥ هـ أولت رئاسة الدولة العثمانية قضاء مكة وقضايتها أهمية، فرفعت مرتبتهم، وأصبح قضاء مكة يلي قضاء اسطنبول مباشرة من حيث الأهمية^(٢).

وفي عام ١١٨٩ هـ صدر قانون يساوي قضاء الحرمين الشريفين بمكة والمدينة بقضاء اسطنبول^(٣)، وقد نص هذا القانون على أن كل من يصبح قاضياً لمكة المكرمة، ويهي مدة الخدمة المحددة هناك يصبح قاضياً لاسطنبول، أو بدرجة قاضي اسطنبول فأصبح مصف قاضي مكة المكرمة جذاباً، وازداد عدد الراغبين فيه بدرجة كبيرة^(٤).

وقد مر القضاء في مكة خلال فترة الحكم العثماني بمراحل قوة وضعف ففي بدايات الحكم العثماني بقيت الدولة تطبق أحكام الشرع حتى بدأت تضعف، وتأثرت بالقوانين الأوروبية، وخاصة الفرنسية، فقلت معها بعض النصوص والنود وأدخلتها في الأنظمة المعمول بها

وفي سنة ١٢٥٥ هـ أصدرت الدولة العثمانية بعض القوانين الوضعية المقتولة عن القوانين الأوروبية التي تأثرت بها كما أسلفت، وتم إنشاء محاكم نظامية تقوم بتطبيق هذه القوانين، فظهرت ازدواجية في التشريع والقضاء، وراح عن ذلك تصيب نطاق تطبيق الشريعة الإسلامية، وتقلصت المحاكم الشرعية^(٥).

(١) رشيد ردة نوري، بأنقره، دفتر المهام رقم ٤٣٢، رمضان عام ١٣٧٧ هـ، ص ٢٩٣.

(٢) نظم الحكم والإدارة في مكة في العهد العثماني الأول: ص ١٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٤) أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، لإسماعيل جارشلي، ص ٨٠.

(٥) التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية لمحمد عبد الحود محمد، ص ١٥.

وأفضل ما قامت به في هذا الوقت أن قست قواعد الفقه الحنفي في محبة الأحكام العدلية^١ التي أصبحت دستوراً لكثير من الأحكام في الدولة العثمانية. وحرى العمل بها في سائر أقطار الدولة العثمانية في عام ١٢٩٣هـ، واحتوت على ستة عشر كتاباً متضمنة (١٨٥١) مادة. وكان أصل الخلة باللغة التركية. ثم ترجم لنعربية

وعلى الرغم من أن الحجاز كان تحت حكم الدولة العثمانية من الباحية الرسمية، إلا أن أشرف مكة كانوا مستقلين في إدارة الشؤون الداخلية لتلك المنطقة بدرجة كبيرة، وكان النافس بينهم على الحكم يصل أحياناً إلى صراع مسلح عانى منه السكان المحليون والحجاج الشيء الكثير، ومع وجود عدد من العلماء الأجلاء في الحرمين الشريفين، فإن الجهل كان منتشرًا بين عامة السكان، خاصة البادية، وابتشار الجهل انتشرت البدع والخرافات. وبعض الأمور التي لا تتفق مع تعاليم الدين الحنيف^٢

حتى أن هذه الخرافات قد ضالت قاصي مكة العثماني نفسه، فقد روى اجريري في كتابه «دور الشرائع» رواية طريفة تدل على ما كان عليه الحال من الجهل، والشرك، والصلال، وذلك بقوله: «واتفق بمكة في وسط سنة ٩٧٠هـ أن شخصاً يسمى عبدالي بن عوض الرومي الميقاتي من التجار من بالحرم، وخذ كتاباً في سوق القشاش، فاشتراه بعشرة أنصاف، فوجد فيه

١ لاقت هذه عبه اهتماماً واسعاً من العلماء، فتصد لشرحها عدد كبير منهم، ومن أشهرها شرح يوسف مصبوع بالمصنعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٤هـ، وشرح سيم رستم باز انساني، صبح نظارة المعارف في الأمتانة عام ١٣٠٥هـ وشرح محمد حبيب الأسدي، بشر: مطبعة حمص سنة ١٣٤٩هـ، وغير ذلك.

٢ محاصر - ونعت - في تاريخ المملكة العربية السعودية، لعدد الله العثميين، ص ٦١

إمارات وحدوداً دالة على عمل ريذة نت أبي جعفر المنصور لعين عرفة، الذي أوصلته إلى بركة السلم، التي عن يمين الظاهر إلى عرفة بطريق مسي. قبل جمرة العقبة، وهو آخر حدة عمل ريذة كما قيل، وبعد آخر العمل المذكور البئر التي ينزل إليها بدح نحو الخمسين، وهي وسبعة، فعرض عبد النبي المذكور هذا الشأن على قاضي مكة حينئذ، وهو عبد الباقي بن علي العربي قبل عرله، وذكر له أنه أعطاه عمالاً ومعمارية دلتهم على تلك الآثار، مما رآه في الكتاب الذي وجدته، فأمر القاضي عبد الباقي بالصرفه على ذلك من ماله قائلاً إن أمصاه السلطان، والا كان ثوابه لي، وتوجه عبد النبي ومعه خدمته عين باران، الدين هم عيد (الخدكار) وعمال بحيلة، وشرع في العمل، واستمر يستدل على ذلك بعلامات وحدود بين كل واحدة وما بعدها نحو الاحدى عشر ذراعاً أو اثنا عشر، وحفروا ذلك، فحجج العمل، وظهر ضيق ما هو مكتوب في ذلك الكتاب، واستمر الماء يتبعهم شيئاً فشيئاً إلى أن وصلوا إلى المردلة، وتعدى عنها ووقف العمل في أواخر شهر شوال من السنة، ودخل الركب المصري، والعمل موقوف، خصوصاً وقد عزل قاضي مكة المذكور، ووليها فصيل شلي بن علي الجمالي، الذي كان قاصياً بحلب، وكان في وسط السنة حصر حاويش من الأبواب السلطانية للكشف عن أحوال العين، وكان ذلك في أواخر شعبان، ومعه المعمارية، والمهندسون، وقدروا على المصروف حفراً، وبناءً وتكسيراً لنصحر، وثمان مئة، لكل ذراع عشرة من الذهب الحديد، واتفق أيضاً أنه ما شرع عبد النبي الرومي الموقت مع العمال في حفر عمل ريذة الذي قدما ذكره وتواتر رحم الحان للعمال، ثم ذكروا لهم أنهم يطوبون حقهم على ذلك، وهو ثلاث بقرات تُرف في شوارع مكة، وتديح عبد العمل،

فاشترى قاضي مكة من مال السلطان ثلاثاً من الإبل البكر الدين لم يركبوا ورسوا، من الصفا، ومروا بهم كذلك إلى محل العمل، فذبحوا هناك^(١) فهذه الرواية تدل دلالة قوية على ما آل إليه حال القضاء في مكة في هذا العصر من اضطراب وحلل، فهل من المعقول أن يكون قاضي مكة بهذا الخلل والصلال، وهو مثل العدل الذي هو أساساً من أسس الحكم ودعاماته القوية.

فالقاضي لا بد له أن يكون عالماً بالكتاب والسنة، واجماع الصحابة والتابعين، وقادراً على استباط الحكم بالاجتهاد، وعالماً بسل القياس وطرقه، بالإضافة إلى تمتعه بالنقطة والذكاء، وأن يكون متقظاً لا متعطلاً وقد تأثر الحجاز كثيراً بالقوانين العثمانية، بحكم تواحده تحت سيطرة العثمانيين على الرعم من وجود تشريعات وأنظمة خاصة به، بخلاف نجد التي استقلت عن الخلافة العثمانية في سنة ١٢١٨هـ في أثناء الدولة السعودية الأولى.

يقول فؤاد حمزة : لما أنشئت المحاكم النظامية في السلطة العثمانية إلى جانب المحاكم الشرعية، استتيت هذه البلاد المقدسة من تطبيق نظام المحاكم النظامية، واستمر العمل سائراً على المباح الشرعي^(٢) وكان القضاء يصدر عن أحكامهم، ويفصلون في الخصومات بين الناس وفق أحكام أحد المذاهب الفقهية الأربعة، والمذهب السائد في الحجاز هو المذهب الشافعي، وكانت السلطة العثمانية تعتمد المذهب الحنفي في

(١) الدرر والمراثيد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، لعبد القادر الجبري الحلبي: ١٠٦٢/٢ - ١٠٦٣.

(٢) البلاد العربية السعودية، فؤاد حمزة، ص ١٨٩.

المحاكم الشرعية في الحواضر، وكان قاضي القضاة حفيظاً، وله بواب في المذاهب الأربعة، وكان تعيين قاضي القضاة يتم بأمر من السلطان العثماني، وكذلك بعض قضاة الأقاليم، ويعين قاضي القضاة بعض القضاة الآخرين^(١)

وكان الباب العالي يرسل رئيس القضاة إلى مكة كل مدة معينة لضمان العدل، وحتى يكون القضاء مستقلاً عن الحكم، فلا يكون للأشراف نفوذاً أو تأثيراً في قضاء القاصي، ولكن هذا العرض لم يحصل إلا نادراً. فكان السائد فساد دم القضاة، والحكم بالهوى، وكان أكثر القضاة آلة في يد شريف مكة الذي يسيره وفق رغباته، حيث سيطر الأشراف أمراء مكة على القضاء، وسيروه على هواهم غاربة حصومهم، وإذا امتنع القاضي عن تلبية رغبات الأشراف أمراء مكة تعرض للمهانة، ولم يكن أمر استغلال القضاة قاصراً على أمراء الأشراف فحسب، بل أن بعض من ورائهم جعلوا من القضاء وسيلة لجمع الأموال بالباطل^(٢).

كما ساعد على ضعف القضاء، ونفسي الرشوة والفساد بين القضاة أن كثيراً من القضاة كانوا لا يتقنون العربية، وقد ساهم مترجموهم في حالة الفساد التي آلت إليهم، كما ساعد الباب العالي في تلك الحالة، وذلك بيع المناصب القضائية لمن يدفع دون النظر إلى مكانة القاضي العلمية أو الفقهية، مما أدى إلى تردي حالة القضاء في مكة في ذلك العصر وفي الغالب لا يحكم في الدعوى قبل أن تقدم الهدايا للقاضي^(٣)

(١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية وضاء السلطة القضائية لسعود بن سعد آل حبيب : ص ٣٠٢

(٢) جزيرة العرب في القرن العشرين لحافظ وهب : ص ١٤٦

(٣) نظم الحكم والإدارة في مكة في العهد العثماني لأ. ٩٢٣ ١٢١٧ هـ - ١٥١٧ م، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب/محمد حميدان المويضي الحبري لقسم الدراسات العليا التاريخية، بكلية الآداب بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، عام ١٤٠٧ هـ، ص ١٨٦-١٩٠

فكانت سمة القضاء في العصر العثماني تخلف فكري، ورشوة، وجور في كثير من الحالات^(١)

وكانت مهام القاضي المعين من قبل الباب العالي العثماني في تلك الفترة بالإضافة إلى الفصل في الخصومات وتنفيذ الأحكام الشرعية وفق المذهب الحنفي^(٢) كالتالي:-

- التصدي للفساد الإداري^(٣)
- حضور مراسم ارتداء الشريف للحلعة السلطانية المقررة له.
- تسجيل كل الأوامر السلطانية الصادرة لمكة لتنظيم أحوالها فور وصولها للمحكمة الشرعية.
- حضور قراءة المراسم السلطانية في رحاب المسجد الحرام.
- تسجيل موافقة الأشراف على تارل أحد أمراء الأشراف عن منصب الشرافة.
- تنفيذ أوامر الدولة فيما يتصل ببعض الأمور الإدارية.
- ترأس المناسبات الدينية، ومتابعة أمر الجميع^(٤).
- الإشراف إدارياً في بعض الأوقات على من يقوم بالخدمة في المسجد الحرام مثل الخطباء والأئمة والمؤذنين والمدرسين وغيرهم.
- مراقبة الأوضاع في مكة وأخبار الدولة عما يجري فيها^(٥)
- يشرف أحياناً على توزيع العلال الواردة من مصر لأهل مكة

(١) تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام، لأحمد شلبي، ص ٣٠١.

(٢) أمراء مكة المكرمة في العهد السعودي، لإسماعيل جارشلي، ص ٨٨.

(٣) دار الوثائق، محفظة ٤٢ معية سنية تركي، ملخصات أوامر الدفاتر، دفتر ٤٠ رقم ٢٤٢ تاريخ حمادي لأزني ١٢٤٥هـ.

(٤) دار الوثائق، دفتر ١٠ معية تركي، أمر رقم ١١٤ بتاريخ ١٤ صفر ١١٣٨هـ.

(٥) أمراء مكة المكرمة في العهد السعودي، لإسماعيل جارشلي، ص ٨٨.

- يقوم بالتوقيع على الطلبات الموجهة لدار السلطنة من الشريف
 - يحاطب الدولة بشأن الموارث وأصحابها واستحقاقهم لها
 - يقوم بالكتابة للدولة بوصول كسوة الكعبة المشرفة ووضعها على الكعبة في اليوم المحدد.
 - يقوم بكتابة حجة شرعية ببراءة دمة أمير الحج عند استلام الصور المرسلة مع أمير الحج، والقيام بتوزيعها على أهالي مكة^(١).
 - ويفعل الشيء ذاته لولاة جده حين الوفاء بالترامتهم المالية.
 - يقوم بالكشف والمعاينة للأماكن التي تحتاج إلى إصلاحات وترميمات سواء داخل الحرم أم في خارجه، مع الكتابة للدولة^(٢).
 - الإشراف على بعض الأوقاف السلطانية في مكة.
 - يقوم بإيواء بعض الفقراء القادمين لزيارة المسجد الحرام بأمر من الدولة العثمانية.
 - بالإضافة إلى ما سبق فقد كان يشارك أمير مكة وأمير حدة عد تطبيق بعض الأمور التنظيمية داخل المجتمع المكي^(٣)
- وفي عام ١٣٣٤هـ ألقى الشريف حسين القوانين التي أصدرتها الدولة التي أصدرتها الدولة العثمانية في عام ١٢٥٥هـ حين أعلن استقلال الحجاز عن الخلافة العثمانية.
- وعندما صمى الملك عبد العزيز الحجاز إلى مملكته في سنة ١٣٤٣هـ أصبح ملكاً على الحجاز وسلطاناً لحد حتى عام ١٣٥١هـ وهو تاريخ توحيد

(١) در الوثائق، دفتر ٤ معيه بركي، مكتبة رقم ١٩٧ تاريخ ١٣ جمادى سنة ١٢٣٦هـ

(٢) در وثائق، محفصه ٥، رسم ١١، تاريخ ٢١ رجب ١٢٣٢هـ

(٣) نظم الحكم والإدارة في مكة في العهد العثماني الأول، ص ١٨٨-١٩١

المملكة، لم يفت الحكم السعودي أن يصدر نظم تتلائم مع وضع إقليم
البحار لتعودهم على التشريعات والقوانين الوضعية العثمانية وذلك بما لا
يحل بأحكام الشريعة الإسلامية. ومثال ذلك صدور نظامان هامان للتجارة
في بداية عهد الملك عبد العزيز، أولهما نظام المجلس التجاري لسنة
١٣٤٥هـ، والثاني نظام المحكمة التجارية لسنة ١٣٥٠هـ، وذلك لكون
البحار كان حاصلاً للخلافة العثمانية وسهولة المواصلات البرية والبحرية،
وقدوم الحجاج إليه من كل أرجاء العالم، فكان مفتوحاً للتجارة الخارجية،
وكانت تطبق فيه القوانين التجارية العثمانية^(١)

الفصل الثالث

التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

الفصل الثالث التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

نبذة تاريخية،

جاء تأسيس المملكة العربية السعودية في أوائل القرن الرابع عشر الهجري الموافق بدايات القرن العشرين الميلادي، في ظل أوضاع سياسية واقتصادية متوترة كانت تسود العالم

ومعروف أن المملكة العربية السعودية هي امتداد للدولة السعودية الأولى التي يعتبر الإمام محمد بن سعود أول حكامها، حيث بدأ حكمه بإمارة الدرعية من سنة (١١٣٩هـ) حتى سنة (١١٥٧هـ)، وتلى ذلك فترة الإمامة التي توجت بداياتها بميثاق الدرعية بين الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي جعل إحلاص العادة لله وحده، واتباع المسح الإسلامي الصحيح بتحكيم كتاب الله ورسوله المصطفى ﷺ بالعدل بين الناس ومحاربة الفسقة والمجرمين وببذع البدع والخرافات، وإقامة علم الجهاد في سبيل الله تعالى الركائز الأولى التي تقوم عليها سياسة الدولة، ولذلك سارت هذه الدولة مد تأسيسها على خطى سليمة وثابتة

وقد سار الخلف على سيرة السلف بعد وفاة الإمام محمد بن سعود في عام (١١٧٩هـ) تولى ابنه الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود الحكم، واستمر حتى استشهاده في عام (١٢١٨هـ)

وخلفه ابنه الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود واستمر حكمه حتى عام (١٢٢٩هـ)، واستطاع أن يصم الحجار إلى الدولة السعودية حفاظاً على الأماكن المقدسة من أن تطأها أقدام العاصب المستعمر بالليون بوابرت الذي استولى في تلك الفترة على أرض الكنانة عدوياً وظلماً

وحاء من بعده ابنه الإمام عبد الله بن سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود الذي حكم من عام (١٢٢٩هـ) وحتى عام (١٢٣٣هـ)، الذي حارب ببسالة واقدام الجيش التركي بقيادة إبراهيم باشا إلى أن تغلب عليه إبراهيم باشا بسبب الدعم العسكري والمادي المتواصل للجيش التركي، وطول فترة الحصار التي استمرت حوالي ستة أشهر، وما أصاب الدرعية من دمار هائل نتيجة للصرب المدفعي المتواصل من جيش الأعداء، مما اضطر الإمام عبد الله بن سعود إلى الاستسلام بعد اسحاح حلفائه عنه، وبعد أن مهدت دحاثره وتمويلاته، طلب الصلح من القوات العارية حرصاً على حياة النساء والأطفال، وبخديعة وحسة خرق إبراهيم باشا عهد الأمان الذي قطعه إلى الإمام عبد الله بن سعود، فبعد يومين من توقيع عهد الصلح أوعز إبراهيم باشا إلى الإمام عبد الله بن سعود بأن يستعد للسفر إلى اسطنبول لمقابلة السلطان العثماني. وسافر الأمير بصحبة أربعة من رجاله إلى مصر ومنها إلى اسطنبول، وهناك نفذ فيه حكم الإعدام شتقاً^(١).

(١) تاريخ المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها لصلاح الدين مختار: ١/١٨٥،

وبموت الإمام عبد الله بن سعود انتهت الدولة السعودية الأولى

وقد كان إبراهيم باشا قد ضعى، وارتكب أعمالاً إجرامية في البلاد، فعذب رعمائها، وقتل آحرين، وقص على كثيراً من آل سعود وآل الشيخ وأرسلهم إلى مصر وشتتهم بعد أن خرب الدرعية ودمرها، مع كثير من المدن الحدية، ظأ مه أن في ما خلفه من دمار ونحريب قصاء على أي أمل في إعادة إقامة الدولة السعودية ثانية، فانسحب بقواته من الحجاز، ومها عاد إلى مصر في شهر صفر سنة ١٢٣٥هـ^(١)

وقد عمت الفوضى المدن الحدية إنذاك، فراودت محمد بن مشاري ابن معمر فكرة إقامة دولة جديدة على أرض الدرعية في نهاية عام ١٢٣٤هـ. وبالفعل شرع في إقامة الدولة الجديدة وصم إليها كثيراً من البلدان الحدية، ولم يدم حاله كثيراً، فقد نجح مشاري بن سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود من الهرب من حراسه أثناء إرساله إلى مصر مع من أرسل من آل سعود وآل الشيخ، فعاد إلى الدرعية، وبويع له بالحكم، وبعدها عاد بعضاً من أفراد أسرة آل سعود الذين هربوا أثناء عدوان إبراهيم باشا على الدرعية، ولم يدم الحال كثيراً فعذب به ابن معمر ووصعه في السجن بالتواطؤ مع زعيم بني خالد، والحكام العثمانيين^(٢)

(١) تاريخ المملكة العربية السعودية للثيمين: ٢١٣/١

(٢) المرجع السابق: ٢١٨/١

ولم يرص الإمام تركي بن عبد الله آل سعود بصع ابن معمر للإمام
مشاري بن سعود، فتوجه إلى الدرعية وقبض على محمد بن معمر، وسار
إلى الرياض وقبض على أميرها مشاري بن محمد بن معمر، واشترط
عليهما أن يفرجا عن الإمام مشاري والآن يطلق سراحهما، وفي أثناء ذلك
حاف أتباع ابن معمر من بطش القائد التركي فسلموه الإمام مشاري بن
سعود فأودعه سجن عذبة وهناك وافقه المنية

بعد ذلك نفذ الإمام تركي بن عبد الله تهديده في آل معمر المقبوض
عليهما فقتلهما، ثم شرع في تأسيس الدولة السعودية الثانية والتي اتحد
الرياض عاصمة لها بدلاً من الدرعية.

واستمر حاكماً للدولة السعودية حتى نهاية عام ١٢٤٩هـ حيث
أُعتيل على يد مشاري بن عبد الرحمن آل سعود وهو ابن أخت الإمام تركي
ابن عبد الله، واستولى على الحكم ولم يمكث إلا ثمانية عشر يوماً فقط

بعدها استرد الإمام فيصل بن تركي بعد محاصرته للقصر الذي
تخص به مشاري في الرياض ، واستمر الحصار عشرين يوماً إلى أن سهل
أحد أعوان مشاري بن عبد الرحمن أمر تسلق أسوار القصر، ومن ثم تم
القصاء على مشاري^(١)

وتمت لفصل بن تركي السيطرة على مقاليد الحكم في الرياض،
واستمر حاكماً إلى أن استولى خاله بن سعود، أخو الإمام عبد الله آخر

(١) عون المجد في تاريخ نجد لابن بشر : ٦٧/٢-٦٨.

حكام الدولة السعودية الأولى على الحكم بمساعدة حبش محمد علي والي مصر، وذلك في عام ١٢٥٢هـ حيث قهر عليه ورحل إلى مصر، وهناك وضع في بيت تحت الحراسة.

وبعد أن استولى خالد بن سعود على مقاليد الحكم، قام صده عبدالله ابن ثيان آل سعود واستولى على الرياض ومقاليد الحكم حتى عام ١٢٥٨هـ^(١)

وفي هذه الأثناء تمكن الإمام فيصل بن تركي من مغادرة مصر بمساعدة حميد محمد علي (عباس باشا) فتمّحه إلى جبل شمر، حيث استقبله وأقام معه رئيس الجبل عبد الله بن علي رشيد^(٢)، ثم توجه إلى منطقة القصيم، وجمع أتباعه وسار بهم إلى الرياض، وحاصر ابن ثيان في قصر الحكم، إلى أن تم له القبض عليه، وأيداعه السجن .

وهكذا استرد الإمام فيصل بن تركي الحكم مرة أخرى، واستطاع توحيد الكثير من البلدان الحدية، ووصل نفوذ دولته حتى داخل الأراضي العمانية في سنة (١٢٦١هـ)^(٣) واستمرت دولته إلى أن توفى في عام (١٢٨٢هـ) .

(١) عنوان احمد في تاريخ نجد (١- بشر ١٢٦/٢

(٢) تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد لإبراهيم بن عيسى ص ١٢١ .

(٣) عنوان احمد في تاريخ نجد لابن بشر : ١٥٥/٢

بعدها خلفه ابنه عبد الله بن فيصل بن تركي الإمامة، وبعد مصي مده بأفسه عليها أخوه سعود بن فيصل، فحصلت بينهما ماوشات وحروب دامت حوالي العشر سنوات^(١)، إلى أن تم خلعه في سنة ١٢٨٧هـ، من قل أفراد أسرته.

ثم تولى أخوه سعود بن فيصل بن تركي حكم نجد، وبعد فترة انقلب صده أخاه (عبد الله)، بعدها اتفقت عائلة آل سعود على موالاته، فأشركهم معه في حكم البلاد، وتوفي في سنة ١٢٩١هـ.

بعدها بايع أهل الرياض أخاه عبد الرحمن بن فيصل بن تركي إماماً لهم وحاكماً عليهم، ومضى على ذلك نحو ستة، غير أن عبد الله بن فيصل عرّ عليه أن يرى أخاه الأصغر حاكماً في الرياض، وهو طريد من عشيرة إلى أخرى، فدحل الرياض وأعلن نفسه إماماً وحاكماً عليها، فتنازل عبد الرحمن ابن فيصل عن الحكم وبايع أخاه عبد الله، ولم يدم الحال طويلاً، فقد تمكن خصومه وأعداءه من أبناء أخيه سعود من القبض عليه وحبسه ستة ١٢٩٤هـ.

فأسرع محمد بن رشيد حاكم حائل إلى مساعدته فصرّب أعداءه وفك أسره وأحذه إلى حائل، وأقام عاملاً من قبله على الرياض بجوار عبد الرحمن بن فيصل، وبعد مدة استقدم الإمام عبد الرحمن بن فيصل إلى حائل ليقيم بجوار أخيه عبد الله^(٢).

(١) تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد لإبراهيم بن عيسى : ص ١٢٩ - ١٣٥

(٢) جزيرة العرب في القرن العشرين، لحافظ وهبة: ص ٢٣٠.

ثم أصبحت الكلمة العليا في نجد آل رشيد الذين كانوا عمال آل سعود في السابق، وأخذوا يسطرون نفوذهم على سائر الأنحاء الحدية، وبحكمهم انتهت الدولة السعودية الثانية

واستمرت البلاد الحدية تحت سيطرة آل الرشيد مدة ثلاثين عاماً حتى عام ١٣١٩هـ، إلى أن يسّر الله عز وجل للملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه استعادة حكم أجداده، فتمكن من استعادة الرياض، حيث قتل عجلان بن محمد حاكم الرياض المعين من قبل ابن الرشيد، وبأدى من فوق منائر المساجد أن الحكم لله ثم لعبد العزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود، وأن الحق عاد لأصحابه.

ومن ذلك الوقت بدأ في توحيد البلاد السعودية، فتابع أعماله العسكرية حارح مدينة الرياض إلى أن استطاع بفصل من الله في جمع شمل البلاد، فأصبح حدود ملكه الخليج العربي من جهة الشرق، والبحر الأحمر من جهة الغرب، والعراق والأردن من جهة الشمال، واليمن من جهة الجنوب.

وخلال تلك المسيرة الخيرة كان صمه لمكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ من مطلق توحيد مختلف أرحاء الخيجار، فدأت الوفود من القبائل والعشائر في التوافد عليه لإعلان ولائهم له وفي ٥/٢٢ ١٣٤٤هـ عقد أهل الحجاز مؤتمراً ضم أعيان ووجهاء وعلماء مكة وجدة، وقرروا بالإجماع مبايعة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملكاً على الحجاز.

واحتتمع بهم عند باب الحرم المكي الشريف، وتقدم أحد هؤلاء الأعيان تالياً لخطبة الماعة التي كان نصها « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، بايعك يا عظمة السلطان عبدالعزيز ابن عبدالرحمن الفيصل آل سعود على أن تكون ملكاً على الحجاز عني كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وما عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والسلف الصالح، والأنمة الأربعة رحمهم الله، وأن يكون الحجاز للحجازيين، وأن أهله الذين يقومون بإدارة شؤونه »^(١).

وبعد توحيد البلاد أعلن عن تسميتها بـ «المملكة العربية السعودية»، وكان ذلك في ٢١ جمادى الأولى من عام ١٣٥١هـ واستقرت البلاد منذ ذلك الحين، ثم تصرغ رحمه الله لبناء الدولة الحديثة القائمة على الدعوة والجهاد، وإقامة شرع الله.

فكانت دولته قائمة على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والعقيدة السلفية الصحيحة التي كان عليها أسلافه، والمستمدة من كتاب الله عز وجل، والصحيح من سنة رسول الله ﷺ، وميرة السلف الصالح، وحمل ذلك دستوراً للمملكة

وقد وضح ذلك في كثير من خطبه وأقواله، فقال في أحدها «اعترف أمام الله وأمام كل المسلمين بأنني لا أريد إلا العودة إلى دين الإسلام الصحيح القديم البعيد عن العقائد الوثنية التي ليست من الإسلام في شيء، وإن

(١) تاريخ منوك آل سعود، لهدلول بن سعود : ص ١٥٠.

عقائدي هي الأقياد، عاداتنا هي عاداتهم، شعائنا هي شعائهم، وأما نعود في كل شيء لأحكام القرآن والسنة^(١)

ومن مطلق ذلك فقد جعل الدين الإسلامي أساساً لحكمه، والكتاب والسنة وسيرة السلف دستوراً للبلاد، وعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع شئون البلاد

وقد سار على هذا النهج أولاده البررة الملك سعود رحمه الله، والملك فيصل رحمه الله، والملك خالد رحمه الله، وحادم الحرمين الشريفين الملك فهد سلمه الله.

ولهذا كان نص المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية « المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولغتها هي اللغة العربية »

(١) الملك الراشد جلالة المعمر له عبد العزيز آل سعود ، لعبد المعمر العلامى : ص ٥٠

المبحث الأول

التنظيمات القضائية في الحجاز في عهد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود

كان المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود سلطاناً لحدا، وملكاً
لحجار في الفترة من ١٣٤٣هـ وحتى ١٣٥١هـ قبل إعلان توحيد
المملكة

وبالرغم من استقلال إقليم بحد عن إقليم الحجار في الواحي
التشريعية والإدارية، إلا أن الأنظمة والتشريعات التي أصدرها الملك عبد العزيز
في الحجار كانت الأساس الذي سارت عليه المملكة الموحدة فيما بعد
حتى أن بعض الأنظمة التي صدرت في تلك الفترة في الحجار لا يزال
يعمل بها حتى الآن، ومن تلك الأنظمة نظام المحكمة التجارية الذي صدر
في عام ١٣٥٠هـ.

وقد واجهت الملك عبد العزيز صعوبات حمة في سبيل التوفيق بين
المطالبة بتطبيق القواعد الإسلامية السلفية في البلاد الموحدة وما تقتضيه
حالة الحجاز وصلاته بالعالم الخارجي كما أسلفت.

فبعد قد استقلت عن الخلافة العثمانية مد عام ١٢١٨هـ، وظلّ
الحجار خاصاً لخلافة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى - أي بعد
ما يزيد عن المائة وخمسين عاماً عن استقلال بحد، كانت حاله تطبق
الدولة النجدية أحكام الشرع، وتقوم بتقية المبادئ الإسلامية مما شابهها من
البدع، والخرافات بإحلاص العادة لله وحده، ونشر عقيدة التوحيد الخالص
من شوائب الشرك، في الوقت الذي ساد العالم الإسلامي الجهل والشرك،

يقول ال دريب « هكذا كان وضع القضاء في الحجاز عند بدء أيام الملك عبد العزيز »

١ - تنظيم قضائي قد تأثر تأثراً كبيراً بالنظام القضائي العثماني، والمذهب السائد في المدن هو المذهب الحنفي إلى جانب باقي المذاهب الأربعة، وخاصة المذهب الشافعي، في غير الحواضر.

٢ - قضاء عشائري قائم على النظام القبلي.

٣ - وكان من نتيجة ذلك تصارب في الاحتصاص، وتناحر في الأحكام، أو تعليق لها، لاعتماد الخصوم على استصدار إعلانات شرعية من قضاة ينتمون إلى مذهب معين في الفقه^(١).

(١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية ، ص ٣٠٣

المبحث الثاني

أهم الأنظمة القضائية التي صدرت في عهد
الملك عبدالعزيز آل سعود في المملكة الحجازية

فيما يلي نستعرض أهم التعليمات والأنظمة القضائية أو التي لها
علاقة بالقضاء ، التي صدرت في المملكة الحجازية في عهد المعفور له الملك
عبد العزيز آل سعود خلال الفترة من (١٣٤٣-١٣٧٢هـ).

١ - أمر سلطاني مؤرخ في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣هـ بأن الأمر في
البلاد المقدسة شورى بين المسلمين، وأن مصدر التشريع والأحكام لا
يكون إلا من الكتاب والسنة والفقه^(١)

٢ - بلاع عام بتاريخ ٢٨ دي الحجة سنة ١٣٤٣هـ بأن الشريعة الإسلامية
هي القانون العام، وأئمة المذاهب الأربعة هم القدوة^(٢).

٣ - اتخذ جلالة المعفور له الملك عبد العزيز أول خطوة في سبل إعادة
الطمر في النظم القضائية ذلك عام ١٣٤٤هـ، حين أمر بتشكيل هيئة
مدنية للطمر في النظم القضائية التي كانت موجودة، ولإصدار ما تراه
من تطبيقات وتعديلات في سبل تحقيق العدالة، كان من محصلتها
إصدار تشكيلات القضاء (مواد إصلاحية)، من رئيس القضاة بتاريخ
١٨ شعبان سنة ١٣٤٤هـ، ويتكون من ١٥ مادة^(٣)، وأهم ملامح
هذا القرار هو النص على أنه يحصر من المذاهب الأربعة معتمدات

(١) جريدة أم القرى ، العدد (١) في ١٥/٥/١٣٤٣هـ

(٢) جريدة أم القرى ، العدد (٣٠) في ١/٢/١٣٤٤هـ

(٣) جريدة أم القرى ، العدد (٦٤) في ٥/٩/١٣٤٤هـ.

الكتب لمراجعة ما يلزم، وبذلك تم إنهاء اعتماد المحاكم في الحجاز على الحكم من حلال المذهب الحنفي الذي كان معتمداً في المحاكم أيام الخلافة العثمانية، وأصبح لقضاة المحاكم في الحجاز أن يحكموا طبقاً للقول والرأي الذي يرححونه من أقوال الفقهاء في المذاهب الأربعة

٤ وفي عام ١٣٤٥هـ صدر نظام المجلس التجاري، وقد تم تطوير هذا النظام فيما بعد بنظام المحكمة التجارية الصادر في عام ١٣٥٠هـ، وأصبح هذا النظام يشكل الباب الثالث من نظام المحكمة التجارية

٥ نظام تشكيلات المحاكم الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي المؤرخ في ٤ صفر سنة ١٣٤٦هـ، ويتكون من ٢٤ مادة^١، وينقسم إلى خمسة فصول، أول هذه الفصول عن تشكيل المحاكم الشرعية ووظائفها

وتقضي المادة الأولى من هذا النظام وهي ضمن الفصل الأول على أن تنشأ في مكة المحاكم الآتية.

أ محكمة الأمور المستعجلة الأولى ومركزها الحميدية^٢ (دار الحكومة)، وتظر في الحج والتعديرات والحدود التي لا قطع، ولا

(١) جريدة أم القرى، العدد (١٤٠) في ١٣٤٦/٢/٢١هـ

(٢) الحميدية: مسبوقة إلى عبد الحميد السلطان العثماني، بناها عثمان نوري باشا والي الحجاز عام ١٣٠٢هـ، أمام المسجد الحرام عند باب الوداع، ووسط السوق الصغير (الحرورية)، وهي على يد الصاعد إلى أحياء، بيت لتكون مقراً لوالي الحجاز المعين من قبل الدولة العثمانية، ويتكون المبنى من دورين، مربع الشكل، وكان من أجمل المباني في مكة مظهراً وأحسها عمارة، ثم استعملت داراً للحكومة في عهد جلالة المعمر له الملك عبد العزيز، ثم هدمت وأدخلت في التوسعة بقرعة معجم معتم الحجاز لعائق البلاد: ٦٤/٣، وصور من تراث مكة المكرمة في القرن ريع عشر الهجري، لعبد الله محمد أبكر: ص ٤٥٤.

قتل فيها، وفي الدعاوى المالية التي لا تزيد عن ثلاثين حبيها، وأحكامها لا تقبل النقض، ما لم يخالف نصاً أو إجماعاً.

ب - محكمة الأمور المستعجلة الثانية ومركزها في دائرة القانمقام، وتنظر في أمور النادية وما يتعلق بها، وتكون صلاحيتها كالمحكمة المستعجلة الأولى، وذلك فيما عدا العقار حيث أنه من اختصاص المحكمة الشرعية الكبرى

ح - المحكمة الشرعية الكبرى وتنظر في جميع الدعاوى التي تقدم لها مما هو خارج عن اختصاص المحاكم المستعجلة، وتنقسم الدعاوى على قصاة هذه المحكمة ليظر في كل دعوى مفرداً، وقبل الحكم يجتمع قضاة المحكمة كنهم لإصدار الحكم بموافقتهم جميعاً، أو بالأكثرية، هذا في غير الدعاوى التي يكون فيها قطع أو قتل، فإنها لا تنظر ابتداءً إلا بحضور هيئة المحكمة، كما نصت المادة الثانية على إنشاء محاكم في كل من جدة والمدينة، على نحو ما ذكر في مكة.

ونصت المادة الثالثة على أنه في سائر المدحقات يقوم بسائر الأحكام قاض واحد.

ونصت المادة الرابعة على تحديد عدد القضاة في المحاكم

والفصل الثاني وبدأ بالمادة الخامسة، وقد تصمت هيئة المراقبة القصائية، وقد نصت على أن تؤلف هيئة للمراقبة القصائية، وتكون وظيفتها الإشراف على سائر المحاكم الشرعية، والتفتيش من حين إلى آخر،

على سير القصصا وندقق الإعلانات الصادره ونقصها وإبرامها، وإعادة القصايا التي نقص حكمها إلى المحكمة التي صدر فيها الإعلام لعمل ما يحب بحوه من إعادة المحاكمة أو غيرها، ومن الضروري أن تبين هيئة المراقبة القصائية أسباب نقصها مع الأدلة، وعلى كل قاصر إذا حالف الحكم بالأكثرية أن يبين مخالفته بالدليل

ثم أوضحت المادة السادسة كيفية تأليف هيئة المراقبة، حيث تتألف من رئيس ومعاون وثلاثة أعضاء ينتخبهم صاحب الجلالة الملك من كبار العلماء، ويكون مركزها في عاصمة المملكة الحجازية، أما مكتبها فيتألف من كتاب ورئيس لهم وخادم

كما حددت المادة السابعة وظائف أو اختصاصات الهيئة، وهي

- أ - النظر في جميع الحدود الشرعية، ماعدا حدي الشرب والقذف
- ب- النظر في الممارعات المالية إذا طلب أحد المتداعين عرصها عليها، وذلك في القصايا التي لا يكون الحكم فيها مبنياً على الإقرار
- ج - النظر في الأحكام التي تمس حقوق المحجور عليه لصغره، أو غيره، وكذلك الأحكام التي تمس حقوق الوقف

د - المراقبة على المعارف، والمحاكم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

هـ - الإفتاء في المسائل التي لا يرجع النظر فيها إلى المحاكم الشرعية

و - إرشاد قصاة المحاكم إلى الحكم إذا رفعوا للهيئة قضية احتدموا فيها، ولم تحصل أكثرية فيها، وذلك لاستفتاء الهيئة في تلك القضية قبل الحكم، وإذا اختلفت هيئة المراقبة في ذلك الحكم ولم تحصل فيه على

أكثرية يعرض الأمر على الحكومة

وحاء الفصل الثالث في تعليمات لإسراع البت في القضايا، وتضمن المواد من المادة الثامنة وحتى المادة السابعة عشر.

ويشتمل هذا الفصل على إجراءات المرافعات، فكانت المادة الثامنة معددة لما يجب على القاضي نحو تصحيح الدعوى

والمادة التاسعة على حضور وغياب الخصوم

والمادة العاشرة عن عدم حضور المدعى عليه في الوقت المحدد لسماع الدعوى بغير عذر شرعي يقدمه للمحكمة، والا يحضر بواسطة الشرطة مرة ثانية، فإذا احتفى اعتبر غائباً، وأحرى عليه حكم العائب

والمادة الحادية عشرة على الوكالة

والمادة الثانية عشرة عن إعلانات الأحكام

والمادة الثالثة عشرة عن نظر الدعاوى بترتيب تقديمها.

والمادة الرابعة عشرة عن عدم حوار قول رانين في أثناء المحاكمة

والمادة الخامسة عشرة عن تحديد وقت عرض القضايا على لجنة المراقبة للنظر فيها من يوم تبليغ صورة إعلام الحكم للمحكوم عليه بعشرين يوماً ماعدا يومي التبليغ والتقديم.

كما نصت المادة السادسة عشرة على أن تعفى المحكمة الشرعية من الرسوم على اختلاف درجاتها

وبيت المادة السابعة عشرة كيفية إصدار الحكم بالص التالي «إذا اتفق القضاة على نوع الحكم يجري حكم ما تم الاتفاق عليه. وإن

حصلت أكثرية بحري أيضاً حكمها، وإن لم تحصل هذه الأكثرية ترد القصبة إلى هيئة مراقبة القصاة لترشد إلى الحكم حسماً جاء في الفقرة (و) من المادة السابعة.

كما تصم الفصل الرابع المواد من المادة الثامنة عشرة وحتى المادة العشرون، وكان عن وظائف كتاب العدل.

والفصل الخامس تصم المواد من الحادي والعشرون إلى الرابع والعشرون، وكان عن بيت المال

٦ ثم صدر نظام مفصل عن كتاب العدل، بالأمر الملكي المؤرخ في ٢٥ صفر سنة ١٣٤٦هـ، ويتكون من ٣٠ مادة^(١)

٧ وفي ٢٤ صفر سنة ١٣٤٦هـ صدر مرسوم ملكي إلحاقاً بالمرسوم الصادر في ٤ صفر سنة ١٣٤٦هـ يص على تحويل لجنة المراقبة الإشراف على معاملات المحاكم والمعارف وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتضم القرار اختصاصها في ذلك، وسأكتفي بما يتعلق بالمحاكم على النحو التالي:

١ - في حالة الخلاف بين الأعضاء في المسائل الواقع فيها التقاضي
٢ - في حال شكاية أحد الخصوم وتظلمه من الأحكام التي صدرت من المحكمة.

٣ - إذا علمت هيئة المراقبة أن هناك إجراءات في المحكمة تحري على غير المذهب الشرعي، وإذا وقع اختلاف الرأي أو في وجهة النظر

(١) جريدة أم القرى، العدد (١٤٣) في ١٣/٣/١٣٤٦هـ.

بين المحكمة الشرعية وهيئة المراقبة يرجع إلى حلالة الملك للفصل فيه^(١).

٨ ثم صدر قرار مجلس الشورى المقترح بالتصديق العالي رقم ٤١ وتاريخ ٢٤ ٥ ١٣٤٦ هـ وبصه أن الوكالات وجميع الإقرارات التي لم يتس تصديقها عد كتاب العدل أو حصل تارع بين الوكيل والموكل في الوكالة وأراد الوكيل إثبات وكالته بالية، فمرجع ذلك المحاكم الشرعية^(٢).

٩ وفي ٢٩/٥/١٣٤٦ هـ صدر من مجلس الشورى القرار رقم ٢٢، وبصه أنه « لا وجه لإقناع المستعجلة الأولى من الطرفين جميع دعاوى السرقة والنهم، فإذا ظهر بعد ذلك أنها تصل إلى القطع أو القتل تحال إلى المحكمة الشرعية لإجراء الإيجاب»^(٣).

١٠ كما صدرت إرادة ملكية برقم ١٠٣٣ في عام ١٣٤٧ هـ نصها « كل متهم بشرب الخمر أو اللواط يحبس ستة أشهر، ويحلد في كل شهر ثمانية جلدة، وكل من يشرب الخمر في مرله أو يصنعه فإن أمواله وبته يصادر وصاحب اغل يفى من البلاد، أو يحبس ستة»^(٤).

١١ وفي ١/٧/١٣٤٧ هـ صدر قرار الهيئة القضائية رقم ٣ المقترح

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ: ص ١٢

(٢) المرجع السابق، ص ١٣

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق، ص ١٤

بالتصديق العالي بتاريخ ١٣٤٧/٣/٢٤هـ

١ أن يكون محرى القضايا في جميع احكام مطبقاً على المفتي به من مذهب الإمام أحمد بن حنبل، نظراً لسهولة مراجعة كتبه والتزام المؤلفين على مذهب ذكر الأدلة اثر مسائله.

٢ إذا صار جريان احكام الشرعية على التطبيق على المفتي به من المذهب المذكور ووجد القصة في تطبيقها على مسألة من مسائله مشقة ومحالفة لمصلحة العموم يجري النظر والبحث فيها من باقي المذاهب بما يقتضيه المصلحة ويقرر السير فيها على ذلك المذهب مراعاة لما ذكر.

٣ يكون اعتماد احكام في سيرهم على مذهب الإمام أحمد على الكتب الآتية

١ - شرح المنتهى^(١)

(١) بقصود ينتهى انتهى لإرادته في جمع بين منفع مع المنفع ويراد به بالإمام الفتنوحى حسي، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي فتوحى، بقي الدين ابن النجار (٨٩٨-٩٧٢هـ). وهو كتاب جمع فيه مؤلفه بين كتاب «المنفع» شيخ لمذهب عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٠٠هـ) و«تنقيح» شيخ لتحرير أحكام المنفع» شيخ عيسى بن سليمان مرداوى (٨٨٥هـ)، وعن سبب نفسه يقول ابن النجار «استفيع بغير عنى مذهب الإمام أحمد قد كان مذهب محدثاً إلى مثله أي تنقيح» لأنه صحيح فيه ما «صق في» «المنفع» من الرويتين أو الرويد، من جهة، «أوجه» وقيد ما أحل به من الشروط، وفسر ما أبهم فيه من حكم أو مقتضى «شئى من عموم ما هو مشئى على المذهب» حتى حصائص الشئ «تلك» وقيد ما يحتاج إليه مما فيه إطلاقه، ويحمل على بعض فروعه ما هو مرتبط معها، وراد مسائل محررة مصححة فصار تصحيحاً لمالك كتب المذهب، إلا أنه أي التنقيح - غير مستغن عن أصله الذي هو المنفع، لأن ما قطع به في المنفع أو

ب- شرح الإقناع^(١)

فما اتفقا عليه أو انفرد به أحدهما فهو المتبع وما اختلفا فيه فالعمل

== صححه، أو قدمه، أو ذكر أنه المذهب، وكان موافقاً للصحيح، ومفهومه مخالفاً مسبوقة، لم يحرص له التفتيح غالباً، فمصر عنده المفتح يحتاج إلى التفتيح، وبالعكس، والجمع بينهما قد يشق. فاستخرت الله تعالى، وما خاب من استخار أن أجمع مسائلهما في كتاب واحد مع ضم ما تيسر عقده أي تقييده من الفوائد الشوارد... وقد طبع الكتاب عدة طبعات آخرها بتحقيق العاقل معالي الدكتور عبد الله التركي، بشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

وشراح المنتهى كثيرون، ولعل أشهر من شرحه الشيخ منصور بن يوسف بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي (١٠٥١هـ)، شيخ الحنابلة في عصره، فقد دم شرحه في ثلاث مجلدات، وهو نفي هنا شرح مهي، وقد بشر الكتاب في عدة طبعات، فهو كتاب مشهور والمعمول به في المحاكم السعودية، كما شرح المنتهى مؤلفه ابن الجار الفتوح الحنبلي، فشرحه شرحاً وافياً مفصلاً، متنبهاً حذوياً شاملاً، معونة إلى النهي شرح منتهى، وبأنني أتمنته من أنه شرح من قبل مؤلف الأصل، فصاحب الكتاب أدرى بما فيه، وأكثر خبرة ببيان مذهبهم وغايمه ومشككه، وقد من الله عليّ بتحقيقه وإخراجه في ثلاثة عشر مجلداً، وقد طبع في ثلاث طبعات آخرها عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(١) كتاب «الإقناع لعالم الانتفاع» للشيخ شرف الدين أبو الجا الحجازي، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى المقدسي ثم الدمشقي الصالح (ت ٩٦٨هـ). وقد استمد مؤلفه من كتاب «المستوعب» للسامري (ت ٦١٦هـ) قال ابن بدران، «ألف كتابه «الإقناع» وحدا به حدو صاحب المستوعب، بل أخذ معظم كتابه منه، ومن «المحرر»، و«المروغ» و«المقنع» وجعله على قول واحد، فصار معمول المتأخرين على هذين الكتابين، وعلى شرحهما». ونميز هذا الكتاب بكثرة المسائل، وتحرير القول، وسهولة عبارته ووضوحها، وعنايته بالدليل والتعليل، فلهذا صار له عند الأصحاب المنزلة العظيمة، والرتبة الرفيعة، وعلى مسائله تدور الفتيا، ومرجع الفصحاء، وعكف عليه المتأخرون بالتحشية والاختصار وحل العريب. وقد طبع الكتاب في عدة طبعات في أربعة مجلدات

وراد من أهمية هذا الكتاب واعتماده وقبوله شرحه الفريد لمحقق المذهب الشيخ منصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ) الذي أسماه: «كشاف القناع في شرح الإقناع» فسار في شرحه هذا على طريقة ابن مفلح (ت ٨٨٤هـ) في شرحه للمقنع، حيث لم يحرص للاختلاف العالي إلا نادراً، وسلك فيه مسلك المجتهدين في المذهب، ومنه استمد البهوتي شرحه «كشاف القناع». وقد طبع الكتاب عدة طبعات في ستة مجلدات

بما في المنتهى ، وإذا لم يوجد بالمحكمة الشرحان المذكوران يكون الحكم بما في شرحي الراد^(١١) أو الدليل^(١٢) إلى أن يحصل بها الشرحان، وإذا لم يجد القاضي نص القصيدة في الشروح المذكورة طلب نصها في كتب المذهب المذكور التي هي أسط منها وقصى بالراجع

٤ وجوب العمل في تنظيم الصكوك على ما قرره هيئة مراقبة القضاة بقرارها رقم ٥٣ في ٢ رجب ١٣٤٦ وهو:

أ. الاقتصار على دعوى المدعي الصحيحة التي لا يكدها الطاهر
ب. الاقتصار على جواب المدعى عليه عن الدعوى، فإن أقر حكم بمقتضاه وإن أنكر طلب من المدعي البينة التي تشهد له بطلب دعواه.

ج. سؤال المدعى عليه عن شهود الدعوى فإذا أن يعيب بجرح أولاً، فإن لم يجب بذلك حرت تركيتهم سرأ وعلناً بالوجه الشرعي، ثم يحكم بمقتضى ذلك، وإن أجاب بجرح مقبول

(١١) بقصد شرح «راد المستفيع» للحجاوي (ت ٩٦٨هـ) للشيخ منصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ) المسمى: «الروض المربع شرح زاد المستفيع»، وقد طبع مرات عديدة و«راد المستفيع» هو المتن الذي صار أصلاً في دراسة المذهب الحنبلي، فحرص عليه الناس واشتغلوا عليه قراءة، وإقراء، وحفظاً، وتلقياً، وشرحاً، وهو كتاب مطبوع أكثر من طبعة

(١٢) بمصود «دليل الطالب بين المصائب» للشيخ مرعي بن يوسف بكرمي بغدادى، ثم المصري الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ). ويشير هذا المختصر عن «راد المستفيع» بأنه أسهل منه عبارة وأجف تعقيداً، ولهذا كان هو المتن المعتمد عند كثير من الحائفة بكثرة مسائله. وقد طبع مراراً

شرعاً استوفى مقتضاه إلى أن تنقطع حجة المدعى عليه ثم يحكم بالوجه الشرعي.

د الاقتصار في الاعلام على حلاصة ما في دفتر الصبط بما يتوقف عليه صحة الحكم، ولا يحزر فيه الخارج عن ذلك الصدد بما يوجب تطويل الصك بدون طائل^(١).

١٢ كما صدر قرار مجلس الشورى رقم ٢٠٥ في ٨/١٢/١٣٤٧ هـ ليحدد من له حق التوكيل على النحو التالي:

١ إن المقيمين من سكان صواحي مكة، كوادي تفتقان بقرب شداد والحسيبة ووادي فاطمة، وكل من هو داخل في الحدود التي هي ضمن دوائر القضاء يقل مهم التوكيل وذلك بشرط أن يكون الموكل من أهل هذه الصواحي وما هو في حكمها.

٢ أن من يحاول من غير سكانها أن يغادر البلد إليها ويريد بذلك أن يخول حق التوكيل لغرض ما فلا يسمح له بذلك.

٣ كل من أراد السفر ويتحد له وكيلاً بسببه فلا بد أن يكون سفره سفر قصير^(٢).

١٣ ثم صدر قرار مجلس الشورى رقم ٩٠ تاريخ ٤/٤/١٣٤٧ هـ يتضمن تعليمات إخبارية بتحديد اختصاصات المحكمة المستعجلة الأولى بمكة على النحو التالي

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ؛ ص ١٤-١٥

(٢) المرجع السابق، ص ١٥

- ١ - أن معاملات الخلع والإقرار بالطلاق وتقدير العققة وإقامة الأوصياء والظار من عائدات المحكمة الشرعية الكبرى وليست من صلاحية المحكمة المستعجلة.
- ٢ - المعاملات التي جرى الاتفاق بين الطرفين فيها حارحاً وأريد صسطها تجري لدى كاتب العدل
- ٣ - للمحكمة المستعجلة الأولى أن ترفض طلب المحكوم عليه صورة الحكم إذا لم يوضح الوجه الذي يخالف الحكم فيه النص والإجماع وادعى ذلك بالدليل المقع
- ٤ - للمحكمة المذكورة إذا رأت بعد تبليغ الخصمين الحكم عدم قناعة أحدهما به ولم يوضح وجهها يخالف الحكم فيه النص والإجماع أن تبعث ضبط المرافعة إلى هيئة مراقبة القضاء لتدقيقه.
- ٥ - للمحكمة إذا راجعها شخص مدع عنى آخر يريد السفر وظهر لديها ثبوت دعواه ولم يكن للمسافر كفيل أو وكيل يقوم مقامه مدة غيابه فللمحكمة أن تبليغ مديرية الشرطة معه عن السفر كيما يراجع المدعي مقام النيابة في دعواه باستدعاء، وإذا لم يثبت دعواه يجازى حسب ما يقتضيه الوجه الشرعي.
- ٦ - بما أن سرقات الحجاج وغيرهم هي من المعاملات التي توجب الحد فيجب أن لا ترى في المحكمة المستعجلة إلا إذا أحلت إليها من مقام النيابة.

٧- تمنح المحكمة حق المخابرة مع أي دائرة كانت للاستفسار عما له علاقة بالمرافعات الشرعية

٨- تبليغ مديرية الشرطة لروم مساعدة المحكمة في إحضار ما يلزم لها بعناية السرعة

٩- لا يوافق المجلس على منح المحكمة حق الحبس رأساً من ساعة إلى أربعة وعشرين ساعة

١٠- رعة في تسهيل المعاملات ومحافظة على المصلحة العامة فقد تقرر بأكثرية الآراء أن تنظر المحكمة المستعجلة رأساً في الدعاوى المالية ضمن الصلاحية الممنوعة لها ، أما المعاملات التي لها تعق بالتعديرات والحدود فيجب أن لا تراها إلا بعد أن تحول لها من مقام النيابة، وليس للمحكمة تهديد القضاة رأساً بل يجب رفعها إلى مقام النيابة لإجراء ما يقتضي نحوها^(١)

١٤- وفي تاريخ ١ ٤ ١٣٤٧هـ صدر قرار مجلس الشورى رقم ٧٧ بتعليمات ملحقمة بتحديد اختصاصات المحكمة الشرعية الكبرى بمكة على هذا النحو :-

١- تنظر المحكمة الشرعية الكبرى بمكة رأساً في المعاملات الآتية

أ - ثبوت الوفاة لغير الأجانب

ب- الخلع

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧هـ، ص ١٦-١٧

- ح - الطلاق
 د - الإذن بعقد النكاح
 هـ - الإذن بترويج من لا ولي لها
 و - مسائل الزوجية كالحضانة
 ز - تحقيق الحج عن الغير
 ح الإذن بإجراء عقد الإجارة في دور سكناتهم الجارية تحت نظارتهم
- ٢ منح المحكمة حق المخبرات مع جميع الدوائر الرسمية فيما هو من خصوصياتها للاستفسار حسب ما تقتضيه المصلحة.
- ٣ عدم تعيين أحد من مأموري المحكمة في وظيفة أخرى ما دام موظفاً بالمحكمة
- ٤ رعية في سير الأعمال على موال حسن كمثل للمصلحة العامة مع السرعة التامة فإن المجلس يرى إذا استحسّن الرأي العالي أن تنظر المحكمة الشرعية الكبرى رأساً في جميع الدعاوى التي تقدم لها مما هو خارج عن اختصاص المحاكم المستعجلة حسب ما جاء في المادة الثالثة من نظام أوصاع القضاء والمحاكم المصدق من حلالة الملك المعظم على أن لا تقل أي دعوى إلا بموجب استدعاء ملصق عليه الطوابع اللازمة حسب الأصول^(١)

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧هـ، ص ١٧-١٨

١٥ كما صدر قرار الهيئة القضائية رقم ١٩٤ في ١١/١٨ ١٣٤٧ هـ الملغ إلى المحكمة الشرعية من مقام النيابة العامة برقم ١١٤٣٦/١١٨٥١ في ٢٤/١١/٣٤٧ للعمل بموجبه، بظم عقود الأنكحة للأجسيات مما أتى للتحج مع محرم توفي عنها في أثناء وجودهما بمكة، خشية عليهن من الفساد، ولصمان الإنفاق عليهن بما يكفل لهن السلامة وذلك كالآتي:

١ - أن الوجه الشرعي يقضي بثبات ما تدعيه المستدعية من وفاة روحها وكمال عدتها منه وأنه لا ولي لها بمكة، ولا محرم تحج معه بالنسبة الشرعية الزكاة سرّاً وعلناً على حسب الأصول المرعية

٢ إذن فصيلة القاصي لأحد مآذويه في أن يعقد لها على الكفء الذي ترغب في نكاحها عليه، هذا في غير القاصرة، وأما القاصرة فالوجه الشرعي يقضي بما يأتي:

أ تحقيق أنها في سن الرواح وأنها لا مفق عليها بمكة، ويحاف عليها الفساد بالنسبة الشرعية الزكاة سرّاً وعلناً، على حسب الأصول المرعية

ب صدور الإذن من فصيلة رئيس المحكمة المذكورة لأحد مآذويه في أن يعقد لها على الكفء الذي يرغب نكاحها أيضاً حيث أن فضيلته ولي من لا ولي لها.

١٦ وفي ٢٠ ٣ ١٣٤٩ هـ صدرت إرادة ملكية رقم ٦٤٧ بأن ما نصت عليه كتب مذهب الإمام أحمد بن حنبل يعمل به بدون حاجة إلى

اجتماع أعضاء المحكمة

وما لم يصح عليه واستدعى الاجتهاد فيه فلا بد من اجتماع الأعضاء المذكورين

١٧ وفي ١٣٤٩ هـ / ٢٢ / ٤ صدر قرار مجلس الشورى رقم ١٠٤ المصدق بالإرادة الملكية برقم ١٢٠٩، ١٠٥٥، تاريخ ١٣٤٩ هـ / ٢٧ / ٤ بتظيم عمل استحكامات الدور

١٨ وافاداً للإرادة الملكية برقم ٧١٧ تاريخ ١٣٤٩ هـ / ٢٥ / ٣ قرر مجلس الشورى برقم ٣٠٣ تاريخ ١٣٤٩ هـ / ٢ / ٣ تحديد اختصاصات المحكمة المستعجلة الثانية بمكة فيما يتعلق بالنظر في شئون البادية، فيما يخص الدعاوى المتعلقة بالحقوق والتجارة والرياسة والعقار العائد لبادية والدعاوى المتعلقة بالرصايا واثبات الوراثة، والتعريفات والحدود، ويستثنى من ذلك معاملات بيع العقار ورهه، فإن ذلك من اختصاص المحكمة الشرعية الكبرى بمكة، وأيضاً يستثنى معاملات وقف العقار، والقتل والقطع فإن ذلك من اختصاص المحكمة الشرعية بمكة^(١)

١٩ ثم صدر قرار مجلس الشورى رقم ٤٣٠ في ١٣٤٩ هـ / ٢٣ / ٨ اقترنة بالتصديق العالي رقم ٣٠١٢ تاريخ ١٣٤٩ هـ / ٢٨ / ٨ بتظيم وضع اليد على الأراضي الحكومية^(٢)

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ، ص ١٩-٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

٢٠ وقد صدر أمر ملكي برقم ٣٣٣٦ وتاريخ ١٢ ٥ ١٣٤٩ هـ بالصديق على قرار مجلس الشورى الخاص بمعاقبة من يتحرأ على تخيير مأموري المحاكم أو اغتالس أو أحد مأموري الحكومة^(١)

٢١ وفي ١٣ ١٢ ١٣٤٩ هـ صدر قرار مجلس الشورى رقم ٦٧١ بالتصديق العالي رقم ٢٣٦ تاريخ ١١/٦/١٣٥٠ هـ بتظيم سير القضايا المتعلقة باستدعاء الخصوم، وكانت على النحو التالي: -

١ القضايا الخاصة بحقوق الأديين فقط لا يمكن حبس إسان فيها قبل ثبوت الحق عليه

٢ أما القضايا الخاصة بالحقوق العامة والقضايا المشتركة فإن المحاكم بمجرد قيام القرائن القوية عنده توجبه التهمة يسجن المتهم لحق الله وتأخر المدعي فيها لا يكون مسقطاً للحقوق العامة ولا يمكن إطلاق المسجون قبل إستيفاء الحق منه

٣ وإذا حصر المدعى عليه ولم يحصر المدعي في الوقت اتحدد لسماع الدعوى بغير عذر شرعي يقدمه للمحكمة تشطب دعواه وله أن يطلب رزيه دعواه في وقت آخر باستدعاء حديد كما نصت على ذلك المادة التاسعة من الفصل الأخير من نظام أوصاع القضاء والمحاكم^(٢)

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ، ص ٢١

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣.

٢٢ وفي ١٥ محرم سنة ١٣٥٠هـ صدر الأمر الملكي بإصدار نظام المحكمة التجارية،^(١) وقد تضمن (٦٣٣) مادة في أربعة أبواب كالتالي

الباب الأول التجارة البرية، وتتضمن إحدى عشر فصلاً، شملت التاجر، وشروطه، وصفاته، وأنواعه، والشركات، والوكيل بالعمولة، والدلائل، والصيارف، وسندات الحوالة والكميالات، وتحويلاتهما، والوساطة، ومعاملة الأخطار، والإفلاس والعقوبات

وجاء الباب الثاني عن التجارة البحرية، وتتضمن أربعة عشر فصلاً شملت حق السفن، وصبطها، وأصحابها، وربانها وملاحيها، وسندات المقاولات، والشحن، والبولون، والركاب، وعقود المقاولات، واغسائر البحرية، والدعاوى غير المسموعة.

والباب الثالث عن المجلس التجاري، واشتمل على اثني عشر فصلاً، عن تشكيلات المحكمة التجارية، وصلاحياتها، والتشكيل الإداري، ومبادئ الدعاوى، وأوراق الحلب، وكيفية المحاكمة في المحكمة التجارية، والحكم العياني، والاعتراض على الحكم العياني، وشروط الاعتراض، وتمييز الصكوك التجارية، ومصارف المحاكمة، والمحز الاحتياطي.

والباب الرابع والأخير عن تعرفه الخرج، واشتمل على سبعة عشر

(١) نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة،

فصلاً، في حرج القيدية، ويؤخذ مقدماً، وخرج التليغ، وتسجيل الوكالة، وخرج القرارات، وقرارات الحجز الاحتياطي، وقرار الصلح، والإعلام، وقضايا الإفلاس، والدعاوى والاعتراض على الحكم، وبيان الخرج الذي يؤخذ من دعاوى اعتراض الغير، والدعاوى المفروغ منها، وخرج التمييز، وخرج الصور، وخرج المال المودع برسم التأمين

٢٣ - وفي تاريخ ١٧ ٢ ١٣٥٠ هـ أبلغت النيابة العامة برقم ٧٨٤ إلى المحكمة الكبرى بمكة مضمون الإرادة الملكية بتنظيم بعض اختصاصات المحكمة المستعجلة الثانية بما يلي:

١ - تنظر المحكمة المستعجلة الثانية في دعاوى الجمالة والبادية سواء أكان الخصوم كلهم من البادية أو كان أحدهم من الحضر.

٢ - تنظر في الدعاوى المالية المتضمنة عشر ريات فأقل بدون حاجة إلى استدعاء ورسوم

٣ - إذا راد المدعى به عن عشر ريات فيحب أن تكون الدعوى باستدعاء ورسوم

٤ - يحب عليها أن تسجل جميع القضايا الداخلة في اختصاصها والحكم فيها بيومه.

٥ - لا تنظر في قضايا الحضر

٦ - تنظر في قضايا الخصومة والمصاربة السهلة الحاصلة من البادية أو

بين أحدهم والحاضرة إذا لم يكن الحكم فيها بقصاص^(١)

٢٤ صدر نظام سير المحاكمات الشرعية^(٢) في ٢٩/٢/١٣٥٠هـ بموجب

الأمر السامي رقم ٢١ في ٣٦ مادة، وبعد هذا النظام مكملاً لنظام
تشكيلات المحاكم الشرعية الذي صدر في ٤ صفر من عام ١٣٤٦هـ،
ولاعياً له، بدليل نص المادة الخامسة والثلاثون منه على أن «كل مادة
في نظام أو صاع المحاكم وغيره من الأنظمة المتعلقة بالمحاكم تتعارض مع
أحكام هذا النظام، فالعمدة فيها على ما جاء في هذا النظام،

ولم يتعرض هذا النظام للمحاكم، أو أماكنها، وعدد القضاة، فبقيت
الأحكام الخاصة بها والواردة في نظام تشكيلات المحاكم الشرعية السابق
الإشارة إليها مارية المفعول

وقد حدد هذا النظام من خلال المواد من (٢) وحتى (٢٧) بعض
إجراءات المرافعات من حيث تحديد ميعاد لطر الدعوى، والخصوم
والعياب، وكيفية تحقيق الدعوى والنية، والشهود، والحكم وإعلانه،
وعدم تدخّل الموظفين في الدعوى التي لعيرهم، وإذا وقع منهم ذلك
فيرفع إلى المقامات العالية بواسطة رئيس القضاة

وحاءت المادة الثامنة والثلاثون في هذا النظام محل المادة السادسة من
نظام تشكيلات المحاكم الشرعية، وجاء نصها كآتي «تعين هيئة رسمية

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧هـ، ص ٢٤

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥

تحت رئاسة رئيس القضاة لتدقيق الإعلانات والأحكام، الصادرة من المحاكم الشرعية، والإشراف على سير الأعمال في جميع المحاكم»
وبصت المادة الرابعة والثلاثون على أنه «ينبغي أن تحرص هيئة التمييز على أن لا تتجاوز مدة النظر في الإعلام شهراً واحداً،
وبذلك يتصح أن هيئة المراقبة المصوص عليها في المواد (٦، ٧، ١٧)،
من نظام تشكيلات المحاكم الشرعية قد استبدلت بهيئة تميز الأحكام
وجاءت المادة الأخيرة من هذا النظام وهي المادة السادسة والثلاثون
على أن «الشكاوى التي تقدم ضد المحاكم تحال إلى رئاسة القضاة
للتحقيق فيها ورفع النتيجة».

٢٥ وفي ١٣٥٠. ٣ ٢ هـ صدر قرار مجلس الشورى رقم ١٢٩ الذي
تمت الموافقة عليه برقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٣ ١٣ / ٣ ١٣٥٠ هـ بإشراف
مديرية الأوقاف على الوقفيات والمساجد الأخرى وما يعود إليها من
الطرفية بعد انقراض الجهة التي اشترط الوقف وقسمتها عليه ،
والمسجلة بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة^(١).

٢٦ ثم صدر قرار مجلس الشورى رقم ٦١ بتاريخ ٦ ٦ / ٢ ١٣٥٠ هـ المؤيد
بالتصديق العالي رقم ١٠٣٢ تاريخ ١٢ ١٢ / ٣ ١٣٥٠ هـ بتحديد شروط
تملك الأجانب للأوقاف وفق الشروط التالية:-

١ - أن يكون الوقف طبقاً لأحكام الشرع

(١) مجموعة العظم، قسم المعصاة الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ، ص ٣٠

٢ - أن يكون الوقف في سبيل بر لا يقطع أي أن لا يكون وقفاً على ذريته التي لا تحمل تابعة حكومة جلالة الملك المعظم

٣ - يشترط في غلة الوقف أن تصرف على مستحقيها من رعايا حكومة جلالة الملك أو من المسلمين الذين يوجدون في الحجاز، على أنه لم يحور نقل غلة هذا الوقف لتصرف على أشخاص اجاب خارج البلاد الحجازية السجدة وملحقاتها أو على أشياء تعمل خارج حدودها

٤ - يشترط أن يكون متولي الوقف من رعايا حكومة جلالة الملك المعظم والا فللحكومة حق الإشراف على أعماله، فيكون في كل حالة تابعاً لأنظمة الأوقاف في الحجاز.

٢٧ - كما صدر قرار رئاسة القضاة المصدق من وزارة الداخلية برقم ١٥٣ وتاريخ ١٩ ٢ ١٣٥١هـ بأن صريح الإرادة أنه لا يظر في الدعاوى بعد مضي المدة اعصوصة، فضلاً عن اعطاء صك بها والذي تراه رئاسة القضاة أنه في حالة عدم قناعة المدعي بثبوت مضي المدة المانعة من سماع دعواه ينبغي تفهيمه من قبل المحكمة أن له الحق إن شاء في تقديم استدعاء يطلب فيه عرض صبط القضية على هيئة رئاسة القضاة للنظر في المرافعة التي حرت هل هي على مهج شرعي فيوافق على ما قرره المحكمة أم لا، فترشد إلى الخلل وتأمّر بملاقاته.

٢٨ - كما صدر الأمر السامي برقم ٢٥١٦ ٩٥٠ وتاريخ ٣٠ ٤ ١٣٥١هـ بأن جميع القضايا المالية المترتبة على الدعاوى في عين العقار لدى المحاكم الشرعية بحري الفصل فيها تبعاً لدعاوى العقار ولو كانت لا

تزيد عن الثلاثين جنيهاً

٢٩ - وصدر قرار مجلس الشورى رقم ٩٥ في ٥/٦/١٣٥١ هـ المقترن بالتصديق السامي برقم ٩٩٤ في ٢٠/٧/١٣٥١ هـ موصحاً كيفية نظام منع المدعى عليه من السفر.

٣٠ - كما صدر رأي رئاسة القضاة الموافق عليه من الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوكلاء رقم ٤٤ تاريخ ١٢/٨/١٣٥٢ هـ بمنع إحارة الوقف لمدة طويلة، وكان النص كالتالي:

«ممنوع إحارة الوقف لحمس سنوات فأكثر إلا بإذن القاضي على أن يحرى تسجل هذه الإحارة بالمحكمة وأن تعلن في جمع من أهل البلد حتى يستفاض أمرها»^(١)

٣١ - كما صدر قرار مجلس الشورى رقم ١٧١ تاريخ ١/٨/١٣٥٢ هـ المقترن بالتصديق الملكي العالي برقم ١٣١٠/٨١٣ تاريخ ٦/٤/١٣٥٣ هـ بتنظيم الادعاء العام على النحو التالي:

١ - على رئيس قسم العدل بمكة أو من يقوم مقامه من مديري الشرطة في الملحققات أن يرفع الدعوى في الحقوق العامة بداته، وفي حالة مرضه أو ضرورة طارئة يحوز له أن يتدب عنه من موظفي دائرته من يوب عنه في جميع قصايا الخس والتعديرات والحمايات ذات الحق العام التي ليس فيها مدع أصلاً كقصية شرب الخمر أو فيها مدع تنازل عن دعواه

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ، ص ٢٨

٢ - على جميع احكام المختصة بالظر في القصايا ذات الحق العام أن تشعر الجهات المختصة في إدارة الشرطة بإقامة الدعوى العامة في الدعوى التي تارل أصحابها عن حقوقهم الشخصية أمامها وكانت ذات حق عام حتى تتدب تلك الجهة من يطالب بهذا الحق.

٣ - إذا شطبت المحكمة قضية من القصايا ذات الحق العام لغياب المدعي (مثلاً) وحب عليها إحطار الجهة الخاصة برفع الدعوى العامة حتى تتدب من يطالب بهذا الحق.

٤ - على الجهات المختصة برفع الدعوى أن تعلن المحكمة عدد القصايا التي سترفع أمامها محددة الوقت المناسب قل يومين على الأقل

٥ - يجب على هذه الجهات المختصة أن تقدم للمحكمة جميع المستندات اللازمة التي تطلبها المحكمة من شهود ووثائق وبحرها

٦ - القسم العدلي مكلف بلرور تقديم أوراق الدعوى العامة إلى المحكمة المختصة حالاً من حين انتهاء التحقيق اللارم حسبما يقنصيه النظام

٧ - يقوم مديروا الشرطة في الملحقات مقام القسم العدلي في العاصمة من جهة مباشرة الدعوى في القضايا العامة

٨ - على المحكمة تعيين يوم الجلسة وتحديد وقت المرافعة وإشعار رئيس القسم العدلي في العاصمة ومديري الشرطة في الملحقات بالحصور إليها لإقامة الدعوى وعلى هؤلاء المبادرة إلى إجابة طلب المحكمة في الوقت المحدد

٩ - على المحكمة المبادره بتعين وتحديد يوم المحاكمة في القصايا المشار إليها.

٣٢ كما صدر أمر رئاسة مجلس الوكلاء رقم ٤٨٩٢ وتاريخ ١٣٥٣/٥/١٥هـ بتحديد الدية على النحو التالي:

« على المحاكم أن تعتبر الدية ألف ريال في المضايح المحكوم فيها بالدية، وفيما عدا ذلك يعتمد فيه ما يصدر به حكم القضاء»^(١).

٣٣ وفي تاريخ ١٣٥٣ ٦ ٢٩هـ صدر الأمر السامي رقم ٢٢ ٢٦ بتاريخ ٢٢ ٢٩هـ الموافق على نظام تملك العقار في الحجاز، ويتضمن ستة فصول مدونة في ٢٠ مادة على النحو التالي:

١ - الفصل الأول: فيمن يحق له التملك في الحجاز.

٢ - الفصل الثاني في حظر تملك الأجنبي للعقار في الحجاز

٣ - الفصل الثالث في طريقة إكساب عقار في الحجاز

٤ - الفصل الرابع فيمن كان له ملك وأصبح أجنبياً يتغير الحاكمية والتابعة

٥ - الفصل الخامس: الأملاك الأميرية

٦ - الفصل السادس: في العقوبات^(٢)

٣٤ كما صدرت الإرادة السنية الصادرة رقم ١٦٥٣ ١١٨٤ وتاريخ ١٣٥٣ ١٠ ٢٢هـ على قرار مجلس الشورى رقم ٢٤٠ وتاريخ ١٣٥٢ ١٢ ١٩هـ ورأي رئاسة القضاء بتظيم القضاء إذا تحلف

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧هـ، ص ٤٠

(٢) المرجع السابق، ص ٤١-٤٦

المتداعين، على النحو التالي:

- ١ - ان شطب الدعوى لا يكون إلا بعد الجلسة التي تأخر فيها المدعي
- ٢ - على القاضي أن يعين موعداً آخراً للظفر في القضية لا يتجاوز ثلاثة أيام عن الجلسة السابقة التي تأخر فيها المدعي وفيها يتحقق القاضي عما إذا كان تأخر المدعي لعدر شرعي يقع به القاضي، أو كان من نوع الإهمال أو الإصرار بخصمه، فإن وقع القاضي بعذره استمر في نظر القضية ولا تشطب الدعوى وتشطب أيضاً في حالة تأخره عن الحضور في الجلسة الثانية

- ٣ - أما إذا تأخر المدعي عليه عن الحضور وكان تأخره بغير عذر شرعي فيحصر في جميع الجلسات بصحبة الخدي حتى يوصله إلى المحكمة سواء امتثل الحضور بنفسه أو لم يمثل

- ٣٥ - كما صدر مرسوم الإزادة الملكية رقم ١٢٨٥ تاريخ ١٢/٢٢/١٣٥١ هـ المبلغ من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ١٧٥٥ وتاريخ ١٢/٢٠/١٣٥٤ هـ بأن إقامة الأوصياء من احتصاص المحكمة الكبرى وعليها تقديم قضايا الأوصياء بالبادية على غيرهم من المستوطنين بمكة^(١).

- ٣٦ - وصدر قرار مجلس الشورى رقم ١٨٣ وتاريخ ١٠/٢٧/١٣٥٣ هـ المقترن بالتصديق العالي رقم ١/٥٤ ٤ وتاريخ ١٦/١/١٣٥٤ هـ بتنظيم فقد إعلان الحكم على النحو التالي:

- ١ - كل محكوم عليه يبلغ إليه صك الحكم للاعتراض عليه خلال

(١) مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥-١٣٥٧ هـ، ص ٤٨

المدة القانونية ثم يدعي فقدها باستدعاء يرفعه إلى المحكمة الصادر
مها الحكم يحق له أن يبلغ صورته مرة أخرى بالشروط الآتية

١ - أن يستوفي عليه الرسم المقرر مرة أخرى من مدعي فقدها

ب - أن يكون طلبه ومراجعته واقعين خلال المدة احولة
للاعتراض بموجب النظام

ح - أن لا تعتبر له مدة أخرى مستأنفة من حين إعطائه الصورة
المطلوبة بعد دعوى المقدم بل يكون الباقي من المدة الأولى
حداً نهائياً لقبول اعتراضه.

٢ - بعد انقضاء المدة الاعتراضية الأولى المقررة نظاماً لا يعطى لأي أحد
صك الحكم أو صورته للاعتراض عليه مبدأ للذريعة.

٣ - على المحكمة في حالة تحقق فقدان الصك وانقضاء المدة القانونية
للاعتراض أن ترفع صورة الصك وصورة صطه وجميع مستنداته
وتعلقته إلى رئاسة القضاء للتدقيق وإجراء اللارم نحوه،

٣٧ - وتاريخ ٩ ٥ ١٣٥٤هـ صدر مرسوماً ملكياً برقم ٦٧ ٤ ٢ بشأن
الدعوى المتعارف فيها بوضع اليد مع الوقف وبناء على ما رأياه من
الاحتياج لحفظ حقوق الوقف، بالنص التالي :-

١ - يستثنى من المادة الأولى من أمرا الصادر برقم ١٢ في ١٧ ١ ١٣٥٢هـ
دعوى الوقف على وضع اليد المشار إليه بالقيود الآتية:

أ - أن يكون مدعي الوقف مستنداً إلى أصل قويم من حجج
الشرع التي لا يثبت الوقف إلا بها لدى الفقهاء

ب- أن لا يكون قد مضى على وضع اليد حين إقامة الدعوى خمسة وعشرون عاماً مسكوت فيها عن المرافعة في شأنه بالمحاكم الشرعية بلا عذر من الأعدار الواردة في المادة الرابعة

ج الأعدار المشروعة الموه عنها في المادة الثالثة هي العيبة والصعر والخنون والعتة، وما في معنى ذلك مما هو مدون في مراجع الشرعية المعتمدة.

٣٨ وتاريخ ٢/١١/١٣٥٥هـ صدر الأمر السامي بالموافقة على نظام المرافعات الشرعية، ويعتبر أكثر مما سبقه تفصيلاً في معالجة الإجراءات القضائية، حيث يتكون من (١٤٢) مادة^(١).

فشمل قيد الدعاوى وإعلانها من المادة رقم (١) وحتى المادة (١٥)، والملفات التي يجب على الكاتب تجهيرها والمستندات المطلوبة من المادة (١٦) وحتى المادة (٢٤)، وسماع الدعوى واستجواب الخصوم من المادة (٢٥) وحتى المادة (٣٣)، وغياب الخصوم أو أحدهم من المادة (٣٤) وحتى المادة (٥١)، والأحكام العيانية والمعتبرة حصورية من المادة (٥٣) وحتى المادة (٦٦)، وإعلام الحكم وتمييزه من المادة (٦٧)، وحتى المادة (٨٨)، وإيقاف الدعاوى من المادة (٨٩) وحتى المادة (٩٢)، والتنفيذ المؤقت من المادة (٩٣) وحتى المادة (٩٦)، والوكالات من المادة (٩٧) وحتى المادة (١٠٦)، وأحكام عمومية من المادة (١٠٧).

(١) أعيد صياغة هذا النظام سنة ١٣٧٢هـ بعد إجراء بعض التعديلات والتغييرات الطفيفة عليه بعنوان: «تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية»

وحتى المادة (١٤٢)^(١)

٣٩ وتاريخ ١٢ ٨ ١٣٥٥ هـ صدر قرار مجلس الشورى رقم ٢٢٠ المقترح بالتصديق العالي رقم ٣٣٠١/٨٤ وتاريخ ٩/٢٢ ١٣٥٥ هـ بتفسير لفظة الأقارب الواردة في المادة (٩٨) من نظام المرافعات الشرعية السالف الذكر فص هذا القرار على : أن القرابة المخصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية تعتبر مطلق قرابة بحيث تشمل قرابة الأم والرحم والرضاع والمصاهرة^(٢).

٤٠ كما صدر قرار مجلس الشورى رقم ٣٤٦ وتاريخ ٢٥ ١١ ١٣٥٥ هـ المقترح بتصديق المقام السامي رقم ٢٥٧٨ وتاريخ ٣٠ ٢٦ ١٣٥٦ هـ، ونصه كالاتي:

- ١- كل دعوى تقام لدى المحاكم الشرعية ولم يتمكن المدعي من إقامة بينة على مدعاه، أو لم يتوفر فيها طرق الحكم ويحلى سبيل المدعى عليه والمدعى يسقط حقه من مقدم الرسم الذي دفعه
- ٢- لا تصدر المحكمة حكماً بدعوى عدم الالتفات إلا بطيب أحد الخصمين
- ٣- كل حك يصدر من إحدى المحاكم الشرعية بعدم الالتفات لسماع الدعوى وتحلية سبيل المدعى عليه يستوفى عليه رسم مقطوع قدره عشرون قرشاً سعودياً من طلب الصك.

(١) انظر تمصيل هذا النظام في مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥ هـ إلى سنة ١٣٥٧ هـ، ص ٥٢-٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

٤- تلحق المادة الأولى والثانية بنظام المرافعات الشرعية وتدمج المادة الثالثة بتعليمات رسوم الخدمة التسجيل لدى كاتب العدل

٤١- وفي ٥/١٢/١٣٥٥هـ صدر قرار مجلس الشورى رقم ٢٣٠ المقترح بالتصديق العالي رقم ٥٨٠٥٨/١٧ وتاريخ ٢٣/١٢/١٣٥٦هـ بتعديل أحكام المواد ٨٣ و٨٤، ٨٥ من نظام المرافعات الشرعية الصادر بتاريخ ١١/٢/١٣٥٥هـ

٤٢- وفي ٦/٧/١٣٥٦هـ صدر مقتضى الإرادة الملكية رقم ٨١/٢ بتنظيم بيع العقار الموقوف

٤٣- وفي تاريخ ٤/١/١٣٥٧هـ صدر الأمر السامي رقم ٣٢٢/٣١ بالموافقة على نظام تركيب مسئوليات القضاة الشرعي ، وهو نظام مفصل عالج ما يتصل بتسمية القضاة ونوابهم، وأحكام واحتصاصاتها، والدوائر المرتبطة بها، ويقع في ثماني أبواب، شملت ٢٨٢ مادة على النحو التالي:

الباب الأول رئاسة القضاة، واحتصاصاتها وصلاحيتها، وشمل خمسة فصول هي الفصل الأول عن رئيس القضاة، والفصل الثاني عن هيئة التدقيقات الشرعية، وصلاحيتها، وحلقات هيئة التدقيقات الشرعية وكيفية سيرها، والفصل الثالث عن رئيس كتاب رئاسة القضاة واحتصاصه، والفصل الرابع عن الكاتب الأول وهو المسجل واحتصاصاته، والفصل الخامس عن الكاتب الثاني واحتصاصاته وصلاحته

والباب الثاني عن تفتيش المحاكم الشرعية، حيث عرّف المفتش العام واختصاصاته وصلاحيته، والكاتب.

والباب الثالث عن قصة المحاكم الشرعية، وهم رئيس المحكمة، والقاضي، والمعاون، ونائب القاضي، وقاضي المستعجلة الأولى، وقاضي المستعجلة الثانية، وقاضي المستعجلة فقط وهو الحاكم الشرعي في كل بلدة ليس فيها مستعجلتان وفيها قاص، وقد شملت هذا الباب ثلاثة فصول على النحو التالي:-

الفصل الأول عن رئيس المحكمة الكبرى اختصاصاته وصلاحياته، والقاضي، وصلاحياته واختصاصاته، والفصل الثاني عن معاون رئيس المحكمة ونوابها، ونائب القاضي، والفصل الثالث عن المحاكم المستعجلة، وقاضي المستعجلة، الأولى، اختصاصاته وصلاحياته، وقاضي المستعجلة الثانية، اختصاصاته وصلاحياته، وقاضي المستعجلة، اختصاصاته وصلاحياته

والباب الرابع عن كتاب المحاكم الشرعية، وشمل ثمانية فصول، على النحو التالي

الفصل الأول عن رئيس الكتاب، أو الكاتب الأول، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الثاني عن كاتب الصبط، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الثالث عن معاون كاتب الصبط، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الرابع عن مقيد الأوراق، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الخامس: عن المبيض،

اختصاصاته وصلاحياته، والفصل السادس: عن المسجل،
 اختصاصاته وصلاحياته، والفصل السابع: عن كاتب السجل،
 اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الثامن: عن مأمور الاصدارات،
 اختصاصاته وصلاحياته

والباب الخامس وشمل فصلان هما الفصل الأول عن رئيس
 المحصرة، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الثاني عن المحصر،
 اختصاصاته وصلاحياته.

وحاء الباب السادس عن كتاب العدل، وشمل أربع فصول كالتالي
 الفصل الأول عن كاتب العدل، اختصاصاته وصلاحياته،
 والفصل الثاني عن معاون كاتب العدل، والفصل الثالث عن
 مسجل الصوك ومقيد الأوراق، والفصل الرابع عن المبيض،
 اختصاصاته وصلاحياته

والباب السابع عن دوائر بيت المال، وقد تضمن حمة فصول كالتالي
 الفصل الأول مأمور بيت المال، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل
 الثاني معاون مأمور بيت المال، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل
 الثالث كاتب الصدوق، صلاحياته واختصاصاته، والفصل
 الرابع الكاتب الثاني، اختصاصاته وصلاحياته، والفصل الخامس
 عن المبيض، اختصاصاته وصلاحياته

وكان الباب الثامن والأخير يتضمن مواد عمومية^(١).

(١) انظر تفصيل هذا النظام: مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي من سنة ١٣٤٥ -

ويلحظ في هذا النظام توسعه في النواحي الإدارية للقضاء، حيث حدد اختصاصات تشكيلات الهيئات القضائية وكتاب العدل ومأموري بيت المال، مع تحديد صلاحياتهم

٤٤ - نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية:

صدر هذا التنظيم في عام ١٣٧٢هـ^(٢١)، متوحاً بالتصديق العالي رقم ١٠٩ في ٢٤ ١ ١٣٧٢هـ، ويعتبر إحلالاً لنظام المرافعات الصادر في عام ١٣٥٥هـ، حيث أنه أشمل منه، وأكثر منه تفصيلاً في معالجة الإحراجات القضائية، فحذفت منه بعض المواد فصدر في (٩٦ مادة) بدلاً من (١٤٢ مادة) لنظام المرافعات

وقد شمل هذا النظام ملفات القضايا التي ينبغي على الكاتب أن يعدها قبل نظر القضايا، وتنصص خلاصة الدعوى، والمستندات المقدمة، والإفادات التحريرية وشمل النظام أيضاً سماع الدعوى واستحواب الخصوم، وغياب الخصوم أو أحدهم، والأحكام العيائية، وإعلام الحكم وتعيينه، والتفيد المؤقت، والوكالات، وأخيراً أحكام عمومية^(٢٢)

ولنا بعض التساؤلات حول الأنظمة القضائية الصادرة في عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز أثناء مروره التاريخي لها، وهي: -

(١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام

السلطة القضائية، لعمود - سريـ: ص ٣٥٠

(٢) انظر: الأنظمة واللوائح - لتعليمات الصادرة من وزارة العدل، عام ١٤٠٠هـ

لمادا كثرت الأنظمة القصائية مثال تشكيل المحاكم الشرعية، وسير المحاكمات، وتركيب مسئوليات القضاء الشرعي، والمرافعات الشرعية، وغير ذلك ؟.

- ولماذا اختص اقليم الحجاز بأكثر هذه الأنظمة ؟

ولماذا ألقي بعض هذه الأنظمة أنظمة صادرة سابقة لها أو تناقصت معها؟

ويجيب على هذه التساؤلات محمد عبد الحواد بقوله « هذا أمر طبيعي للأسباب الآتية .

أ - لأن رأس كل من المملكتين واحد، وهو المعصور له الملك عبد العزيز، وكان يشرف بنفسه على كل صغيرة وكبيرة في المملكتين، وهذا سبب عام

ب- ولأن موضوعات هذه الأنظمة من المواضيع العامة التي تشمل المملكتين، بينما الموضوعات التي صدرت فيها الأنظمة الأخرى الخاصة بالمملكة الحجازية وحدها تكاد تكون قاصرة أو خاصة بالحجاز وحده دون نجد، فبعضها مثلاً خاص بنظام الحكم، وهو نظام مستحدث يلائم الوضع في الحجاز الذي كان حاصلاً مباشرة لنظام الحكم العثماني، في الوقت الذي استقرت فيه نجد عن الحكم العثماني قبل الحجاز بأكثر من قرن من الزمان كما أن النظم المالية كالحمارك، والنظام التجاري تلائم الأحوال في الحجاز، بما له من صلات ومواصلات سهلة مع الدول المجاورة، والعالم الخارجي، بصفة عامة

ح والأنظمة الخاصة بالقضاء مثلاً ناسب وضع المحاكم في الحجاز، وهذه المحاكم قد أنشئت في العهد العثماني ، ولكن القضاء في نجد لم يتأثر بالنظم العثمانية قبل الاستقلال في سنة ١٢١٨هـ عندما قامت الدولة السعودية الأولى، أما بعد قيام هذه الدولة ، فقد انقطعت الصلة تماماً بينها وبين الخلافة العثمانية^(١).

وأضاف محمود هاشم سبأ آحراد قال كان الملك عبدالعزيز يسعى لتوفيق بين الأنظمة ، وبوازن بين اعتبارين متناقضين :

الأول الإصلاحات القضائية والنظم القابولية التي تاصلت في نفوس الحجازيين

والثاني مطالبة أتباع الملك عبد العزيز بإلغاء هذه الأنظمة دون نظر إلى ما تقتضيه الضرورات العملية ، والرجوع إلى الشرع الحيف، وهذا ما أدى بالملك عبد العزيز إلى إحالة الموضوع برمته إلى هيئة العلماء للفصل فيه، فأصدر العلماء فتواهم الشهيرة في شعبان ١٣٤٥هـ بإلغاء القوانين العثمانية فوراً والرجوع إلى الشرع المطهر، بيد أن الملك عبد العزيز قد أصدر في ١٢٠٢٧/١٣٤٥هـ إرادته السنية رقم ١١٦٦ وهي تقضي بأن أحكام القانون العثماني ما زالت جارية إلى الآن، لأننا لم نصدر إرادتنا بإلغائها، ووضع أحكام جديدة مكانها^(٢)

(١) التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية لمحمد عبد الجواد : ٥١-٥٢

(٢) القضاء ونظام الإثبات في الفقه الإسلامي والأنظمة الوضعية ، لمحمود محمد هاشم:

المبحث الثالث

التنظيمات القضائية في المملكة العربية السعودية
بعد عهد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود

نشأة ديوان المطالم:

١ - لقد حرص أول نظام يصدر لمجلس الوزراء في ١٢ رجب سنة ١٣٧٣هـ على أن يص على ديوان المطالم إزاء هذا النظام مكتوباً من خمسة أبواب خصص الباب الأخير منها المواد من ١٩ إلى ٢١ لشعب مجلس الوزراء، فصت المادة ١٩ على أن: يشكل مجلس الوزراء ديوان يتألف من الشعب الآتية

أ - الأمانة العامة

ب - مراقبة حسابات الدولة

ج - خبراء فنيين

د - المطالم

٢ وفي ذات التاريخ الذي صدر فيه نظام مجلس الوزراء صدر نظام شعب مجلس الوزراء، وجاء بأحكام أكثر تفصيلاً لديوان المطالم. إذ خصص الباب الرابع من النظام المواد من ١٧ إلى ٢٤ للديوان المذكور فنصت المادة ١٧ على أن يشكل بديوان مجلس الوزراء إدارة عامة باسم ديوان المطالم، يشرف على هذه الإدارة رئيس يعين مرسوم ملكي، وهو مسئول أمام جلالة الملك وجلالته المرجع الأعلى له

وحددت المادة ١٨ اختصاصات هذه الإدارة على النحو الآتي:

(أ) قبول جميع الشكاوى المقدمة إليها وتسجيلها

(ب) التحقيق في كل شكوى قدمت أو أحيلت إليها واعداد تقرير عنها مشفوع بالإجراء المقترح اتخاذ بشأنها

(ج) رفع التقرير المذكور إلى جلالة الملك ليصدر أمره فيه

٣ وقد ظل الديوان تابعاً لمجلس الوزراء إلى أن صدر المرسوم الملكي رقم (٢ ١٣ ٨٧٥٩)، في ١٧/٩/١٣٧٤ هـ بالنظام الأساسي والداخلي لديوان المظالم وبص في المادة (١) منه على أن يشكل ديوان مستقل باسم ديوان المظالم، ويقوم بإدارة هذا الديوان رئيس من درجة وزير يعين بمرسوم ملكي وهو مسئول أمام جلالة الملك وجلالته المرجع الأعلى له.

وبذلك تحقق استقلال ديوان المظالم وحددت المادة (٢) من النظام اختصاصات الديوان على النحو التالي:

(أ) تسجيل جميع الشكاوى المقدمة إليه.

(ب) التحقيق في كل شكوى تقدم إليه أو تحال إليه، واعداد تقرير عنها يتضمن وقائعها، وما أسفر عنه التحقيق فيها، والإجراء الذي يقترح الديوان اتخاذه بشأنها، والأسباب التي يقوم عليها الإجراء المقترح

(ج) إرسال هذا التقرير إلى الوزير أو الرئيس المختص، مع إرسال صورة إلى ديوان جلالة الملك، وصورة أخرى إلى ديوان مجلس الوزراء. وعمى الوزير أو الرئيس المختص خلال أسبوعين من استلامه التقرير أن يطلع الديوان بتفيذ الإجراء المقترح أو معارضته له، وفي هذه الحالة

يتعين إبداء أسباب معارضة وعقد ذلك يرفع رئيس الديوان تقريره إلى جلالة الملك ليصدر أمره العالي في الأمر موضوع التقرير، ولا يحوز للديوان أن يقترح على وزير أو رئيس محتسب فرض عقوبة، أو اتحاد إحرأ غير مصوص عليه في الطم القائمة إلا بأمر من جلالة الملك، وإذا كانت الشكوى موجهة إلى وزير أو رئيس الديوان، يرفع الأمر إلى جلالة الملك ليصدر أمره بما يرى اتخاذه بشأنها.

٤ وقد أصدر رئيس ديوان المطالم في ١١/١ ١٣٧٩هـ القرار رقم ٣٥٧٠

بالظام الداخلي للديوان متضمناً أربعة فصول:

الفصل الأول : في تشكيلات الديوان وموظفيه

والفصل الثاني: في اختصاصات الديوان.

والفصل الثالث في كيفية تلقي الشكاوى والتحقيق فيها

والفصل الرابع في السجلات الأساسية للديوان وكيفية استعمالها

ولا يمكن وصف اختصاص الديوان على هذا النحو بأنه اختصاص قصائي، ذلك أن أهم ما يتميز به العمل أو الحكم القصائي هو حجية وقوته الملزمة، والحجية مؤادها أن الحكم يعتبر عنوان الحقيقة فيما قصى به، فلا يحوز إعادة البحث والمناقشة في هذا القضاء، والقوة الملزمة معها الالتزام بمضمون الحكم وأعمال مقتضاه جبراً عند اللزوم^(١)

وبحسب الاختصاصات التي أسدت إلى ديوان المطالم بمقتضى نظامه الأساسي، ثمة اختصاصات أخرى لا خلاف حول طبيعتها القصائية

(١) نظام القضاء في المملكة العربية السعودية لعبد المصم جيرة

اخلاصة عهد بها إلى الدبوان بمقتضى مراسيم ملكية أو قرارات من مجلس الوزراء لعل أهمها:

- (١) الفصل في قصايا الرشوة .
- (٢) الفصل في قصايا التزوير.
- (٣) القضايا الناشئة عن نظام مقاطعة إسرائيل.

إلغاء تمييز الأحكام:

٥- وفي عام ١٣٧٤هـ صدر الأمر الملكي رقم ١٦٨٠ بإلغاء تمييز الأحكام بالمملكة، حيث استمر تمييز الأحكام مدة عام ١٣٤٦هـ، مد أن صدر نظام تشكيلات المحاكم الشرعية، حيث حصص الفصل الثاني من هذا النظام لـ «هيئة الرقابة القصائية»، وتضمن المواد (٥، ٦، ٧)، وقد نصت المادة الخامسة على «تؤلف هيئة لمراقبة القصائية تكون وظيفتها الإشراف على سائر المحاكم الشرعية، والتفتيش من حين إلى آخر، على سير القصايا وتدقيق الإعلانات الصادرة ونقصها وإبرامها، وإعادة القصايا التي نقص حكمها إلى المحكمة التي صدر فيها الإعلام لعمل ما يجب نحوه من إعادة المحاكمة أو غيرها، ومن الضروري أن تبين هيئة المراقبة القصائية أسباب نقصها مع الأدلة، وعلى كل قاصر إذا خالف الحكم بالأكثرية أن يبين مخالفته بالدليل.

كما نصت المادة السادسة على تشكيل هيئة المراقبة القصائية تتألف من رئيس ومعاون وثلاثة أعضاء ينتخبهم صاحب الخلافة المثلث من كبار العلماء، ويكون مركزها في عاصمة المملكة الحجازية، أما

مكتبها فيتألف من كتاب ورئيس لهم وخادم

ونصت المادة السابعة على تحديد وظائف هيئة المراقبة^(١).

وعندما صدر نظام تركيز مسئوليات القضاء عام ١٣٥٧ هـ تحول اسمها إلى «هيئة الدقيقات الشرعية»، ومن مهامها تمثيل الاعلامات والأحكام التي لم يقتنع بها المحكوم عليه، والأحكام الصادرة في الحدود والقصاص والقتل والقطع والرجم

وهو ما يعرف بطريق الطعن بالتميير في الأحكام المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية

وبهذا يكون لسطاء القضاة في المملكة العربية السعودية السبق في الأخذ بنظام طريق الطعن بالتميير^(٢).

إلا أن هذا النظام قد ألغي عام ١٣٧٤ هـ بمقتضى الأمر الملكي رقم ١٦٨٠ بعد مرور ما يقرب من ثمانية وعشرون عاماً على تطبيقه في النظام القضائي السعودي^(٣).

(١) انظر: ص ١٤١ من هذا البحث

(٢) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، لسمو آل دريب: ص ٤٤٣.

(٣) يجدر بي في هذا المقام أن أسير إلى أن والدي فضيلة الشيخ عبد الله بن عمر بن دحيث يرحمه الله قد كلف بالأمر الملكي الكريم رقم ٧٢٥٠/١/١٢ وتاريخ ١٣٧١/٩/٧ هـ بتدقيق أحكام وقرارات المحاكم المستعجلة الكبرى؛ بالإصافة إلى عمله كرئيس للمحاكم الشرعية بمكة المكرمة

وقد تضمن الأمر الملكي للتمييز الأحكام التالية:-

- ١ كل حكم يصدر من قاصر معين من قبل الحكومة ينفذ حالاً
 - ٢ الأحكام الخاصة بقضايا القتل أو القلع أو المصادرة تعرض قبل إنفاذها على الأنظار العالية
 - ٣ رئاسة القضاة تقى على حالها مرجعاً للقضاة، ولتدقيق ما يحال إليها ويتطلب تدقيقه
 - ٤ - يحدث في كل من حيران وأنها وتبوك قاصر من الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة العلمية يكون مرجعاً لهم
 - ٥ الشخص الذي يصدر عليه حكم شرعي من أي محكمة كانت وتظلم إلى الحكومة من ذلك الحكم يظفر في طلامته، وإذا اقتضت إدارة جلالة الملك بالاعتراض، يأمر جلالة الجهة التي يراها بتدقيق ذلك الحكم، وإذا رأى جلالة غير ذلك فيهمل الطلب.
- ولقد كان المستند لهذا الإجراء الملعي لتمييز الأحكام الشرعية، قاعدة أساسية من قواعد الفقه الإسلامي بصها : الاجتهاد لا ينقض بمثله،^(١)
- والمراد بالقاعدة ها فهو أن الاجتهاد المستوفي شروطه إذا اتصل بالحكم أو القضاء ونقد، لا يمكن نقضه بالاجتهاد الثاني الجديد، باعتصار أن الظن لا يرفع بالظن، لأنه لو نقض الاجتهاد الأول بالتالي لساع أن نقض الثاني بالتالي وهكذا، ولأن نقض الاجتهاد

(١) الأشياء والظواهر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي، ص ١٠١

باجتهاد مثله يفضي إلى عدم الاستقرار في الأحكام^(١).
وهكذا أسس إلغاء نقص الأحكام (التمييز) على أساس من الفقه
الإسلامي^(٢).

العودة إلى إنشاء محكمة التمييز:

٦- ولم يمض أكثر من ست سنوات على المرسوم الملكي بإلغاء نقص
الأحكام، حتى أعاد جلالة الملك نفسه نظام القصد، ووجه جلالته إلى
مجلس الوزراء معرباً عن رغبته هذه في عام ١٣٨٠هـ، فيما يلي
ظراً لما للقضاء من أهمية عظيمة وحرصاً ما على صيانة حقوق
الرجعية وزيادة في الاطمئنان إلى صحة أحكام القضاء.
وحيث أن القضاء الشرعي هو المرجع الوحيد لفصل الخصومات،
وأن التحاكم إليه من الأفراد والجماعات، لذلك فقد رأينا وجوب تمييز
الأحكام الشرعية وتدقيقها من قبل هيئة علمية تشكل من كبار العلماء
برئاسة رئيس القضاء، ومهمتها النظر في الأحكام الشرعية الصادرة من
القضاء وتدقيقها إذا كانت مخالفة، وإعادة المحاكمة فيها مرة أخرى
عنى أن يعمل نظام شرعي للمرافعات وتدقيق الأحكام والحرص على
إنجازها.

ودهب البعض إلى أن قرار العودة إلى تمييز الأحكام الصادرة من
المحاكم المستعجلة الكبرى هو الأصوب، وهو الخلق للمصلحة العامة،

(١) القواعد المعمية لعلي البدوي، ص ٤٠٢ وما بعدها

(٢) نظام الطعن بالتمييز في المملكة العربية السعودية لحمد محمود إبراهيم: ص ١٨

والعدالة المطلوبة في القضاء أكثر من إلحازها، وذلك لأسباب كثيرة، منها أن الرأي الفائل بعدم حوار نقض القاضي لقضاء غيره، هو مجرد اجتهاد لم يستند إلى دليل قطعي، وإنما هو فهم خاص لوقائع تاريخية مروية، كما أن نقض قرار القاضي من قبل هيئة التمييز إنما يستند إلى مدى صحته، أو خطئه فقط، ولا تنظر الدعوى محدداً، فهي لا تستدعي أطرافها، ولا تسمع منهم، وإنما تنظر فقط في مدى توفيق القاضي في تطبيق الحكم الشرعي على الواقعة^(١).

ولقد قرر سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ توافق المصلحة العامة مع قضاء التمييز بقوله: «وحرصاً على المصلحة العامة فقد قرر أمر صاحب الجلالة حفظه الله تأسيس «محكمة التمييز» واحدة في مكة، والأخرى في الرياض، تتولى تمييز الأحكام الصادرة من عموم المحاكم وكافة الأعمال المناطة بها في حدود الصلاحيات الممنوحة لها، وهي خطوة ولا شك موفقة في سبيل ضمان الحقوق وتركيز القضاء وتدعيمه»^(٢).

٧ - وفي ١٣٨١، ٤، ٢١ هـ صدر المرسوم الملكي رقم ٣/١٦ ١٧٥ بإنشاء هيتين للتمييز، إحداها بالمنطقة الغربية ومقرها مكة، والأخرى لمنطقة الشرقية، ومقرها الرياض، وعهد إلى كل منهما بالظر في تمييز

(١) نظام نصن «تميز في ממكة العرسة السعوديه محمد محمود إبراهيم ص ١٨

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد الصصف الشفح، معنى ممكة العرسة سعوديه ورئيس القضاء «نشوب لإسلاميه، جمع ورتب وتحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ٣٠٠، ١٢

الأحكام الصادرة عن المحاكم التابعة لها، وبقي ما يحتص بأمور الإشراف على القضاة موطأً برئيس القضاة، ويساعده مستشارون يسمون بأعضاء رئاسة القضاة، كما عهد إلى رئيس القضاة بالإضافة إلى ذلك، بالظر في القضايا التي تختلف فيها هيئة التمييز، وكذلك ما يرى ولي الأمر ضرورة نظره من قبل رئيس القضاة.

٨ وفي ٢٩ ١٠ ١٣٨٦هـ صدرت لائحة تمييز الأحكام الشرعية بعد الموافقة السامية عليها برقم ٢٤٨٣٦، تضمنت (٣٥ مادة)، نصت المادة الأولى منها على إنباط محاكم التمييز برئاسة القضاة.

وحينما تولى الملك فيصل بن عبد العزيز سلطة الحكم، وهو إذ ذاك ولي العهد، أصدر في جمادى الثانية ١٣٨٢هـ بياناً وزارياً صممه المساند الأساسية التي ستهجها الحكومة، وقد ورد في هذا البيان «عزم الحكومة على إصدار نظام لاستقلال القضاة بمسك برمامه مجلس أعلى للقضاء»^(١)

ولهذا العرض شكلت لجنة، وصغت مسودة أولية لهذا النظام تضمنت حوالي (٢٧٠ مادة)، اشتملت على قواعد بقرر استقلال القضاة وحصاته، والجهار القضائي، وسير المرافعة أمام المحاكم، ومؤهلات وشروط تعيين القضاة، وأحكام عامة، وأحكام الكادر^(٢)

ولما تبين للحكومة أن دراسة النظام يتطلب وقتاً طويلاً، وللحاجة إلى

(١) النظام القضائي في المملكة العربية السعودية لسعود آل دريب، ص ٢٤٩

(٢) المرجع السابق

تحسين المركز الوظيفي للقضاة، فقد صدر نظام «كادر القضاء»، الذي سذكر تفصيله فيما بعد .

٩ وفي ١٢/١/١٣٨٧هـ صدر المرسوم الملكي رقم م/١ بالموافقة عني «كادر القضاء»، وقد تضمن بعض الأسس لاستقلال القضاء، وقد سد هذا النظام بعض الثغرات الموحدة في الأنظمة الصادرة قبله، مثل تطرقه لشروط تعيين القضاة، وقواعد ترقيةهم، ونقلهم، وتقاعدهم، كما تطرق إلى قيام مجلس أعلى يتألف من رئيس القضاء ورئيس هيئة التمييز، وواحد من قضاتها، وثلاثة من أقدم رؤساء المحاكم الكبرى في سلك القضاء بالمدن الرئيسية: مكة، المدينة، جدة، الرياض، الدمام.

وقد أبط بهذا المجلس جميع ما يتعلق بأمر القضاة من اقتراح تعيين، وترقية، وتأديب، وتقاعد، ونقل، وإعارة، والظر في تضمات أعضاء السلك حول التقارير التي يقدمها المفتشون القضائيون عنهم، حيث اشتمل الكادر على أحكام خاصة بالتفتيش القضائي، وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وفي حال تعادل الأصوات يرحح الجانب الذي يصوت معه الرئيس.

وقد صف كتاب الصبط، وكتاب العدل ومساعدوهم، وسماهم بالمتحقيين بالسلك القضائي مع اختلاف العمل بينهم^(١)

وقد استبدل هذا الكادر بنظام القضاء الجديد الصادر في عام ١٣٩٥هـ، الذي سنذكره مفصلاً فيما بعد

(١) نصيب القصائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، لسعود بن سعد آل حبيب: ص ٣٥٠

تشأة وزارة العدل:

١٠ وفي سنة ١٣٩٠هـ تم إنشاء وزارة العدل، وتعيين أول وزير لها، وصدر الأمر الملكي رقم أ ١٢٦ بتاريخ ١٣ ٨ ١٣٩٠هـ بأن يباشر وزير العدل الصلاحيات المحددة لرئيس القضاة، ويكون رئيساً لمجلس القضاة الأعلى، وبذلك حلت وزارة العدل محل رئاسة القضاة التي أنشئت عام ١٣٥٥هـ في:

١ الرقابة على المحاكم وكتابات العدل، وبيوت المال، ودائرة التفتيش لكونها مرجعاً لها من الناحية الشرعية والإدارية.

٢ - الإفتاء في الأمور الشرعية

٣ - تعيين القضاة وترقيتهم وإنهاء خدماتهم ومحاكمتهم

٤ - دراسة الشكاوى

١١ أما الاحتصاصات القضائية التي كانت تباشرها رئاسة القضاة، فقد صدر الأمر السامي رقم ٢١٢٤٤ في ١٨ ١١ ١٣٩٠هـ بتشكيل هيئة علمية مؤقتة سميت «الهيئة القضائية العليا» تنتهي مهمتها بصدور نظام انقضاء المرمع إصداره، وقد تبعت هذه الهيئة وزارة العدل، وعهد إليها بالظر في جميع القضايا الموحودة التي كانت قيد الطر لدى رئاسة القضاة، ولم يتم الفصل فيها، وكدلت الطر في القضايا التي يرى ولي الأمر نظرها من قبل هذه الهيئة.

صدور نظام القضاء الشامل لسنة ١٣٩٥هـ:

١٢ في ١٤/٧ ١٣٩٥هـ صدر المرسوم الملكي رقم م/٦٤ بالموافقة على نظام القضاء الذي يتكون من سبعة أبواب على النحو التالي

الباب الأول عن استقلال القضاء وصمائه، فاستقلال القضاء يعتبر أحد المبادئ العامة التي يجب أن تسود كل نظام قضائي، والمقصود باستقلال القضاء هنا استقلاله عن السلطين التنفيذية والتشريعية، فالكل أمام القضاء سواء.

إن استقلال القاضي يرجع إلى متانة أخلاقه، وشجاعته في أمضاء الحق، والوقوف في وجه الأهواء والعواصف، ولو صحى في سبيل ذلك بمركره، وهذا هو ما اتصف به قضاة السلف^(١).

الباب الثاني، ويتكون من ثلاث فصول على النحو التالي

الفصل الأول ترتيب المحاكم، وهي مكونة من أربعة جهات كالتالي

١ مجلس القضاء الأعلى، وقد فصلت المادة الخامسة أعضاء

المجلس وهم أحد عشر عضواً، خمسة متفرغون بدرجة رئيس محكمة تمييز يعينون بأمر ملكي، وخمسة أعضاء غير متفرغين وهم رئيس محكمة التمييز أو نائبه، ووكيل وزارة العدل، وثلاثة من أقدم رؤساء المحاكم العامة في مدن مكة، المدينة، الرياض، جدة، الدمام، جازان. وجاءت المواد من ٧-٩ لتوضح اختصاص المجلس، وإشرافه على المحاكم.

٢ محكمة التمييز وقد أوضحت المواد من ١٠ إلى ٢١ تشكيل

المحكمة ومقرها واختصاصاتها واجتماعاتها وغير ذلك.

(١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية وضم

السلطة القضائية، لسعود آل دريب، ص ٣٦٦

٣ المحاكم العامة وتتضمن مادتين أوضحتا عدد القضاة المؤلفة منهم كل محكمة عامة، وأن وزير العدل هو صاحب الحق في تحديد صلاحيتها واختصاصاتها.

٤ المحاكم الجزئية وقد حددت المادتين (٢٤) و (٢٥) عدد القضاة الذين تتألف منهم هذه المحاكم، وتأليفها، وتعيين مقرها، وتحديد اختصاصاتها يكون بقرار من وزير العدل، وكيفية إصدار الأحكام.

وسمّيت هذا النص يكون قد أدخل على ترتيب المحاكم أو تشكيلها بعض التعديلات، وهي:

١- إنشاء مجلس القضاء الأعلى.

٢- تغيير اسم المحكمة الشرعية الكبرى إلى « المحكمة العامة»

٣- تغيير اسم المحاكم المستعجلة بدرجةيتها إلى « المحاكم الجزئية»

٤ أما اختصاص المحاكم بدرجاتها المختلفة فتم يطرأ عليه تغيير كبير، في الجملة.

الفصل الثاني عن ولاية المحاكم، وتضمنت المواد من (٢٦) إلى (٣٢)، وقد نصت المادة رقم (٢٦) على أن المحاكم تختص بالفصل في كافة المنازعات والجرائم، كما أحررت هذه المادة إنشاء محاكم متخصصة، وبموجب هذه المادة تم إصدار قرار

مجلس الوزراء رقم ١٦٧ في وقت لاحق لصدور هذا القرار بتاريخ ١٤٠١/٩/١٤ هـ بالموافقة على إنشاء محاكم متخصصة تفصل في المنازعات التجارية والعمالية والمرورية والفصل الثالث عن الجلسات والأحكام، وتضمن المواد من (٣٣) إلى (٣٦)، وقد نصت المادة (٣٦) على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم، كما يحوز للمحاكم أن تسمع أقوال الخصوم والشهود الذين يحفلون اللغة العربية عن طريق مترجمين.

الباب الثالث : القضاة، ويتكون من ستة فصول على النحو التالي

الفصل الأول تعيين القضاة وأقدميتهم وترقيتهم، وشمل المواد من (٣٧) إلى (٥٤).

الفصل الثاني عن نقل القضاة وبديهم وإحازتهم، ويحتوي على المواد من (٥٥) إلى (٥٧).

ثم الفصل الثالث عن واجبات القضاة، وشمل أربعة مواد من (٥٨) إلى (٦١)، ويشترط عدم حوار أن يجمع القاصي بين وظيفة القضاء وأي وظيفة أخرى

والفصل الرابع عن التفتيش على أعمال القضاة، وشمل المواد من (٦٢) إلى (٧٠)

والفصل الخامس عن تأديب القضاة، وتضمن المواد من (٧١) إلى

(٨٤)، وأبرز ما فيه هو حق وزير العدل من الإشراف على جميع المحاكم، وحق رئيس المحكمة من الإشراف على القضاة التابعين له مع ضمان عدم الإحلال بما للقضاء من الحياد والاستقلال

الفصل السادس عن انتهاء خدمة القضاة، وجاءت في مادتين (٨٥) و(٨٦)

الباب الرابع: عن وزارة العدل وشمل ثلاث مواد (٨٧) و(٨٨) و(٨٩) عن مهام وزارة العدل، واختيار وكيل وزارة العدل، وتشكيل إدارة فية للبحوث

الباب الخامس، واشتمل على ثلاث فصول على النحو التالي

الفصل الأول شروط تعيين كتاب العدل ومؤهلاتهم في ثلاث مواد (٩٠) و(٩١) و(٩٢)

الفصل الثاني اختصاصات كتاب العدل والتفتيش عليهم في ثلاث مواد (٩٣) و(٩٤) و(٩٥)

الفصل الثالث قوة الأوراق الصادرة من كتاب العدل، وحددت في مادة واحدة (٩٦). وقد حددت هذه المادة أن للأوراق الصادرة من كتاب العدل قوة الإثبات، ويحب العمل بمضمونها أمام المحاكم بلا أية إصافية، ولا يحوز الطعن فيها إلا أن تكون في مخالفة شرعية أو مزورة

الباب السادس عن موظفي المحاكم، وهم أعوان القضاة، وكتاب الضبط، والمحضرون، والمترحمون، والخبراء، ومأمورا بيوت المال، وهو في أربع مواد (٩٧)، (٩٨)، (٩٩)، (١٠٠)،

والباب السابع والأخير. وهو أحكام عامة وانتقالية، ويقع في مادتين (١٠١)، (١٠٢)^(١).

١٣- وقد طرأت عدة تعديلات على هذا النظام:

ففي ١٤ ١٠ ١٣٩٥ هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم م ٧٦ بتعديل الفقرة (ب) من المادة السادسة، وتعديل الفقرة الثانية من المادة السابعة، وتعديل المادة رقم (٣٨)، وإضافة مادة جديدة إلى النظام رقم ٤٩، وتتعلى باستحداث وظيفة رئيس مجلس القضاء الأعلى، بمرتبة وزير في مبراية وزارة العدل، ويشترط لتولي هذه الوظيفة أن يكون قاضي تميز، وأن يتم تعيينه بأمر ملكي^(٢).

وفي ١٤ ٣ ١٤٠١ هـ صدر المرسوم الملكي رقم م ٤، بإجراء بعض التعديلات على نظام القضاء سالف الذكر، فموجب هذا المرسوم تم تعديل المادة (أ) من المادة السادسة.

ونص أيضاً على تعديل المادة التاسعة من هذا النظام^(٣).

(١) مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الخامس، ص ٤٩-٦٢

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥

(٣) المرجع السابق، ص ٦٨-٦٩

١٥ - وفي ١٤٠٤/٤/١هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم م/٣ بتعديل المادة الثالثة والعشرون من نظام القضاء سالف الذكر وبصها المعدل حول إصدار الأحكام في المحاكم العامة من قاضي فرد، ويستثنى من ذلك قصايا القتل والرحم والقطع وغيرها من القصايا التي يحددها النظام فتصدر من ثلاثة قضاة^(١)

١٦ - وتاريخ ١٢ ١٤٠٣ هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم م ٤٦ بالموافقة على نظام التحكيم مع الص على إلغاء جميع المواد المتعلقة بالتحكيم والواردة في نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر السامي رقم ٣٢ وتاريخ ١٥ ١٣٥٠ هـ، وقد تضمن هذا النظام خمسة وعشرين مادة^(٢)

١٧ - وفي ٨ ١٤٠٥/٩ هـ صدر الأمر السامي رقم ٢٠٢١/٧ م بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم، وحاء في أربعة أبواب

الباب الأول عن التحكيم والمحكمون والمختكمون في عشر مواد
والباب الثاني عن إخطار المحكمين، والخصور والغياب، والتوكيل في التحكيم، في تسع مواد من المادة الحادية عشرة إلى المادة التاسعة عشرة

والباب الثالث عن الجلسات ونظر الدعوى وإثباتها، في ثمانية عشرة

(١) مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الخامس، ص ٧٥

(٢) نشر بجريدة أم القرى في عددها رقم ٢٩٦٩ وتاريخ ٢٢/٨/١٤٠٣ هـ، ونظر:

مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الخامس، ص ١٢٦-١٢٣.

مادة، من المادة العشرون وحتى المادة السابعة والثلاثون
 والباب الرابع عن إصدار الأحكام والاعتراض عليها والأمر بتنفيذها
 في سبعة مواد، من المادة الثامنة والثلاثون، وحتى المادة الرابعة
 والأربعون، وأخيراً أفعال المحكمين، في مادتين هما الخامسة
 والأربعون، والسادسة والأربعون، ثم جاءت المادتين الأخيرتين السابعة
 والأربعون عن إلام الجهات المختصة بتنفيذ هذه اللائحة، والمادة الثامنة
 والأربعون الأخيرة عن نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية^١
 ١٨ وفي تاريخ ٢٤ ١٠ ١٤٠٩ هـ صدر الأمر السامي رقم م ٥٦ بالموافقة
 على نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، وقد جاء هذا النظام في أربعة
 أبواب، احتوت (٣٠) مادة على النحو التالي
 الباب الأول : إنشاء الهيئة والعاملون فيها من المادة ١ - ٤ .
 الباب الثاني : أعضاء الهيئة، من المادة ٥ - ١٣
 الباب الثالث : تأديب أعضاء الهيئة، من المادة ١٤ - ٢٦ .
 الباب الرابع : أحكام عامة، من المادة ٢٧ - ٣٠ .
 ١٩ - ويتأريخ ٢٠/٥/١٤٢١ هـ صدر الأمر السامي رقم م/٢١ بالموافقة
 على نظام المرافعات الشرعية، وجاء في خمسة عشر باباً، احتوت على
 ٢٦٦ مادة، على النحو التالي:
 الباب الأول : أحكام عامة، من المادة ١ - ٢٣ .

(١) جريدة أم القرى، العدد ٣٠٦٩ في ١٠/١٠/١٤٠٥ هـ، وانظر: مجموعة النظم
 السعودية، المجلد الخامس، ص ١٣٢-١٤٧

الباب الثاني: الاختصاص، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عن الاختصاص الدولي، من المادة ٢٤-٣٠.

الفصل الثاني: عن الاختصاص النوعي، من المادة ٣١-٣٣.

الفصل الثالث: عن الاختصاص المحلي، من المادة ٣٤-٣٨.

الباب الثالث: رفع الدعوى وقيدھا، من المادة ٣٩-٤٦.

الباب الرابع: حضور الخصوم وغيابهم، وفيه فصلان:

الفصل الأول: الحضور، والتوكيل في الخصومة من المادة ٤٧-٥٢.

الفصل الثاني: غياب الخصوم أو أحدهم من المادة ٥٣-٥٨.

الباب الخامس: إجراءات الجلسات ونظامها، وفيه فصلان:

الفصل الأول: إجراءات الجلسات، من المادة ٥٩-٦٨.

الفصل الثاني: نظام الجلسة، من المادة ٦٩-٧٠.

الباب السادس: الدفع والإدخال، والتدخل، والطلبات العارضة، وفيه

ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الدفع، من المادة ٧١-٧٤.

الفصل الثاني: الإدخال والتدخل، من المادة ٧٥-٧٧.

الفصل الثالث: الطلبات العارضة، من المادة ٧٨-٨١.

الباب السابع: وقف الخصومة، وانقطاعها، وتركها، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: وقف الخصومة، من المادة ٨٢-٨٣.

الفصل الثاني: انقطاع الخصومة، من المادة ٨٤-٨٧.

الفصل الثالث: ترك الخصومة، من المادة ٨٨-٨٩.

- الباب الثامن: تحي القصاة وردهم عن الحكم من المادة ٩٠ - ٩٦
- الباب التاسع: إجراءات الإثبات، وفيه ثمانية فصول
- الفصل الأول: أحكام عامة، من المادة ٩٧-٩٩.
- الفصل الثاني: استجواب الخصوم والافرار، من المادة ١٠٠-١٠٦.
- الفصل الثالث: اليمين، من المادة ١٠٧-١١١.
- الفصل الرابع: المعاينة، من المادة ١١٢-١١٦.
- الفصل الخامس: الشهادة، من المادة ١١٧-١٢٣.
- الفصل السادس: الخبرة، من المادة ١٢٤-١٣٦.
- الفصل السابع: الكتابة، من المادة ١٣٨-١٥٤.
- الفصل الثامن: القرائن، من المادة ١٥٥-١٥٧.
- الباب العاشر: الأحكام، وفيه فصلان،
- الفصل الأول: إصدار الأحكام، من المادة ١٥٨-١٦٧.
- الفصل الثاني: تصحيح الأحكام وتصيرها، من المادة ١٦٨-١٧٢.
- الباب الحادي عشر: طرق الاعتراض على الأحكام، وفيه ثلاثة فصول
- الفصل الأول: أحكام عامة، من المادة ١٧٣-١٧٧.
- الفصل الثاني: التمييز، من المادة ١٧٨-١٩١.
- الفصل الثالث: التماس إعادة النظر، من المادة ١٩٢-١٩٥.
- الباب الثاني عشر: الحجز والتفليذ، وفيه خمسة فصول؛
- الفصل الأول: أحكام عامة، من المادة ١٩٦-٢٠١.
- الفصل الثاني: حجز ما للمدين لدى الغير، من المادة ٢٠٢-٢٠٧.

الفصل الثالث: الحجز التحفظي، من المادة ٢٠٨-٢١٦

الفصل الرابع: التقييد على أموال المحكوم عليه، من المادة ٢١٧

٢٢٩

الفصل الخامس: توقيف المدين، من المادة ٢٣٠-٢٣٢ .

الباب الثالث عشر: القضاء المستعجل، من المادة ٢٣٣-٢٤٥

الباب الرابع عشر: وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: تسحيل الأوقاف والإيهات، من المادة ٢٤٦

٢٥٠

الفصل الثاني: الاستحكام، من المادة ٢٥١-٢٥٩

الفصل الثالث: إثبات الوفاة، وحصر الورثة، من المادة ٢٦٠

٢٦٣

الباب الخامس عشر: أحكام ختامية، من المادة ٢٦٤-٢٦٦^(١)

٢٠ وفي تاريخ ٢٨ ٧ ١٤٢٢هـ صدر المرسوم الملكي رقم م ٣٨

بالموافقة على نظام المحاماة، والذي تضمن أربعة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول: تعريف مهنة المحاماة، وشروط ممارستها، من المادة ١-١٠

وقد نصت المادة الخامسة منه على إقرار لجنة قيد وقبول المحامين،

وتؤلف من:-

١- وكيل من وزارة العدل يعينه وزير العدل رئيساً

(١) مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الخامس، ص ١٦٩-٢٤٥ .

٢- ممثل من ديوان المظالم بدرجة رئيس محكمة (أ) عضواً

٣- أحد المحامين ممن أمضوا مدة لا تقل عن ٥ سنوات

في مهنة المحاماة يعين من قبل وزير العدل عضواً

الباب الثاني: واجبات المحامين وحقوقهم، من المادة ١١-٢٨

الباب الثالث: تأديب المحامي، من المادة ٢٩-٣٧

الباب الرابع: أحكام عامة وانتقالية، من المادة ٣٨-٤٣^(١).

٢١- وفي ٢٨ ٧ ١٤٢٢ هـ صدر المرسوم الملكي رقم م ٣٩ بالموافقة على

نظام الإجراءات الجزائية الذي تضمن تسعة أبواب، على النحو التالي

الباب الأول: أحكام عامة، من المادة ١-١٥

الباب الثاني: الدعوى الجزائية، وفيه فصلان

الفصل الأول: رفع الدعوى الجزائية، من المادة ١٦-٢١

الفصل الثاني: انقضاء الدعوى الجزائية، من المادة ٢٢-٢٣

الباب الثالث: إجراءات الاستدلال، وفيه خمسة فصول؛

الفصل الأول: جمع المعلومات وصيغتها، من المادة ٢٤-٢٩

الفصل الثاني: التلبس بالجريمة، من المادة ٣٠-٣٢

الفصل الثالث: القبض على المتهم، من المادة ٣٣-٣٩

الفصل الرابع: تفتيش الأشخاص والمساكن، من المادة ٤٠-٤٤

الفصل الخامس: صط الرسائل ومراقبة المحادثات، من المادة ٥٥

(١) مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الخامس، ص ٢٤٧-٢٥٩

الباب الرابع: إجراءات التحقيق، وفيه عشرة فصول؛

الفصل الأول: تصرفات المحقق، من المادة ٦٢-٧٥

الفصل الثاني: نذب الخبراء، من المادة ٧٦-٧٨

الفصل الثالث: الانتقال والمعاينة والتفتيش وصبط الأشياء المتعلقة

بالجريمة، من المادة ٧٩-٨٥

الفصل الرابع: التصرف في الأشياء المصبوطة، من المادة ٨٦-٩٤

الفصل الخامس: الاستماع إلى الشهود، من المادة ٩٥-١٠٠

الفصل السادس: الاستجواب والمواجهة، من المادة ١٠١-١٠٢

الفصل السابع: التكيف بالحضور وأمر الصبط والإحصار، من

المادة ١٠٣-١١١

الفصل الثامن: أمر التوقيف، من المادة ١١٢-١١٩

الفصل التاسع: الإفراج المؤقت، من المادة ١٢٠-١٢٣

الفصل العاشر: انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى، من المادة

١٢٤ ١٢٧

الباب الخامس: المحاكم، وفيه فصلان؛

الفصل الأول: الاختصاصات الجزائية، من المادة ١٢٨-١٣٤

الفصل الثاني: تنازع الاختصاص، وفيه المادة ١٣٥

الباب السادس: إجراءات المحاكمة، وفيه تسعة فصول؛

الفصل الأول: إبلاغ الخصوم، من المادة ١٣٦-١٣٩

الفصل الثاني: حضور الخصوم، من المادة ١٤٠-١٤٢

- الفصل الثالث حفظ النظام في الجلسة، من المادة ١٤٣ - ١٤٦
- الفصل الرابع تحي القضاة وردهم عن الحكم، وفيه المادة ١٤٧
- الفصل الخامس: الادعاء بالحق الخاص، من المادة ١٤٨ - ١٥٤
- الفصل السادس نظام الجلسة واحراءاتها، من المادة ١٥٥ - ١٧٤
- الفصل السابع دعوى التروير الفرعية، من المادة ١٧٥ - ١٧٩
- الفصل الثامن: الحكم، من المادة ١٨٠ - ١٨٧
- الفصل التاسع : أوجه البطلان، من المادة ١٨٨ - ١٩٢
- الباب السابع طرق الاعتراض على الأحكام (التمييز وإعادة النظر)، وفيه فصلان

الفصل الأول: التمييز، من المادة ١٩٣ - ٢٠٥

الفصل الثاني: إعادة النظر، من المادة ٢٠٦ - ٢١٢

الباب الثامن: قوة الأحكام النهائية، من المواد ٢١٣ - ٢١٤

الباب التاسع الأحكام الواجبة التنفيذ، من المادة ٢١٥ - ٢٢٥

٢٢ وفي ٢٣ ٢ ١٤٢٦ هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم أ ١٤ بالموافقة من حيث المبدأ على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وقص الممارعات، والتي سبق أن أوصت بها اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري المشككة بموجب الأمر رقم ٧/ب/٦٦٢٩ بتاريخ ٧ ٥ ١٤٢٠ هـ، مع استكمال الإجراءات النظامية لتعديل الأنظمة التي تأثرت بها في ضوء ذلك

(١) مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الخامس، ص ٢٦١-٢٢٦ ..

وعن أهم ملامح هذا النظام، فقد تم تعبير مسمى « مجلس القضاة الأعلى » ليكون بمسمى « المجلس الأعلى للقضاء »، وسيكون اختصاصه النظر في شؤون القضاة الوظيفية، والنظر في شئون المحاكم، مع تحديد للاختصاص المكاني والتنوعي

وبص أيضاً النظام القضائي الجديد على نقل الاختصاص القضائي الذي تباشره اللجنة الدائمة بائجلس إلى محكمة تشأ في قمة الهرم القضائي لمحاكم القضاء العامة، يسمى « المحكمة العليا »، ومقرها الرياض

إلغاء محاكم التمييز للمرة الثانية:

كما بص النظام اأديد على إلغاء محاكم التمييز، وإشاء محاكم استئناف في كل منطقة من مناطق المملكة وفق خطة رمنية، بحيث تحتص هذه المحاكم باستئناف المحاكم القابلة للاستئناف.

وأقر أيضاً النظام الجديد إنشاء محاكم متخصصة وهي « المحاكم العمالية » نقل اختصاص لجان تسوية المنازعات العمالية إليها إلى جانب إنشاء « المحاكم التجارية » لتتولى الفصل في المنازعات التجارية

كما أقر النظام تعبير مسمى « محاكم الصمان والأنكحة » إلى « محاكم الأحوال الشخصية » لتتولى الفصل في كل ما له علاقة بالأحوال الشخصية.

المبحث الرابع أشهر القضاة الذين تولوا القضاء بمكة المكرمة خلال الحكم السعودي

تولى قضاء مكة المكرمة منذ عهد المعفور له جلالة الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود الكثير، مما لا يتسع لهم هذا البحث. وسوف أقتصر على أشهر من تولي القضاء في بدايات عهد الملك عبد العزيز وبعد عهده، فاترحم لهم ترحمة موحدة تشمل أسمه وسبه، ومولده، وأعماله الوظيفية، ومؤلفاته إن وجدت، مرتباً بحسب أقدمية تولي المنصب ومتدءً بأول من كلفه جلالة المعفور له الملك عبد العزيز آل سعود رئيساً لمجلس القضاء، أو ما سمي في أول عهد جلالتـه بـ «رئيس هيئة المراقبة»^(١)، ثم وزراء العدل حتى عصرنا، ثم رؤساء المجلس الأعلى للقضاء، ثم رؤساء المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة أبان حكم المعفور له جلالة الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه .

(١) عندما صمم جلالة الملك عبد العزيز -طيب الله ثراه- الحجاز إلى حكمه كانت أعلى سلطة قضائية تحت مسمى «رئاسة هيئة المراقبة»، ثم أصبحت بمسمى رئاسة القضاء، وفي عام ١٣٩٠هـ حل محلها «وزارة العدل»

أولاً ، رؤساء القضاء ووزراء العدل ،

أول من تولى رئاسة القضاء بمكة بتكليف من جلالة الملك عبد
العزیز آل سعود هو

الشيخ عبد الله بن سليمان بن بليهد (١٢٧٨-١٢٥٩هـ)؛
أسمه ونسبه،

هو العالم العلامة الفقيه الشيخ عبد الله بن سليمان بن سعود بن
محمد بن عبد الله بن سليمان بن عثمان بن بليهد بن عبد الله بن عبد الله
بن فوزان بن محمد بن خالد بن بليهد بن عثمان
مولده ونشأته،

ولد في بلدة القرعاء الواقعة في شمال منطقة القصيم سنة
١٢٨٤هـ. ونشأ في بيت علم ودين، فحذه «سعود» أحد قصاة محم في
عهد الإمام تركي بن عبد الله.

تلقى تعليمه مد بعومة أظفاره على يد والده، فقرأ عليه القرآن الكريم
ومبادئ القراءة والكتابة والحساب، ومبادئ العلوم

ثم شرع في طلب العلم بهمة ونشاط، فانتقل إلى بلدة المدنب، وأخذ
عن قاضيه الشيخ ابن دحيل، ثم رحل إلى بريدة ولازم علمائها، ثم رحل
إلى الرياض وقرأ على علمائه

وأهم وظائفه في عهد الملك عبد العزيز، فكانت كالتالي:-

١ عينه الملك عبد العزيز عام ١٣٣٣هـ قاصياً لقرى القصيم وبواديها
حتى عام ١٣٤١هـ.

٢ عين في عام ١٣٤١هـ قاصياً في مدينة حائل وما يتبعها، وحتى عام ١٣٤٣هـ

٣ ثم نقله الملك عبد العزيز من قضاء حائل إلى رئاسة القضاة في مكة المكرمة بعد ضم الحجاز في عام ١٣٤٣هـ، وكان ذلك في ١٢ صفر عام ١٣٤٤هـ.

٤ وفي عام ١٣٤٥هـ طلب الإعفاء من رئاسة القضاة في مكة المكرمة، وفي هذه الأثناء طلب أهل حائل بتعيينه قاصياً عليهم كما كان في السابق وألحوا عليه وعلى الملك عبد العزيز في ذلك، فأجابهم وظل قاضياً في حائل حتى وفاته في عام ١٣٥٩هـ

وكان يرحمه الله ذا فراسة لا تحصى، وكان مسدد الرأي والحكم وكان بعيداً عن التعصب، إلا أنه قوي في أمر الله، وكان فصيحاً، بليغ البيان، واضح اللسان، إذا تحدث أنصت السامعون لحديثه، يعجب الملوك والأمراء والعلماء من منطقته وكلامه ويرغبون حديثه مؤلفاته،

١ جامع المسالك في أحكام المناسك، على المذاهب الأربعة، طبع في عام ١٣٤٥هـ

٢ - مختصر في الفقه

٣ - حواشي في الفقه

٤ - رسائل وفتاوى لم تجمع.

وتتلمذ عليه الكثير من طلبة العلم في مختلف البلدان.

وفاته،

بعد أن قضى الشيخ اس بليهد حياته في سبيل خدمة الإسلام والمسلمين في محال الوعظ والتدريس والافتاء والقضاء، نالت عليه الأمراض، وأرهقته الشيخوخة، فمرض بالحمى نحو شهر، ومات متأثراً بذلك في مدينة الطائف في ليلة الاثنين الموافق للعاشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٥٩هـ، وصلى عليه حموع غفيرة يتقدمهم حلالة المعصور له الملك فيصل بن عبد العزيز حينما كان نائباً للملك عني منطقة الحجاز، وأقيمت عليه صلاة الغائب في كثير من بلدان المملكة، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته^(١)

(١) ترجمته في: مشاهير علماء نجد، لعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ: ٣٤٤-٣٥١، روضة الباطنين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين، ل محمد بن عثمان بن صالح القاسبي: ٣٩٧/١-٤٠٥، تذكرة أولى الهى والعرفان، لإبراهيم بن عبيد آل عبدالمحسن: ١١٠/٤-١١٧، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام: ١٣٨/٤-١٥٠، وعلماء آل سليم وثلامدتهم وعلماء القصيم، لصالح بن سليمان بن محمد العمري: ٣٣٢/٢-٣٤٢، وتاريخ القضاء والقصة في العهد السعودي، لعبد الله بن عايض الزهراني: ٩٦/١-١٠٢، وانعقه الإسلامي في عهد الملك عبد العزيز، لعبد العزيز بن محمد بن عبد الله الحجيلان

الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ (١٢٨٧-١٣٧٨هـ)،

أسمه ونسبه:

هو العالم العلامة الفقيه الجليل الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين
ابن علي بن حسين بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب.
مولده ونشأته:

ولد في الرياض في اليوم الثاني عشر من شهر محرم عام ١٢٨٧هـ.
تربى على يد والده العلامة حسن بن حسين تربية حسنة، فحفظ القرآن
الكريم وعمره عشر سنوات، ثم شرع في طلب العلم، فصار يتردد على
حلقات دروس العلماء أمثال والده، والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف،
والشيخ محمد بن محمود، والشيخ إسحاق بن عبد الرحمن، والشيخ حمد
ابن فارس، والشيخ عبد الله بن راشد بن جلعود وغيرهم الكثير
مهامه الوظيفية في عهد المغفور له الملك عبد العزيز:

كان أحد من احتارهم الملك عبد العزيز لتتقيد وتعليم وتوحيد البدو
الذين رغب جلالته في تحصيلهم وتوطيئهم عام ١٣٣٧هـ، كما حدث
في هجرة «الإرطاوية»

-- ثم جعله الملك رفيقاً له في أسفاره وعزواته، فكان إماماً، وقاصياً للحيش،
وواعظاً ومرشداً للمتمردين

وفي عام ١٣٤٦هـ أسد إليه الملك عبد العزيز آل سعود رئاسة القضاء
في مكة خلفاً للشيخ عبد الله بن بليهد، بالإضافة إلى إمامة وحظابة
المسجد الحرام، ورئاسة الأمر بالمعروف، كما كان مسئولاً عن اختيار

وتعيين أئمة المساجد، وأسد إليه مراقبة ما يرد للبلاد من كتب ومطبوعات.

قال السام : « وبالحملة فهو الأذن السامعة، والعين الناصرة لهذه الحكومة الرشيدة في الأحوال الدينية في المنطقة الغربية ».

وتتلمذ على يده الكثير من الطلاب الذين أصبحوا علماء فيما بعد

وفاته،

واستمر في تلك الأعمال بكل جد وإخلاص حتى بلغ عمره الثالثة والتسعين من عمره، حيث وافته المية في صباح يوم السبت السابع من شهر رجب عام ١٣٧٨هـ بمكة المكرمة، ودفن في مقابر العدل بها، وتراحم الكثير على جنازته، ومشي فيها العلماء والوجهاء والأعيان يتقدمهم صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود رحمهم الله جميعاً^(١)

(١) ترجمته في: روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين، محمد بن عثمان الفاضل، ١٩/٢، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون، لعبد الله البسام: ٢٣١/١-٢٤١، وتاريخ القصاء والقصاء في العهد السعودي، لعبد الله الزهراني: ١٠٣/١-١٠٨، والعقبة الإسلامية في عهد الملك عبد العزيز، لعبد العزيز الحبيلان: ١٨٥-١٩٣

الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٢١١-١٣٨٩هـ)؛

اسمه ونسبه؛

الشيخ العلامة، مفتي الديار السعودية، ورئيس فقهاؤها وقضااتها محمد
ابن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن شيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب

مولده؛

ولد رحمه الله في مدينة الرياض في اليوم السابع عشر من شهر محرم
من عام ١٣١١هـ

نشأته وطلبه للعلم؛

نشأ يرحمه الله في بيت علم وفقه، فهو من أسرة آل الشيخ بيت
الدعوة السلفية، ففي طفولته اتقن قراءة القرآن وتجويده على يد الشيخ
عبد الرحمن بن مفيرج، وأتم حفظه وهو في الحادية عشر.

وشرع بقراءة كتب أهل العلم كمختصرات ورسائل شيخ الإسلام
ابن تيمية، وكتب ابن القيم، وحده الشيخ محمد بن عبد الوهاب، على يد
مشايخ الرياض.

وفي سن الرابعة عشرة فقد بصره فصير واحتسب، وراده ذلك حرصاً
على مواصلة طلب العلم والتحصيل العلمي، فكانت له المكانة العليا في
العلم الشرعي والفقه

شيوخه،

والده والشيخ عبد الرحمن بن مفيريج، وعمه الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ حمد بن فارس، والشيخ عبد الله بن راشد بن جلعود، وغيرهم الكثير.

الوظائف التي أسندت إليه في عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز آل سعود،

- في عام ١٣٣٩هـ أسد إليه أمر تعيين القضاة، والفتوى، وإمامة مسجد عمه الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف الذي توفي في نفس العام، والخطابة في جامع الإمام تركي بن عبد الله

وفي عام ١٣٧٠هـ اقترح على الملك عبد العزيز افتتاح معهد علمي في الرياض، ثم افتتح فروع عديدة لهذا المعهد في مختلف مدن المملكة

- أنشأ المكتبة السعودية العامة في الرياض عام ١٣٧٣هـ.

وفي عام ١٣٧٦هـ أنشئت رئاسة القضاء فصار رئيساً للمناطق كلها إلا الحجاز

وبعد وفاة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ رحمه الله - رئيس القضاة في الحجاز أسد لسماعته قضاء الحجاز فأصبح رئيس القضاة في المملكة العربية السعودية ومفتيها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم ١٩٧٤٦ بتاريخ ١٣٧٩/٩/٢٢هـ.

وفي عام ١٣٨١هـ عين رئيساً للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ورئيساً لدور الأيتام، ورئيساً للمجلس الأعلى للرابطة بالإضافة إلى أعماله الأخرى

وقد تتلمذ عليه الكثيرون ، مما لا يتسع بحثنا هذا إلى حصرهم،

لعل أشهرهم الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ عبد الله بن حميد،
والشيخ عبد العزيز بن ناصر بن رشيد، والشيخ سليمان بن عبيد، والدي
الشيخ عبد الله بن دهيث، والشيخ حمد الجاسر، والشيخ راشد بن حبي.
والشيخ عبد الله بن عقيل، وغيرهم الكثير الكثير.

مؤلفاته :

كان لسماحته فتاوى في جميع فروع العلوم الشرعية والفقهية تصدى
لجمعها وترتيبها الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فبلغت ثلاثة عشر
مجلداً بدأ في جمعها عام ١٣٩٢هـ وانتهى منها في عام ١٣٩٧هـ،
ونمت طباعتها بمطبعة الحكومة بمكة المكرمة.

وفاته :

توفي رحمه الله في ظهر يوم الأربعاء ٢٤ رمضان سنة ١٣٨٩هـ، وله
من العمر ٧٨ سنة، وثمانية أشهر، وكانت له حارة مشهودة خرج فيها
حموع غفيرة يقدمهم حلالة المعفور له الملك فيصل بن عبد العزيز، وصلى
عليه في الجامع الكبير الشيخ عبد العزيز بن باز ، ودفن في مقبرة العود
بالرياض، رحمه الله رحمة واسعة وأمكنه فسيح جناته^(١)

(١) ترجمته في: مشاهير علماء نجد، لعبد الرحمن بن عبد النظيف آل الشيخ. ١٦٩-

١٨٤، وروضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث المنين، لمحمد بن عثمان بن

صالح القاسبي: ٣١٦/٢-٣٢٢، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون، لعبد الله الياسم.

٢٤٢/١-٢٦٣، ومقدمة فتاويه، بتاريخ القضاء والقصة في العهد السعودي، لعبد الله

ابن محمد الرهثاني: ١٠٩/١-١١٧، والعقبة الإسلامي في عهد الملك عبدالعزيز،

لعبد العزيز الحجيلان: ٢٠٤-٢١٩.

الشيخ محمد علي الحركان (١٣٢٢-١٤٠٣هـ)،

اسمه ونسبه،

الشيخ العلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الحركان، أول
وزير للعدل في المملكة العربية السعودية

مولده ونشأته،

ولد يرحمه الله في المدينة المنورة في عام ١٣٢٢هـ، ونشأ بها
وحفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنوات بمدرسة العلوم الشرعية
بالمدينة المنورة، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم درس العلوم الشرعية،
والتلوية، وعلوم التفسير، والحديث النبوي الشريف على أيدي كبار العلماء،
وفي مقدمتهم الشيخ محمد الطيب الأنصاري، والشيخ سليمان بن
عبد الرحمن العمري، والشيخ محمد علي التركي، والشيخ توفيق بن عمر
بن محمد بن عثمان، والشيخ محمد الشيكشي، كلهم في المدينة المنورة.
والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في مكة
وظائفه ومناصبه،

- عين مدرساً بالمسجد النبوي الشريف في عام ١٣٥٢هـ.
- عين قاصياً لبلدة العلا شمال المدينة المنورة في عام ١٣٥٦هـ
- عين قاضياً لمدينة جدة في عام ١٣٧٢هـ.
- ثم رئيساً لمحكمة جدة من عام ١٣٧٨هـ حتى عام ١٣٩٠هـ
- وفي عام ١٣٩٠هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم ١٠٥١ وتاريخ

٢١ ٧ ١٣٩٠ هـ بتعيينه وزيراً للعدل، وهو أول وزير للعدل في المملكة العربية السعودية، حيث كان القضاء قبل الوزارة (رئاسة القضاء)، واستمر وزيراً حتى عام ١٣٩٦ هـ.

وفي عام ١٣٩٦ هـ عين أميناً عاماً للرابطة العالم الإسلامي، وظل بهذا المنصب حتى وفاته رحمه الله.

وفاته،

توفي رحمه الله في طهر يوم الجمعة الثامن من شهر رمضان من عام ١٤٠٣ هـ، وصلى عليه معرب اليوم نفسه رحمه الله رحمة واسعة وأدحه مسبح جماته^(١).

(١) ترجمته في: روضة الباطين ٧٥٨/٢، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون: ٣١٧/٦ - ٣٢٥، تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي: ١٢٤/١ - ١٢٨.

الشيخ إبراهيم بن محمد آل الشيخ ،

اسمه ونسبه ،

الشيخ العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبد الطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب .

مولده ونشأته ،

ولد الشيخ إبراهيم في عام ١٣٤٤هـ ، ونشأ في بيت عم وورع ودين ، فوالده يرحمه الله الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة العربية السعودية ، وجده الأكبر محمد الدعوة السلمية شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، فكانت نشأته في بيت زعامة دينية .

تنقيه العلم ،

قرأ القرآن الكريم مد صغره في مدرسة عبد الله بن مفرح ، وفي مدرسة علي بن عبد الله اليماني ، ودرس علم التوحيد على يد الشيخ سعد وقاص في مكة المكرمة ، ولارم محالس والده رحمه الله ، وقرأ عليه في كتب التوحيد والفقه والحج ، ثم التحق بالمعهد العلمي ، وتخرج من كلية الشريعة في عام ١٣٧٦هـ

ومن أبرز مشايخه الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ عبد الله بن حميد ، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، وغيرهم الكثير .

وظائفه ،

- عمل مديراً لإدارة الافتاء

ثم نائب لمفتي عام المملكة العربية السعودية

وفي عام ١٣٩٠هـ أنشئت رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء فعين

نائباً لرئيسها

- وعصواً بهيئة كبار العلماء
 - رئيس للهيئة الدائمة للافتاء.
- وفي عام ١٣٩٦ هـ عين وزيراً للعدل حلفاً للشيخ محمد علي الحر كان، وقد كان يتابع بمهارة أعمال القضاة وكتب العدل، وافتتحت في عهده الكثير من المحاكم الشرعية في مناطق المملكة المختلفة.
- وفي عام ١٤٠٣ هـ كلف برئاسة مجلس القضاء الأعلى بالإمابة^(١)

(١) ترجمته في : تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي: ١٢٩/١-١٣٢.

الشيخ محمد بن جبير (١٣٤٨-١٤٢٢هـ) :

اسمه ونسبه :

الشيخ محمد بن إبراهيم بن عثمان بن جبير

مولده ونشأته :

ولد في عام ١٣٤٨هـ بالجمعة، وطلب العلم من صباه، وعندما شب وترعرع سافر إلى الطائف، فالتحق بدار التوحيد، وأتم دراسته بها عام ١٣١٨هـ، ثم التحق بكلية الشريعة بمكة وتخرج منها عام ١٣٧٢هـ

وغير دراسته النظامية، درس على يد علماء أفاضل أمثال الشيخ عبدالله العقري، والشيخ محمد الخيال، والشيخ عبد العزيز بن صالح، والشيخ عبد الله بن حميد، والشيخ سعود بن رشود.

وظائفه :

في عام ١٣٧٢هـ عين ملارماً قصائياً بمحكمة مكة المكرمة
وفي عام ١٣٧٣هـ عين قاصياً بالمحكمة المستعجلة بمكة المكرمة
- وفي عام ١٣٧٤هـ عين محققاً شرعياً.
وفي عام ١٣٧٤هـ أنشئ ديوان المظالم ونقل للعمل فيه محققاً في
مدينة جدة، واستمر حتى عام ١٣٨١هـ.
وفي عام ١٣٨١هـ عين عضواً بهيئة التمييز بالمنطقة الوسطى حتى عام
١٣٩٠هـ

- تم اختياره رئيساً للهيئة القصائية العليا.
- رئيساً للهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى

- وفي عام ١٣٩٥هـ اختير ليكون رئيساً لديوان المظالم
 - اختير عضواً بمجلس الوزراء
 - وزيراً للدولة من عام ١٤٠٧هـ إلى عام ١٤١٠هـ.
 - وفي عام ١٤١٠هـ كلف ليكون وزيراً للعدل بالإضافة إلى عمله كرئيس لمجلس القضاء الأعلى بالنيابة، ورئاسة ديوان المظالم بالنيابة
 - وفي عام ١٤١٢هـ تم تعيينه رئيساً لمجلس الشورى، واستمر حتى وفاته وبالإضافة إلى أعماله ومناصبه السابقة فإن فصيلته كان عضواً في كثير من اللجان مثل:-
 - عضواً بهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.
 - عضواً بالمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي.
 - عضواً بالمجلس الأعلى للإعلام.
 - عضواً بمجلس إدارة الدعوة الإسلامية .
 - عضواً بمجلس إدارة مؤسسة الملك فيصل الخيرية.
 - عضواً بالهيئة الاستشارية العليا للضمان الاجتماعي.
 - رئيس المؤتمر التأسيسي برابطة العالم الإسلامي .
- وفاته،

توفي في ١٠ ١١ ١٤٢٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح جناته^(١)

(١) تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي : ١٣٣/١-١٣٦.

الشيخ عبد الله بن محمد آل الشيخ :

اسمه ونسبه :

الشيخ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن
ابن حسن ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب

مولده ونشأته :

ترى في بيت الرعامة الدبية في المملكة، فحده الأعلى شيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب، ووالده سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار
السعودية، وأخوه معالي الشيخ إبراهيم بن محمد كان وزيراً للمعدل في عام
١٣٩٦هـ

تلقيه العلم :

درس معاليه في المدارس النظامية حتى حصل على الشهادة الثانوية
العامية، وبعدها التحق بكلية الشريعة بالرياض وتخرج منها عام ١٣٩٢هـ
ثم ابتعث إلى جامعة الأزهر وحصل منها على درجة الماجستير عام
١٤٠٠هـ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية بالرياض في عام ١٤٠٧هـ

وظائفه :

عمل أستاذاً مساعداً بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعد
حصوله على درجة الدكتوراه
وفي ١٩٠٣، ٣، ١٤١٣هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم ١٢٥٠١ بتعيينه
وزيراً للمعدل ولا زال

وفي ٦ ٦ ١٤١٣ هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم ١٣٨/١ بتعيينه
عضواً بهيئة كبار العلماء
مؤلفاته،

لمعاليه المؤلفات التالية

نشأة الفقه الإسلامي وتطوره حتى القرن الرابع الهجري
- توظيف الأموال في الشريعة الإسلامية

ثانياً ، رؤساء مجلس القضاء الأعلى:

يأتي مجلس القضاء الأعلى في قمة الترتيب القضائي في المملكة العربية السعودية، وله اختصاص قضائي أحياناً، مع الحق الكامل في الإشراف على المحاكم، ونقير المبادئ العامة الشرعية في المسائل التي يراها رير العدل، مع إبداء الطر في مسائل القضاء، ساء على طلب الورير، ومراجعة الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع، أو الرحم، وتأييد القصة^(١) وألومس تولى رئاسة مجلس القضاء الأعلى هو سماحة الشيخ عبدالله ابن حميد .

الشيخ عبد الله بن حميد (١٣٢٩ - ١٤٠٢هـ):

اسمه ونسبه:

العالم الخليل العلامة الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن عبدالرحمن بن حميد.

مولده ونشأته:

ولد في مدينة الرياض عام ١٣٢٩هـ، وفقد بصره في طفولته. وحفظ القرآن الكريم، وتلقى مبادئ التعليم في صغره

ثم قرأ على علماء الرياض، والوافدين عليها في العقده والحديث، والتوحيد، والتفسير، والفرائض، والنحو واللغة، ولازم سماحة الشيخ محمد اس إبراهيم ودرس عليه، وتلمذ على يد الشيخ محمد بن فارس، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، وغيرهم

(١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، لمحمد وهه الرحيلي، ص ٦٦

وظائفه :

- في المحرم من عام ١٣٥٧هـ عيّن الملك عبد العزيز قاضياً في الرياض
- وفي ذي القعدة من عام ١٣٦٠هـ عين قاضياً في سدير.
- وفي آخر عام ١٣٦٣هـ عين قاضياً في بريدة، وأصبح إماماً لجامعها، والمرجع في الإفتاء والتدريس.
- وفي آخر عام ١٣٧٧هـ طلب إعفاءه من القضاء، وتفرغ للتدريس وأقام بريدة حتى عام ١٣٨٤هـ.
- وفي عام ١٣٨٤هـ عيّن المعفور له حلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز رئيساً للإشراف الديني في المسجد الحرام.
- وفي عام ١٣٩٥هـ عيّن حلالة المعفور له الملك خالد بن عبد العزيز رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، وقد كان في ذلك الوقت عضواً في هيئة كبار العلماء، ورئيساً للمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي، وعضواً في المجلس التأسيسي للرابطة.
- وبعد سماحته مثلاً للبراهة في القضاء، وهو صاحب لراسة، وشا ط وهمة وسعة علم.

مؤلفاته :

- ألف العديد من الكتب النافعة مثل :-
- الرسائل الحسان في نصاب الأخوان
- الرد على يسر الإسلام
- غاية المقصود في التنبيه على أوهام ابن محمود.
- بيان الأدلة في إثبات الأهلة.

- هداية الناسك إلى أحكام المناسك.
- كمال الشريعة وشمولها لكل ما يحتاجه البشر.
- الإبداع شرح خطبة حجة الوداع
- إصباح ما توهمه صاحب البسر في يسيره في تحويره دبح الهدي قبل وقت نحره
- دفاع عن الإسلام
- اشتراكية حرام
- حكم اللحوم المستوردة وذبائح أهل الكتاب
- نقد نظام العمل والعمال
- توجيهات إسلامية
- كشف الشبهات
- الدعوة إلى الجهاد في القرآن الكريم والسنة.
- رسالة في حكم التفاض
- لا اشتراكية في الإسلام.
- وفاته،

توفي رحمه الله عليه في العشرين من شهر ذي القعدة من عام ١٤٠٢هـ متأثراً بمرضه في مستشفى الهدا بالطائف، وصلي عليه في المسجد الحرام، وكانت جنازته مشهودة رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته^(١)

(١) ترجمته في: روضة الباطين: ٥٥/٢، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون. ٤٣١/٤ -

٢٤٥، وتاريخ القضاء والقضاء في العهد السعودي: ٢٢١/١ - ٢٢٤.

الشيخ صالح اللحيدان

اسمه وتسببه،

هو الشيخ القاضي صالح بن محمد اللحيدان.

مولده ونشأته،

ولد سماحته بالكبيره بالقصيم عام ١٣٥٠هـ، تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط والثانوي في المدارس النظامية

ثم التحق بكلية الشريعة بالرياض، وتخرج منها عام ١٣٧٩هـ، والتحق بعد تخرجه من كلية الشريعة بالمعهد العالي للقضاء، وتخرج منه في عام ١٣٨٩/٨٨هـ،

وتتلمذ على يدي علماء أفاضل منهم الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ محمد الأمين الشقيطي ووظائفه،

بعد تخرجه من كلية الشريعة تم تعيينه قاضياً، ثم تقلب في عدة مناصب قضائية متعددة

وفي ٣/١٩ ١٤١٣هـ صدر الأمر الملكي رقم ١ بتعيين سماحته رئيساً لمجلس القضاء الأعلى بمرتبة وزير، ولا زال حتى الآن، متعاً الله بالصحة وسماحته عضواً في هيئة كبار العلماء، وهو يمتاز ببعد النظر وعلو الهمة وقوة الشخصية، وعرف عنه الصرامة عند تصديده للقضاء، كما يقوم بالتدريس في المسجد الحرام عند تواجده في مكة^(١)

(١) أخبارة في تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي: ٢٢٥/١ - ٢٢٨.

ثالثاً: رؤساء المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة،

لقد أورد العلامة محمد طاهر الكردي رحمه الله في كتابه «التاريخ القويم لمكة وست الله الكريم»^(١) سرداً لرؤساء المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة مد عام ١٢٠٥هـ في عهد الحكومة العثمانية، وحتى عام ١٣٨٤هـ في عهد الحكومة السعودية أدام الله عمرها، معتمداً في ذلك على ما روده به الشيخ سليمان بن عبيد حيماً كان رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، بحظاً مفرحاً في ١٧/١٠ ١٣٨٤هـ، حيث كان الشيخ طاهر كردي قد استكتبه بحظاً محرراً في ٨ ١٣٨٤هـ سائلاً إياه عن تاريخ إنشاء هذه المحكمة، وعن أسماء قضاتها في العصور السابقة، ليضمن ذلك تاريخه المذكور

وأحابه فضيلته بحظاً مفصلاً ذكر فيه رؤساء المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة مد عام ١٢٠٥هـ وحتى عام ١٣٨٤هـ، وهي السنة التي كان الشيخ سليمان بن عبيد رئيساً لها موثقاً مكتفياً بذكر رئيس المحكمة والسنة التي تولى فيها رئاسة المحكمة، والسنة التي انتهى فيها من رئاسة المحكمة

والتراماً بخطة بحثي هذا، فإني سأورد من هذا الخطاب ما يتعلق بفترة البحث أي منذ عهد المعفور له جلالة الملك عبد العزيز آل سعود بدءاً من عام ١٣٤٣هـ. وأصمى لكل رئيس محكمة أوردته الكردي ترجمة موجزة كما كان عهدي بتراجم رؤساء مجلس القضاء الأعلى وورراء العدل

(١) التاريخ القويم لمكة وست الله الكريم، محمد طاهر كردي: ٤٢١/٣.

قال الكردي « ومن أشهر المحاكم بمكة وأقدمها المحكمة الشرعية الكبرى، ومقرها باب الزيادة، وبها ثلاثة قضاة غير رئيسهم الذي هو رئيس المحكمة وجميع المحاكم مرجعها ديوان واحد يسمى «ديوان رئاسة القضاة»^(١)

من عام ١٢٤٣هـ إلى عام ١٣٤٩هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة فضيلة السيد محمد المرزوقي (١٢٨٤هـ - ١٣٦٥هـ)

اسمه ونسبه:

السيد محمد مرزوقي المكنى بأبي حسين، العالم الأديب ابن عبد الرحمن بن محبوب الحنفي المكي، قدم والده لمكة من مصر في ياف وستين ومائتين وألف مولده ونشأته:

ولد بمكة عام ١٢٨٤هـ، وشأ بها، وحفظ بعضاً من المتون، واحتهد في طلب العلم، لاسيما الفقه، فلارم مفتي مكة الشيخ صالح كمال، وأحد الحوز والمطلق والمعاني والبيان، وعبرها عن السيد بكري شطا، وقرأ على الشيخ حافظ عبد الله الهدي، وعلى الشيخ عبد الحق الهدي

ثم جلس للتدريس بالمسجد الحرام، وولي نيابة القضاء بالمحكمة الكبرى، وصار عضواً بمحكمة التعريرات، وفي بداية حكم الملك عبدالعزيز عيه حالته رئيساً للمحكمة الكبرى، ورئيساً للمجلس الأهلي الاستشاري،

(١) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، محمد طاهر كردي : ٤٢١/٣.

وعصراً بهيئة رئاسة القضاء، ووكيلاً لرئيس القضاء عد غيايه^(١)

من عام ١٣٤٩هـ إلى عام ١٣٥٠هـ تولى رئاسة المحكمة الكبرى بمكة المكرمة فضيلة الشيخ أحمد كماخي^(٢).

أورد العاري في كتابه «إفادة الأنام» تحت عنوان تعيينات في سنة ١٣٤٩هـ أمر جلالة الملك عبد العزيز بإحالة الشيخ محمد المرزوقي أبو حسين رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة على التقاعد بطراً لكبر سبه، وقد عين مكانه الشيخ أحمد كماخي، الذي كان يشغل قاضي المحكمة الشرعية بجدة^(٣).

من عام ١٣٥١هـ إلى عام ١٣٥٧هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة فضيلة الشيخ أحمد قاري^(٤).

-
- (١) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، محمد طاهر كردي : ٤٢١/٣
 (٢) ترجمته في : المختصر من كتاب بشر النور والرهق في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، للشيخ عبد الله مرداد أبو الخير : ٤٠٢-٤٠٣، وانظر: التاريخ القويم : ٤٣٣/٦، إفادة الأنام يذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى: بإتمام الكلام ، لعبد الله بن محمد العاري المكي الحموي، بتحقيقه : ٢٠٦/٥.
 (٣) التاريخ القويم : ٤٣٣/٦.
 (٤) إفادة الأنام يذكر أخبار بلد الله الحرام، للشيخ عبد الله العاري : ٢٤٧/٥.
 وانظر: جريدة أم القري، العدد ٢٩١، ص ٢ لسنة ١٣٤٩هـ. ولم أقف على ترجمة له

الشيخ أحمد القاري (١٣٠٩-١٣٥٩هـ):

اسمه ونسبه:

هو العلامة القاضي أحمد بن عبد الله بن محمد بشير حان القاري

مولده ونشأته:

ولد في مكة المكرمة في عام ١٣٠٩هـ، وشأ وتربى في أحضان والده شيخ القرى الشيخ عبد الله، كما حفظ القرآن على يده

ثم التحق بالمدرسة الصولتية، وتلقى علومه بها، بالإضافة إلى حصوره حلقات التدريس بالمسجد الحرام، وأحد عن علمائه، وأجاره الشيخ بدرالدين الدمشقي حين قدم للحج، وبرع في جميع العلوم الدينية والديوية

وظائفه:

تصدى للتدريس بالمسجد الحرام بعد حصوله على إجازة التدريس بتفوق عظيم، وعقد حلقة دروسه في حصوة باب إبراهيم، وهو في سن مبكرة

- اشتغل مدرساً بالمدرسة الصولتية عام ١٣٣٤هـ

- عين معاوناً أمين الفتوى بمكة المكرمة عام ١٣٣٦هـ.

- وفي عام ١٣٣٩هـ عين عضواً بهيئة التدقيقات الشرعية.

وفي عام ١٣٤٥هـ تولى قضاء جدة، وكان ذلك في أول العهد السعودي

- ثم تولى التدريس والدعوة والإمامة بمسجد عكاشة بجده.

ثم مدرساً بمدرسة الفلاح بجده.

ثم عضواً بمجلس الشورى بمكة المكرمة من سنة ١٣٤٩ - ١٣٥٠هـ

وفي عام ١٣٥٠هـ عين رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة

واستمر حتى عام ١٣٥٧هـ

ثم عين عضواً في رئاسة القضاء (هيئة المير حالياً)، واستمر حتى توفي مؤلفاته.

ألف كتاب «محلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، ألفه على غرار مجلة الأحكام العدلية العثمانية، نسية لتوجيه المعمور له خلال الملث عند العرير آل سعود، فيما فكر في وضع مجلة لأحكام الشرعية يعهد إلى لجنة من حيار علماء المسلمين اختصاصين باستباطها من كتب المذاهب الأربعة المعتمدة^(١) وقد طبع بتحقيق الفاضلان أ د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، وأ د محمد إبراهيم أحمد علي^(٢)

وفاته.

توفي الشيخ أحمد القاري في مساء يوم الأربعاء التاسع من شهر شعبان من عام ١٣٥٩هـ بحي السلامة بمدينة الطائف رحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح جناته^(٣)

من عام ١٣٥٧هـ إلى عام ١٣٦٥هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية

(١) انظر: جريدة أم القري، العدد رقم (١٤١) من المجلد الثاني بتاريخ ١٣٤٦/٢/٢٨هـ

(٢) نشرته تهامة، جده، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

(٣) ترجمته في: مقدمة كتابه: «مجلة الأحكام الشرعية»، وأعلام الحبر محمد علي معربي: ٧/٢، وسير وبرحه بعض عمائد في العرب الربع عشر بهجرة عمر عبدالجبار، ص ٤٤-٤٦، وأعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري لعبد الله المعلمي: ٧٤٤/٢-٧٤٥ ترجمة رقم ١١٥٤

الكبرى بمكة المكرمة فصيلة الشيخ محمد زكي البرزنجي^{١١}

الشيخ محمد زكي البرزنجي،

اسمه ونسبه،

محمد زكي بن أحمد إسماعيل بن ريس العائدين بن علي البرزنجي

مولده ونشأته،

ولد بالمدينة المنورة في عام ١٢٩١هـ، وقرأ على والده في الحو
والصرف والبلاغة والفقه والحديث، واعتنى بالرواية والأحد عن مسدي
المدينة المنورة كالشيخ عبد الغني الدهلوي، والبوصيري، ويوسف السبهي،
ومحمد أمين البطار

كان كثير التردد على مكة المكرمة، واستفاد من السيد حسين بن
محمد الحبشي، واعتمد عليه في الرواية، ثم استقر بمكة المكرمة فيما بعد
وظائفه،

تصدى لتدريس الحديث في مرله في أول زقاق البخارية بالمسيال،
وتعلم على يده الكثير، فمن روى عنه الشيخ حس بن محمد مشاط،
والسيد أمين كشي، والسيد علوي مالكي وأخرون.

- ثم عين قاضي بالمحكمة الكبرى بمكة المكرمة

وفي عام ١٣٥٧هـ عين رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة
واستمر حتى عام ١٣٦٥هـ^{١٢}

التاريخ القويم ٤٣٣/٦

١٢) ترجمته في - أعلام المكيبين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، عبد الله

معصومي ٢/٨٣، ٢/٨٤ ترجمة رقم (٤٣٧)

من عام ١٣٦٥هـ إلى عام ١٣٦٦هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة فضيلة الشيخ محمد يحيى أمان^(١)
 الشيخ محمد يحيى أمان (١٣١٢-١٣٨٧هـ):

اسمه ونسبه :

الشيخ محمد يحيى بن أمان بن عبد الله الكشي الحفي المكي

مولده ونشأته :

ولد بمكة المكرمة عام ١٣١٢هـ، وبعد السابعة عمل على حفظ القرآن الكريم وتحويده، ثم التحق بالمدرسة الصولية، فقرأ فيها العلوم الأدبية والشرعية والحو والصرف والمطق والبلاغة والفقه والتوحيد على الشيخ عيسى رواس، وقرأ على الشيخ أحمد ناصر بن الحو والمطق وفن الماطرة والتوحيد، وعلى الشيخ عبد الرحمن دهان في المعاني والبيان والمطق والحساب، وأحد عن الشيخ أحمد مشتاق في المطق وغيره

ولازم علماء المسجد الحرام، وأحد مهم الفقه وأصوله، والحو والصرف، والمعاني والبيان، وأحاره علماء المسجد الحرام مهم الشيخ أبو حسين محمد المروقي، والشيخ صالح بن صديق كمال وغيرهم

وظائفه :

- عمل مدرساً بالمسجد الحرام

عمل مدرساً بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة للحو والصرف والفقه وأصوله والتوحيد.

(١) التاريخ القويم : ٤٣٣/٦

عين رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة في عام ١٣٦٥هـ لمدة عام.

مؤلفاته ،

- شرح على متن الشيخ عمر السقايطي في الفقه الحنفي
- التيسير شرح منظومة التفسير
- تهذيب الترغيب والترهيب (مختصر)
- نزهة المشتاق شرح اللمع في أصول الفقه للشيرازي.
- فتح العليم الشافي على أصول الشافعي

وفاته ،

توفي بمكة المكرمة في عام ١٣٨٧هـ رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه
فسيح جناته^(١)

(١) ترجمته في: اعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، لعبدالله المعلمي. ١/٣٢٠-٣٢١

من عام ١٣٦٧هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة
فصيلة الشيخ سالم شفي^(١)

الشيخ سالم شفي (١٣٠٦-١٣٧٣هـ):

اسمه ونسبه :

الشيخ سالم بن عبد الحميد بن عبد اللطيف شفي.

مولده ونشأته :

ولد بمكة المكرمة في عام ١٣٠٦هـ ونشأ بها، وأحد عن الشيخ
أسعد بن حمد دهان، والشيخ عبد الرحمن بن أحمد دهان، والشيخ
عبد القادر صابر، والشيخ أكر الأفغاني، والشيخ عبد الرحمن الهدي،
والشيخ مشتاق أحمد الكاهوري، والشيخ محمد المروقي وغيرهم
وتلقى عن غيرهم من علماء المسجد الحرام الدين لأمرهم في
حلقاتهم ودروسهم، ونحرح من المدرسة الصولتية سنة ١٣٣٠هـ

وظائفه :

- عمل مدرساً بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة
- عمل مدرساً بالمدرسة الراقية بمكة المكرمة
- عمل مدرساً بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة
- عمل مدرساً بالمسجد الحرام، وكانت له حلقة في الحصوة التي أمام باب
المحكمة

- عين رئيساً للمحكمة المستعجلة في عهد الشريف حسين.

- عين قاضياً بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة.

(١) التاريخ القويم ٤٣٣/٦٠.

- عين وكيلاً لرئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة.

ولم نشر مصادر ترجمته التي وقفنا عليها أنه تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، فلعل ورد خطأ في الخطاب الذي كتبه فضيلة الشيخ سليمان بن عبيد إلى الشيخ محمد طاهر كردي، والذي صممه كتابه عن ممن تولوا رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، أو أنه ورد خطأ في كتاب الشيخ محمد طاهر كردي، فالتأنيب أنه كان وكيلاً لرئيس المحكمة ولم يصل إلى رئاستها.

وهذا ليس قدحاً فيه، وإنما توثيق لفترة تاريخية تصدياً لها، والمترجم من خيار الناس فهو عالم تصدى للتدريس في المسجد الحرام، وكان ممدوح السيرة والسريرة وفاته،

توفي بمكة المكرمة عام ١٣٧٣هـ وعمره ٦٧ سنة، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته^(١)

في عام ١٣٦٧هـ إلى عام ١٣٧١هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة فضيلة الشيخ عبد الحميد حديدي^(٢)

لم أقف له على ترجمة.

(١) ترجمته في: سيرة وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة لعمر عبدالجبار ١١٣-١١٥، وأعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر للهجرة، لعبد الله المعلمي: ١/٥٦٦-٥٦٧ ترجمة رقم ٨٩٥.

(٢) التاريخ القويم ٤٣٣/٦.

من عام ١٣٧١هـ إلى عام ١٣٨٣هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة فضيلة الشيخ عبد الله بن دهيش^(١) والدنا الشيخ عبد الله بن دهيش (١٣٢٠-١٤٠٦هـ).
اسمه ونسبه :

فضيلة العالم العلامة والدنا الشيخ عبد الله بن عمر بن عبد الله بن دحييل الله بن دهيش بن عبد الله بن دهيش بن علي بن سليمان بن دهيش ابن عبد الله الشمرى من آل ويار من عبدة من شمر.
مولده ونشأته :

ولد في ٢٠ من ذي الحجة عام ١٣٢٠هـ في مدينة الهفوف بالأحساء، توله والده بالرعاية والتعليم، فأشأه على حفظ القرآن الكريم، فحفظه ولم يتجاوز الناية عشرة من عمره، ثم تعلم القراءة والكتابة على يد الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن غيث ، وتعلم الخط على يد علي بن ربيع من أهل الأحساء.

ثم أحد الشيخ عبد الله يلارم حلقات العلم في مسجد البراحة بمحلة الماحد في الأحساء، وتعلم على يد قاصي الأحساء آنذاك الشيخ عيسى بن عبد الله العكاس

وفي عام ١٣٣٨هـ سافر إلى الهد لدراسة الحديث السوي الشريف على يد مشاهير علمائها أمثال الشيخ بدير حسين ، والشيخ صديق حسن خان، والشيخ شريف حسين ، والشيخ محمد بشير ، وأحد عنهم الأسايد المتصلة ، ودرس الكثير من الكتب المعتمدة في الحديث السوي وفي رجال الحديث

(١) التاريخ القويم : ٤٣٣/٦

ثم عاد من الهد إلى الدوحة في قطر في أوائل عام ١٣٤٠ هـ،
فدرس على يد الشيخ محمد بن مانع، ومكث هناك عدة شهور، وعاد إلى
الأحساء في منتصف عام ١٣٤٠ هـ ولزم الشيخ عبد العزيز بن
عبد الرحمن بن ناصر بن بشر قاضي الأحساء، فقرأ عليه الكتب المعتمدة في
مذهب الإمام أحمد بن حنبل

ولزم في نفس الوقت الشيخ أحمد بن عبي بن عرفج، والشيخ
محمد بن حسين بن عرفج من علماء الأحساء، فأحد عنهم علم الفرائض
والمناسك

وفي أوائل عام ١٣٤٣ هـ سافر إلى الرياض لمواصلة تحصيله العلمي،
فحضر دروس الشيخ حمد بن فارس، والشيخ سعد بن أحمد بن عتيق،
والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ سليمان بن سحمان،
والشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، ومكث رحمه الله في الرياض
حوالي الستين ينقل بين حلقات الدرس من شيخ لشيخ .

وعاد للأحساء لملازمة والده أثناء مرضه، ومكث بها من عام
١٣٤٥ هـ وحتى بداية عام ١٣٤٧ هـ، وكان أثنائها يحضر دروس الشيخ
عبد العزيز بن بشر في مسجده صباحاً ومساءً وكان يقوم بالإمامة والخطابة
في مسجد الإمارة بالكوت

وفي بداية عام ١٣٤٧ هـ سافر مرة أخرى للرياض، وأحد في ملازمة
الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وعهد إليه الشيخ محمد بن إبراهيم
بمعدة طلاب العلم وتولي تدريسهم.

وفي ذي القعدة من عام ١٣٤٧ هـ سافر إلى مكة المكرمة ودرس فيها

على يد الشيخ محمد الشاوي، وعلى الشيخ عبد الله بن سليمان بن بليهد
ثم سافر للمدينة المنورة ، وبها درس على يد علماء المسجد السوي
الشريف حتى نهاية عام ١٣٤٨هـ.

وفي أوائل عام ١٣٤٩هـ عاد للرياض ، وأحد في ملازمة الشيخ
محمد بن إبراهيم آل الشيخ مرة ثانية، واستمر حتى بداية عام ١٣٥١هـ.
وكان يتولى الاستماع للطلاب الدارسين على يد الشيخ محمد بن إبراهيم،
ثم يتولى إعادة الدرس عليهم، فكان الشيخ محمد بن إبراهيم يبيد في
سماع حفظ الطلاب، وحصل على إجازة علمية من سماحته، كما حصل
على إجازات علمية من مشايخه كثر.
وظائفه :

- إمام وخطيب جامع الأمارة الكبير بالأحساء في عام ١٣٤٥هـ.
- رئاسة المحكمة الشرعية في الأحساء في ١٣/١/١٣٥١هـ.
- رئاسة المحكمة الشرعية في حائل بموجب الأمر الملكي رقم ١٩ ١ ٣٣
وتاريخ ١٤/١٠/١٣٥٩هـ.
- معاون لرئيس هيئة التمييز بمكة المكرمة بموجب الأمر الملكي رقم
٧٤/٨٨٠٧ ع م بتاريخ ٧/٧/١٣٦٠هـ.
- معاون لرئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحجاز بحاجب
عمله كمعاون لرئيس هيئة التمييز بموجب القرار الملكي رقم ٨٢٤٥ في
٢٨/٦/١٣٦١هـ.
- وبحاجب ما ذكر كلف بتوليته التدريس في المسجد الحرام بأمر سماحة
رئيس القضاء رقم ٤٣٠٤ بتاريخ ٨/١٠/١٣٦١هـ.

- وعصواً في مجلس المعارف بموجب الأمر الملكي رقم ١٢٣٧٠ وتاريخ ١٣٦٣/١٠/٢٨ هـ.
- ثم عين رئيساً لمحاكم الرياض في شوال عام ١٣٦٣ هـ واستمر حتى عام ١٣٦٥ هـ.
- وفي شوال عام ١٣٦٥ هـ عين رئيساً لمحكمة الخبر
- وفي رمضان عام ١٣٧١ هـ صدر الأمر الملكي الكريم رقم ٧٢٥٠٠١١٢ بتعيينه رئيساً للمحاكم الشرعية في مكة المكرمة مع تدقيق أحكام وقرارات المحاكم المستعينة في مكة المكرمة، واستمر حتى تاريخ ١٣٨٣/٤/٢٧ هـ.
- ثم نقل عصوا برئاسة القضاة في الرياض.
- وفي ١٥ ٢ ١٣٨٤ هـ أحيل للتقاعد بناءً على طلبه ليتفرغ للبحث والتأليف.
- مؤلفاته،
- لفضيلته عدة كتب من تأليفه وتحقيقه كالتالي:
- ١ تحقيق «كتاب المناقلة بالأوقاف وما فيها من الاختلاف» لابن قاضي الجبل، طبع عام ١٣٨٦ هـ بمطابع الأصفهاني بجدة
 - ٢ التصحيح والتعليق على كتاب «معني ذوي الفهم عن الكتب الكثيرة في الأحكام» للشيخ يوسف بن عبد الهادي المقدسي الحلي، وطبع على نفقة دار الأفتاء في مطابع شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر في جدة عام ١٣٨٨ هـ
 - ٣ تحقيق كتاب «سير الحيات إلى علم الطلاق بالثلاث» للشيخ يوسف

- ابن حسر بن عبد الرحمن بن عبد الهادي، طبع وشر مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة عام ١٣٩٨هـ.
- ٤- تأليف كتاب «القضاء» ، وطبع في مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.
- ٥- كتاب «الأصواء والشعاع على كتاب الإقناع» ، وطبع في عام ١٤١٩هـ بمطابع النهضة الحديثة بمكة
- ٦- كتاب «تفسير سورة الفاتحة» ، نشر مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.
- ٧- كتاب «الطهارة» ، نشر مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.
- ٨- كتاب «الماسك» ، نشر مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.
- ٩- كتاب في العقيدة ،
- ١٠- كتاب في التوحيد،
- ١١- كتاب تحرير مسائل الخلاف على
- ١٢- كتاب «التعليق الحاوي» ،
- ١٣- المعاملات الشرعية
- ١٤- كتاب «الكافي»
- ١٥- كتاب في الشفعة

١٦ - وكثير من المقالات والدراسات في الصحف والمجلات المتخصصة
دروسه وتلاميذه :

كان فصيله محباً لتعلم وتعليمه، وكانت له حلقات تدريس في
الأحساء وفي الرياض وفي مكة وتلمذ على يده عدد كبير من طلاب
العلم الذين أصبحوا فيما بعد من علماء البلاد، ومنهم :

١- الشيخ سعد بن عبد الله بن حجر البواردي

٢- الشيخ محمد الصايز

٣- الشيخ إسماعيل بن عبدالرحمن السماعيل ابن خاله.

٤- الشيخ أحمد بن محمد البريك.

٥- الشيخ عبد الله بن حسن الزين.

٦- الشيخ حسن بن محمد الوهيبي

٧- الشيخ عبدالرحمن بن عبد الله الزلال

٨- الشيخ أحمد بن عبد اللطيف يحيى

٩- الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن أحمد العامر.

١٠- الشيخ عبداللطيف العديل

١١- الشيخ عبدالعزيز السويلم

١٢- الشيخ مشاري بن حسين

١٣- الشيخ عبدالعزيز بن يحيى يحيى

١٤- الشيخ حامد بن محمد العباد

١٥- الشيخ عبد الملك بن داود من أهل اليمن

١٦- الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير

١٧- أولاده .

وفاته:

توفي رحمه الله بعد عصر يوم الأحد التاسع من شهر جمادى الأولى من عام ١٤٠٦هـ، وصلى عليه في المسجد الحرام، ودفن بمقابر العدل في مكة المكرمة وحضر جنازته جمع عفير من العلماء ومحبيه، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته^(١).

(١) مصادر ترجمته: رهر الخمائل في تراجم علماء حائل للشيخ علي الهدي: ص ٢٦-٢٧، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون للشيخ عبد الله البسام: ٣٤٤/٤-٣٦٠، وتاريخ القصاء والقصاء في العهد السعودي لعبد الله الزهراني: ١٥٦/٤-١٦٢، والعقبة الإسلامية في عهد الملك عبد العزيز من عام ١٣١٩-١٣٧٣هـ لعبد العزيز الحجيلان: ٢٤٢-٢٥١، وادبا تراجم النخبة من العلماء والمشايخ لسور الإسلام بن حمفر: ص ١٨-٢٢.

من عام ١٣٨٣هـ إلى عام ١٤٠٠هـ تولى رئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة فضيلة الشيخ سليمان بن عبيد^(١)

الشيخ سليمان بن عبيد (١٣٢٧-١٤١٦هـ).

اسمه ونسبه :

الشيخ سليمان بن عبيد بن عبد الله بن عبيد بن رشيد بن رشود بن سالم آل سُمَي بن ذريح فرح الحميصي، وهم عشيرة تشمل عدة أسر من بطن بلخير ويرجعون إلى بني عمرو أحد قبائل بني تميم.
مولده ونشأته :

ولد في المكبرية عام ١٣٢٧هـ، وقدم إلى الدائع في سن التمييز، وقرأ في كتابها، وشرع في القراءة على قاصي الدائع الشيخ محمد بن علي السحياني، والشيخ محمد بن علي آل سلامة،

ثم انتقل إلى مدينة بريدة فقرأ على الشيخ عبد الله بن محمد آل سليم، والشيخ عمر بن محمد آل سليم

ثم سافر إلى الرياض عام ١٣٤٥هـ فدرج حلقة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

ودرس على يد الشيخ سعد بن عتيق، وعلى الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ

وفي آخر عام ١٣٤٦هـ عاد إلى الدائع فواصل تعليمه على أيدي علماء القصيم مثل الشيخ عبد الله بن محمد بن سليم، والشيخ عمر بن محمد بن سليم

(١) التاريخ القويم . ٤٣٤/٦، وقد ذكر نهاية عمل فصلته برئاسة المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة في عام ١٤٠١هـ وهو خطأ.

وفي عام ١٣٥١هـ عاد للرياض فدرس مرة أخرى على يد الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ وعلى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مرة ثانية.

وفي عام ١٣٥٨هـ رجع إلى البدائع وواصل دراسته على الشيخ عمر ابن سليم

وقد تنمذ على يده الكثير من طلاب العلم، منهم الشيخ محمد السليمان الذيب، والشيخ أحمد العلي الحميدان، والشيخ عثمان أحمد الحقل، وغيرهم الكثير وظائفه،

- عين قاصياً في بلدة الرنمي من ١٣٦٠/٤/٢٤هـ إلى ١٣٦٩/١/١هـ
- ثم انتقل إلى قضاء النجمة وسدير من ١٣٦٩/١/١هـ إلى ١٣٧٢/١/٣٠هـ

وفي ١٣٧٢/٢/٢٢هـ انتقل من القضاء إلى التعليم، فعين مساعداً لمدير المعارف في المملكة لمدة عام واحد.

ثم عاد إلى سلك القضاء مرة ثانية فعين رئيساً لحاكم الطهران في ١٣٧٣/٣/٢٨هـ، واستمر بها حتى ١٣٧٦/٢/٢هـ

كلف بالإضافة إلى رئاسة قضاء الطهران بالإشراف على هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمطقة الشرقية.

في ١٣٧٦/٣/١٢هـ عين عضواً في دار الأفتاء بالرياض حتى ١٣٧٦/١٠/٢٥هـ

وفي ١٣٧٦/١٠/٢٥هـ عين رئيساً لحاكم الرياض، واستمر بها لمدة خمس سنوات

- وفي عام ١٣٨١هـ عين رئيساً لحاكم عيزة لمدة ثلاث سنوات.
وفي عام ١٣٨٣هـ عين رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة واستمر بها ثمانية عشر عاماً حتى ١٤٠٠/٨/١٨هـ.

وفي ١٨، ٨، ١٤٠٠ هـ عين رئيساً عاماً لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بمرتبة وزير

- وفي ١٣/٤/١٤٠٩ هـ أحيل إلى التقاعد بناءً على طلبه.

وكان في أثناء عمله بالقضاء وفي رئاسة الحرمين عصبواً في مجلس القضاء الأعلى ، وعصبواً في هيئة كبار العلماء ، وقد تقلد وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى من حادام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

مؤلفاته :

قام فصيلته بتأليف بعض الكتب منها:

١ - تحفة الصبح بشرح عرامي صحيح ، شرح فيه قصيدة عرامي صحيح في مصطلح الحديث .

٢ - شرع في إعداد تاريخ يتدئ من هجرة الرسول ﷺ إلى وقته ولم يكمله

٣ - وضع فلماً لسروح الشمسية بدورتها على الشهور القمرية لعرض المملكة العربية السعودية، يبدأ من عام ١٣٤١ هـ وحتى عام ١٤٠٠ هـ

وفاته :

توفي فصيلته في صباح يوم الثلاثاء ٥/٢ ١٤١٦ هـ عن عمر يناهز

التاسعة والثمانين عاماً في مستشفى الهدا بالطائف، وصلى عليه المعرب في المسجد الحرام، ودفن في مقبرة العدل بمكة المكرمة رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته^(١)

(١) ترجمته في - علماء نجد خلال ثمانية قرون للشيخ عبد الله البسام: ٣٥٨/٢-٣٦١،

وتاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي لعبد الله الرهاتني: ١٤٧/٤-١٥٥.

الشيخ الدكتور عبد الملك بن دهيش

اسمه ونسبه :

الشيخ عبد الملك بن الشيخ عبد الله بن عمر بن عبد الله بن دحيل الله
ابن دهيش بن عبد الله بن دهيش بن علي بن سليمان بن دهيش بن عبد الله
الشمري.

مولده ونشأته :

ولد في مدينة حائل ، ونشأ في بيت والده على أسس إسلامية قوية ،
فكان ملارماً له مد صعره في دروسه وحلقات العلم التي كان يعقدها
-رحمه الله-.

تعليمه :

تلقى تعليمه الابتدائي بالأحساء ، ثم الخبر ، ثم بالمدرسة الرحمانية
بمكة المكرمة

أنهى الدراسة المتوسطة والثانوية في المعهد العلمي السعودي بمكة
المكرمة

حصل على بكالوريوس الشريعة من كلية الشريعة والدراسات
الإسلامية بمكة المكرمة عام ١٣٨٢هـ

نال درجة الماجستير عن تحقيقه لكتاب (أحبار مكة في قديم الدهر
وحديثه) للإمام محمد بن إسحاق الفاكهي.

نال درجة الدكتوراة عن أطروحته المقدمة بعنوان «الحرم المكي
الشريف والأعلام المحيطة به، دراسة ميدانية، تاريخية، فقهية»

نال درجة الأستاذية، بمجموعة من الأبحاث أهمها أطروحته المقدمة
بعنوان: (مصطلحات الفقه الحنبلي).

مشايخه الذين درس عليهم :

درس علي والده الشيخ العلامة عبد الله بن عمر بن دهيش، والشيخ عبد الله حياط ، والشيخ يحيى أمان، والشيخ حسن مشاط، والشيخ أحمد علي أسد الله. والشيخ علي الهدي وهم من رحلات القضاء والعلم بمكة المكرمة

الأجازات التي حصل عليها :

حصل على إجازة علمية من والده في رواية الحديث الذي تلقى إجازات عن مشايخه صديق حان، وشريف حسين، ومحمد بشير، وغيرهم وحصل على إجازة في الحديث السوي من الشيخ أبو الحسن علي الحسيني الندوي، وحصل على إجازة في رواية كتب الحديث من الشيخ سيد صبحي البدري السامرائي، وإجازة في رواية الحديث وعلومه من الشيخ عبد الله بن الصديق من المغرب، وإجازة في الحديث وعلومه من الشيخ محمد بن ياسين القاداني من علماء الحرم المكي.

الشهادات التي حصل عليها :

حصل على شهادة تقدير من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله في عام ١٤٠١هـ على دوره في نشر العلم وإدارة الفكر النافع المقيد

حصل على شهادة تقديرية لأعماله في الفكر الإسلامي ودراساته عن البلد الحرام من سوق الفسطاط للشعر والقدر بمصر.

حصل على الرمالة الفخرية لعام ١٩٩٥م لرابطة الأدب الحديث من فحامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

العمل الوظيفي ،

أ - في سلك التعليم:

عمل مدرساً بالمدارس المتوسطة بوزارة المعارف بمكة المكرمة متدباً
عام ١٣٨٠هـ.

ب - في سلك القضاء:

ملازماً قصانياً بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة عام
١٣٨١هـ

ثم قاصياً بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة عام ١٣٨٢هـ
ثم مساعداً للرئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة
١٣٩٨ - ١٤٠٠هـ

ثم رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة ١٤٠٠ -
١٤٠١هـ

ج - في شئون الحرمين:

- نائباً للرئيس العام لشئون الحرم السوي الشريف بالمرتبة الممتازة بأمر
ملكي كريم عام ١٤٠١هـ.

د - في تعليم البنات:

رئيساً عاماً لتعليم البنات بالمملكة العربية السعودية بمرتبة وزير بأمر
ملكي منذ عام ١٤١٠هـ حتى تاريخ ١٤١٦/٣/٢هـ

مشاركاته في المؤتمرات والندوات واللجان ،

عصراً في لجنة اختيار وانتقاء كُتّاب العدل بالمنطقة الغربية بعد
صدور نظام القضاء سنة ١٣٩٠هـ

- مثل المملكة العربية السعودية في المؤتمر العالمي للأحداث الذي انعقد في مدينة لندن سنة ١٣٩٦هـ.
- شارك في المحادثات التي حرت بين أعضاء مجلس القضاء الأفغاني ووزير العدل السعودي بمدينة الطائف سنة ١٣٩٦هـ.
- عصوا بالمؤتمر العالمي الأول لتلاوة القرآن الكريم وتجويده المعقد بمكة المكرمة سنة ١٣٩٩هـ .
- عصوا ممثلاً لوزارة العدل في مجلس الأوقاف بمكة المكرمة
 - عضواً في مجلس إدارة الجمعية الخيرية بمكة المكرمة.
 - عصوا في لجان تقدير أصرار السيول بمكة المكرمة من عام ١٣٨٢هـ حتى ١٤٠١هـ
 - عصوا في لجنة تحديد زكاة المواشي بالمنطقة الغربية.
 - مثل المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي المعقد في الأزهر الشريف بالقاهرة، وتقلد وسام العلوم من قبل فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية
 - رئيساً للمجلس الأعلى لكليات البسات بالمملكة العربية السعودية
 - رئيساً أعنى للمجلس العلمي لكليات البسات بالمملكة
 - عصوا في اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية
 - عصوا للمجلس الأعلى للتعليم العالي والجامعات في المملكة
 - عصوا للمجلس الأعلى لجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
 - عصوا للمجلس الأعلى لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
 - عضواً في مجلس إدارة مبرة شهداء الحرم المكي الشريف.
 - عصوا في مجلس إداره جريده الندوة التي تصدر في مكة المكرمة

عصوا في مجلس المستشارين بموسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة
عصوا في جمعية التاريخ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ترأس اللقاء الأول لمسئولي الرئاسة العامة لتعليم البنات، ومدراء
التعليم، المعقد في الرياض، وألقى كلمة الافتتاح كما ترأس بعض
الجلسات الخاصة بهذا اللقاء.

عصوا مشاركاً بحث وكلمة في مؤتمر المملكة العربية السعودية في
مادة عام بالرياض

رئيساً للجلسة الثامنة للدعوة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة
والإرشاد والتي بعنوان (مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية)
شارك في الإحتفال السنوي لتلاوة وتوحيد القرآن الكريم بالمملكة في
جمادى الأولى ١٣٩٩هـ .

- شارك في المؤتمر الإسلامي السوي لجامعة الإسلامية في بغلاديش
في جمادى الثانية ١٤٠٤هـ.

شارك في المؤتمر الرابع للسيرة والسنة السوية في الأهر الشريف
بمصر في ذى الحجة ١٤٠٤هـ .

شارك في المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة السوية في الأهر
الشريف بمصر في صفر ١٤٠٦هـ.

شارك في اجتماع هيئة التبرعات لأفغانستان بالمطقة الغربية بالمملكة
شارك في المؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية بالأهر
الشريف بمصر في رجب ١٤٠٨هـ .

شارك في لحان سعودية فلسطينية لجمع التبرعات لدعم إنشفاة
الشعب الفلسطيني بالمملكة في رمضان ١٤٠٨هـ.

أحد الباحثين العرب المكلفين بإعداد موسوعة «اعلام العلماء العرب

- والمسلمين» مكلماً من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
عصو الهيئة الاستشارية العليا لمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية
ببدي بدولة الإمارات العربية المتحدة
- عصو مجلس جمعية تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة
شارك ببحث عن حدود الحرم في جامعة الملك سعود بالرياض في
شعبان عام ١٤٢٢هـ.
- شارك في ندوة الحج العلمية الكبرى لمركز خادم الحرمين الشريفين
لأبحاث الحج في جامعة أم القرى بحث عن أعلام الحرم المكي،
وترأس الجلسة الثانية للندوة في دي القعدة عام ١٤٢٢هـ
- تكليف من دارة الملك عبدالعزيز بالرياض حقق كتاب «إفادة الأنام
بأخبار بلد الله الحرام» محمد بن عبد الله غازي، في عشر مجلدات.
- عضواً باللجنة الاستشارية لمجلة الحج والعمرة.
- أشرف على رسالتي ماجستير لطالبي من أكاديمية نايف العربية
للعلوم الأمنية بالرياض، إحداهما بعنوان «العقوبة التعزيرية لحريمة
الربا في الفقه الإسلامي»، والأخرى بعنوان «الأحكام الخاصة بالجرائم
والعقوبات في بلد الله الحرام».
- عصواً في المجلس الاستشاري الدولي لمؤسسة الفرقان للتراث
الإسلامي
- عصو الهيئة العلمية الاستشارية لمجلة السحوت الفقهية المعاصرة
بالرياض بالملكة العربية السعودية
- شارك ببحث عن حدود المشاعر المقدسة (منى-مزدلفة-عرفات)
بدارة الملك عبدالعزيز بالرياض، بمناسبة احتيار مكة المكرمة عاصمة
للتقافة الإسلامية لعام ١٤٢٦هـ

- شارك ببحث بعنوان (أعلام الحرم المكي الشريف دراسة تاريخية، موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة التي تصدر عن دار الفرقان ، مناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ١٤٢٦هـ

تقرر تكريمه من قبل مجلس إدارة جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، لما بذله من جهود علمية وإنسانية في تحقيقه لأهميات الكتب والمخطوطات وخاصة جهوده في تحقيق أهميات كتب التاريخ المكي المخطوط، وذلك في دولة الكويت بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٤٢٦هـ .

المشاركة ببحث بعنوان (القضاء في مكة المكرمة قديماً وحديثاً) بالندوة الكبرى (مكة المكرمة عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ١٤٢٦هـ - المنظمة من قبل جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهو الذي نحن بصددده الآن

نشاطه العلمي،

أولاً - المؤلفات:

- ١ - صَفَ بحثاً بعنوان « الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به » ، ويعد هذا أول دراسة تاريخية وميدانية في هذا المجال .
- ٢ - صنف كتاباً عن «المشاعر المقدسة» بمكة المكرمة اسمه حدود وأحكام المشاعر المقدسة (مني - عرفات - مزدلفة) يبين فيه حدودها وأحكامها

- ٣ - صف كتاباً سماه «المهج الصقهي العام لعلماء الحائلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم» اعتمد فيه علي علماء الحائلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم ويقع في مجلد واحد.
- ٤ - صف بحثاً عن «تعليم البنات في المملكة العربية السعودية» في مجلد واحد

٥ - THE HOLY SHRIFE OF MAKK & THE BOUNDARY MARKSSURROUNDING IT: A HISTORICAL & FIELD STUDY .

وهو ترجمة لكتابه «الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به»

ثانياً - التحقيقات:

- ٦ - حقق كتاب «أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه» للفاكهي في ستة مجلدات وطبع طبعين.
- ٧ - حقق كتاب «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» للإمام ابن كثير في إثني عشر مجلداً
- ٨ - حقق كتاب «الأحاديث المختارة» للمقدسي في ثلاثة عشر مجلداً، وطبع طبعين.
- ٩ - حقق كتاب «المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح» للدمياطي وطبع سبعة عشرة طبعة
- ١٠ - حقق كتاب «معوية أولى السهي شرح المستهي» لابن الحار الفتوحى الحنبلى، في ١٢ مجلد، والمجلد الـ ١٣ خاص بمعجم الألفاظ المقهية
- ١١ - حقق كتاب «المتع في شرح المقنع» للشيخ زين الدين أبي البركات المحيى ابن عثمان بن أسعد بن المحيى التوحى المصرى الدمشقى الحنبلى (٦٣١-٦٩٥هـ) في ستة مجلدات.

- ١٢ حقق كتاب « شرح الرركشي علي محتصر الخرقى » فى أربعة مجلدات .
- ١٣ حقق كتاب « المستوعب » لصير الدين السامرى الحلبى فى ثلاثة مجلدات
- ١٤ حقق كتاب « إرشاد أولى النهي لدقائق المنتهى » لشيخ مصور بن إدريس السهونى الحلبى (ت ١٠٥١هـ) وهو حاشية علي متن المنتهى قبل أن يشرحه، ويقع فى مجلدين.
- ١٥ حقق كتاب « فتح الملك العزيز بشرح الوجيز » لعلي بن عبد الحميد البعدادى، فى أربع مجلدات.
- ١٦ حقق كتاب « الواضح فى شرح محتصر الخرقى » لسور الدين عبد الرحمن ابن عمرو أبى القاسم بن على بن عثمان الصريز (ت ٦٨٤هـ)، فى خمسة مجلدات .
- ١٧ حقق كتاب « رؤوس المسائل » للهاشمى علي مذهب الإمام أبى عبدالله أحمد بن حنبل، فى مجلدين.
- ١٨ حقق كتاب « الدر الكمين بديل العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين » ، لنجم الدين بن فهد، فى مجلدين.
- ١٩ علق على كتاب « وظائف شهر رمضان » ، لابن رجب الحلبى
- ٢٠ حقق كتاب « أخبار مكة وما حاء فيها من آثار » للأردقى، فى مجلدين.
- ٢١ حقق كتاب « تحصيل المرام فى أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام »، محمد بن أحمد بن سالم المكي المعروف بالصاع فى مجلدين

٢٢ حقق «مسند أبي هريرة» للإمام ابن كثير الدمشقي في مجلد واحد.

ثالثاً - كتب تحت الطبع:

٢٣ كتاب «رؤوس المسائل الخلافية» لأبي المواهب الحسين بن محمد العكبري في مجلدين

٢٤ كتاب «إفادة الأنام بأحبار بلد الله الحرام» لمحمد بن عبد الله غاري، في سبع مجلدات

٢٥ - كتاب «الخواوي في الفقه الحنبلي» للعبد لياني

٢٦ كتاب «بلوغ القرى بأحبار أم القرى» لابن فهد في مجلد

٢٧ كتاب «حسن القرى في أودية أم القرى» لابن فهد في مجلد

٢٨ - كتاب «رموز الكنوز» للرسماني في عشر مجلدات.

٢٩ أصدر علي بققته كتاب «التاريخ القويم لمكة والحرم الكريم» بعد أن صححه وقدم له في ثلاث مجلدات بدلاً من (٦ أجزاء).

له العديد من المقالات العلمية المنشورة في الصحف والمجلات العلمية المتخصصة

فيكون جملة ما صدر له حتى تاريخه (١٢٠) مائة وعشرين مجلداً.

الخاتمة

من يدرس تاريخ القضاء في المملكة العربية السعودية يستشعر عظم هذه الدولة منذ عهد مؤسسها جلالة المعمر له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيب الله ثراه.

لقد كان أول أمر سلطاني يصدره الملك عبد العزيز بعد توحيد البلاد السعودية عام ١٣٤٣هـ نصه «أن الأمر في البلاد المقدسة شوري بين المسلمين، وأن مصدر الشريع والأحكام لا يكون إلا من الكتاب والسنة والفقه»^(١)

وما أوحى العباد إلى الحكم بشرع الله، وهو التشريع المثالي المحكم والعام والخالد، الذي أتى بالمبادئ الخلقية والتشريعية التي تسمو بالإنسان إلى أعلى درجات الكمال مع تيسير حفظه وفهمه وتطبيقه قال تعالى ﴿إِنْ لِلَّهِ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْفُحْشَى يَعْطِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^٢

والخالد لأنه اشتمل على مقومات الخلود، حيث جاءت مبادئه الأساسية شاملة كاملة للتطبيق في كل زمان.

ومن هذا المطلق قامت المملكة العربية السعودية على العدل الذي يعد قيمة من القيم الإسلامية العليا، الذي يشيع الطمأنينة، ويشتر الأمن، وينمي الثروة، ويزيد في الرخاء

وحتى يتحقق العدل لابد أن يكون نابع من أرادة الحاكم، وهذا ما

(١) حريدة أم القرى عدد ١١ تاريخ ١٥ ٥ ١٣٤٣هـ

(٢) سورة فصل آية ٩٠

تحقق للمعذور له الملك عبد العزيز ، فمن أقواله رحمه الله وبلاعاته لرعاياه
 * «إن من كانت له مظلمة على كائن من كان، موطئاً أو غيره، كبيراً أو
 صغيراً، ثم يحفي ظلامته ، فإنما إنمه على نفسه»

* إن من كانت له شكاية، فقد واصل على باب دار الحكومة صندوق
 للشكايات، مفتاحه لدى جلالة الملك، فيصع صاحب الشكاية شكايته
 في ذلك الصندوق، وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكي أي أذى
 بسبب شكايته المحقة»

* إن باب العدل مفتوح للجميع على السواء، والناس كلهم ، كبيرهم
 وصغيرهم، أمامه سواء حتى يبلغ الحق مستقره».

وغير ذلك من الأقوال التي تدل على حرصه على العدل وإقامة
 شرائع الإسلام .

ومن أهم وسائل تحقيق العدل هو إيجاد نظام قضائي يحظى
 بالاهتمام، وأن يجعل حراً من تعاليم الأمة، وأن يكون ركيزة من ركائزها
 التي لا بد منها ولا غنى عنها، وهذا ما تقوم به المملكة العربية السعودية مد
 نشأتها.

وأما بحمد الله ومنه قد انتهيت من بحثي هذا « القضاء في مكة
 المكرمة قديماً وحديثاً » ، مستعيناً بالله عز وجل ، ثم بدراساتي النظرية،
 وممارساتي العملية لمهنة القضاء والتي امتدت إلى ما يزيد عن العشرين عاماً
 وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أ.د. عبد الملك بن دهيش

الصفحة	الآية	السورة
٨	﴿يَدْعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	البقرة ١١٧
٨	﴿وَإِذَا قُضِيَتْهُمَا سَأَلَكَ بِمَا سَأَلْتَهُمَا﴾	٢٠٠
٤٢، ٤٠	﴿وَيَسْتَشْهِدُونَ شَاهِدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا رِجَالًا فَأَمْثَلُ مِنْهُنَّ امْرَأَتَانِ﴾	٢٨٢
٤٠	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾	نساء ٣٤
١٩	﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾	٥٨
١٨، ٩	﴿فَإِنْ وَرَيْكَ لَا يَأْمُرُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا سَلَامًا﴾	٦٥
٨٦	﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ حَصِيمًا﴾	١٠٥
٣١	﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُمُ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَنُمَ بَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْذِرْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِسَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾	١٤١
١٨	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾	المائدة ٤٢
١٣	﴿وَكَيفَ يَحْكُمُونَكَ وَعَدْتُهُمْ لِنُورَةٍ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾	٤٣
١٠	﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	٤٧
٨٥، ٢٩	﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾	٤٨
١٠	﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾	٤٩

الصفحة	الآية	السورة
٣١	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّ مِنْهُمْ إَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	المائدة ٥١
٩	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَسَىٰ أَجْلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ثُمَّ أَنَسَ تَمْتَرُونَ ﴾	الأنعام ٢
٣٣	﴿ صَرَبَ إِلَهُ مِثْلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾	الحل ٧٥
١٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيسَاءِ دِي الْقُرْنَىٰ وَيُنْهَىٰ عَنِ الْمَحْشَاءِ وَالْمُسْكَرِ وَالْبَغْيِ... ﴾	٩٠
٧	﴿ وَقَصَىٰ رَبُّكَ الْأَعْبَادَ إِلَّا يُبَآءَ ﴾	الإسراء ٢٣
٢٣	﴿ اللَّهُ يَضْطَعِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾	الحج ٧٥
٤٧	﴿ يَا أَيَّتُهَا السَّاحِرَةُ إِنِّ حَبِيرٌ مِّنْ أَسْأَحَرْتَ الْقَوَىٰ الْأَمِينِ ﴾	أنقص ٢٦
٢٩، ١٨	﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ﴾	(ص) ٢٦
٣٥	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	الرمر ٩
٩، ٧	﴿ وَإِلَهُ يَعْصِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ شَيْءًا إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾	غافر ٢٠
٩	﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ أَهْلِ مِمْسَىٰ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ﴾	الشورى ١٤
٢٣	﴿ وَغَدَّ احْتِرَابُهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾	الدخان ٣٢
٧٩	﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ رُسُلًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَقَىٰ صَلَاحٍ مِّنِي ﴾	الجمعه ٢

الصفحة	طرق الحديث
٥٠	(إذا تقاضى إليك رجلان)
٣٤	(إذا تقدم إليك حصمان)
٤٨	(إذا نعى أحدكم وهو يصلي)
٣١	(الإسلام يعلو ولا يعلى عليه)
٩٤	(أقض بينهما)
٩٣	(أمرني النبي ﷺ أن أقضي بين قوم فقلت...)
١٩	(أن قريشاً أهمتهم المرأة الغزومية)
١٨	- (إن المقسطين عند الله)
٨٥	- (إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم)
٩٦	إني إمرتك على أهل الله عز وجل بتقوى الله)
٩٩	- أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة.
٩٠، ٨٧	- (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله)
٨٩	- (خذوا القرآن من أربعة.)
٣٢	(رفع القلم عن ثلاثة)
٢٤	(فضرب يده على منكبي)
١٠١	- (فيه غرة عبد أو أمه)
٣٨، ٢٦	(القضاء ثلاثة؛ ذكر منهم رجلاً قصى بين الناس
٦٠، ٤٦	بجهل)
٩٥	(قم يا عقبه أقض بينهما)
٣٦، ٢٥	- (كيف تقضي إذا عرض لك قضاء)
٥١	(لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان)
٥١	- لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان)
١٦	(لا يحل لثلاثة)

الصفحة	طرف الحديث
٤٩	(لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان)
١٠٣	(اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه)
٨٩، ٢٥	- (اللهم أهد قلبه وثبت لسانه)
٤١	(ما أفلح قوم ولو أمرهم امرأة)
٥٣	(ما بال العامل نبعثه فيأتي)
٦١	- (من ابتغى القضاء وسأل فيه سقواء)
٥٠	- (من ابتلى بالقضاء بين الناس)
٧٦	(من أتى من هذه القادورات شيئاً فليستتر)
٥٣	- (من لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله)
٤٥	(من ولي القضاء فكانما ذبح بغير مكين)
٤٧	- (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)
٤٧	(يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً)
٦٢، ٢٤	- (يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الإمارة)

الصفحة	الراوي	طرف الأثر
٨٨	عبد الله بن مسعود	- أفضى أهل المدينة علي بن أبي طالب
١٠٩	علي بن أبي طالب	- أما إذا أسلمت فهي لك
٨٨	سعيد بن المسيب	- إن عمر كان يتعوذ من معصلة وليس لها
٧٣	سهيل بن عمرو	- إن يكن رسول الله قد مات فإن..
١٠٧	علي بن أبي طالب	- ثم أحتر للحكم بين الناس أفضل رعيته
٨٩	أنس بن مالك	- جمع القرآن على عهد رسول الله
١٠١	المغيرة بن شعبة	- سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة
٢٠	أبو بكر الصديق	- الضعيف فيكم قوي عندي
٢٢	علي بن أبي طالب	- على الإمام أن يحكم بما أنزل الله
١٠٢ ٤٤، ٢٠	عمر بن الخطاب	- فإن القضاء فريضة
٤٣	علي بن أبي طالب	- لا ينبغي أن يكون القاضي قاضياً حتى تكون فيه ..
٩١	أبو هريرة	- لما بعث النبي ﷺ العلاء بن الحضرمي
٢٧	عبد الله بن مسعود	- مه إنه كان يكره التسرع إلى الحكم
٨٧	عمر بن الخطاب	- يا أيها الناس إن الرأي إنما كان
١٠٨	علي بن أبي طالب	- يا شريح لو كان خصمي مسلماً ما جلست

الموضع	الصفحة
أبها	١٨٤
الأحساء	٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٥
الأردن	١٣٥
أرض الكعنة	١٣٠
استاسول	١٣٠
أفريقية	١٢٠
أفغانستان	٢٤٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٥٠، ٢٥١
الأندلس	١١٨
أوروبا	١١٨
البحر الأحمر	١٣٥
البحرين	٩١
بريدة	٢١٨، ٢٠٤، ٤٦
البصرة	١٢٣، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٣، ٩٣، ٩١
بغداد	١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥
البدائع	٢٤٢، ٢٤٣
البكيرية	٢٢٠، ٢٤٢
سحلاديش	٢٤٩
توك	١٨٤
جل شمر	١٣٣
جده	١٣٥، ١٤٦، ١٨٨، ١٩٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٨
	٢٣٨
الخربرة العرصة	١٢٣، ١٣٨
حبراك	١٨٤، ١٩٠

الموضوع	الصفحة
حائل	١٣٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٧، ٢٤٥
الحجار	٨٠، ١٢١، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩
(المسكة الحجازية)	١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧
	١٦٥، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ٢٠٥، ٢٠٦
	٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٧
	٨٣
الحبشة	١١٤
حوران	١١٨
حرسنا	١٥٤
الحسية	٢٥، ٩٠
حمص	٩٥
حسين	١١٤، ١٢٢، ١٢٤
خهراسان	٢٣٨، ٢٤٥
الخبر	١٣٥
الخليج العربي	١٤٦
دار الحميدية	١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢
الدرعية	١٠٤، ١١٨
دمشق	١٨٨، ١٩٠
الدمام	٢٥٠، ٢٥١
دبي	٢٣٦
الدوحة	١١٨
الري	١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠
الرياض	٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧
	٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢
	٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٠

الموضوع	الصفحة
ربيع	١٠٣
رفاق الحجارية	٢٣٠
الرومي	٢٤٣
سدير	٢٤٣، ٢١٨
الشام	١٢٣، ١٢٢، ١٢٠، ١١٤، ٩٠، ٨٣، ٨٠، ٢٦
شداد	١٥١
الشمال الأفريقي	١٢٥
صفي	١٠٩، ٩٥
الصين	١١٨
الطائف	٢٤٨، ٢٤٤، ٢٢٩، ٢٢٠، ٢١٤، ٢٠٦، ٨٣
الظهار	٢٤٣
عدن	١٠٣
العراق	١٣٥، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١١٥
عرفه ، عرفات	٢٥١، ٢٥٠، ٨١
العلا	٢١٢
عبيرة	٢٤٣، ١٣٢
غره	١٢٠، ٨٣
فلسطين	١٢٠، ٩٤
القرعاء	٢٠٤
القصيم	٢٤٢، ٢٢٠، ٢٠٤، ١٣٣
قطر	٢٣٦
قسرين	٩٤
كبد	٢٧
الكوه	١٢٣، ١١٨، ١١٧، ١١٤، ١٠٥، ١٠٣
الكوت	٢٣٦

الموضوع	الصفحة
الكويت	٢٥١
لندن	٢٤٨
المجوعة	٢٤٣، ٢١٤
الخيط الأطلسي	١١٨
المدينة المنورة	١١٨، ١٢٣، ١٤٦، ١٣٨، ١٩٠، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥١
المدب	٢٠٤
مردلة	٨١، ٢٥٠، ٢٥١
السيال	٢٣٠
مسجد البراحة	٢٣٥
مصر	٩٤، ٩٥، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ٢٢٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩
المغرب	١١٥، ٢٤٦
مقابر العدل	٢٤١، ٢٤٤
المقطم	٩٥
مكة	٢٩، ٧٣، ٨١، ٨٣، ٩٠، ٩٦، ١١٢، ١١٣، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣

الصفحة	الموضع
٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ١٨٣، ١٧٩، ١٣٦، ١٢٩	المملكة العربية السعودية
٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٤، ٢١٨، ٢١٥	
٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٢	
٢٥١، ٢٥٠	مى
١٧٨، ١٧٧، ١٤١، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٥، ١٣٤	مجد
٢٠٤	
٢٤٤، ٢٢٠	الهدا
٢٣٥	الهموى
٢٣٦، ٢٣٥	الهند
١٥٤	وادي تيمان
١٥٤	وادي فطمة
١١٨	واسط
٢٦	اليمان
١٢٣، ١٢٠، ٩٠، ٨٩، ٨٦، ٨٣، ٣٥، ٢٩، ٢٥	اليمن
١٣٥	

الاسم	الصفحة
(حرف الألف)	
إبراهيم باشا	١٣٠، ١٣١
إبراهيم الحربي	١٢٣
إبراهيم بن محمد آل الشيخ	٢١٦، ٢١٣
أبي بن كعب	٨٩
أحمد بن حنبل	٢٢، ٢٧، ٦١، ٦٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٥١، ١٥٩، ٢٢٩، ٢٣٦
	٢٥٣
أحمد عبداللطيف اليعقبي	٢٤٠
أحمد علي أسد الله	٢٤٦
أحمد العلي الحميدان	٢٤٣
أحمد بن علي عوفج	٢٣٦
أحمد فاري	٢٢٧، ٢٢٨
أحمد كماخي	٢٢٧
أحمد محمد البريك	٢٤٠
أحمد مشتاق	٢٣٩
أحمد ناصرين	٢٣٩
أسامه بن زيد	١٩
إسحاق بن عبد الرحمن	٢٠٧
أسعد حمد دهان	٢٣٣
إسماعيل عبدالرحمن السماعيل	٢٤٠
إسماعيل بن يحيى المرني	١٢٢
أبو الأسود المالكلي	٥٢
الاشتر السحبي	١٠٧

الاسم	الصفحة
الأصمعي = عبد الملك بن قريب	١٢٠
أكبر الأفغاني	٢٣٣
أمين كتنبي	٢٣٠
أنس بن مالك	٨٩، ٦١
(حرف الباء)	
بشر الحادي	١٢٣
أبو بكر الأثرم	١٢٤
أبو بكر الخلال	١٢٤
أبو بكر الصديق	٢٠، ٦٦، ٨٢، ٩١، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧،
	١٢٣
بكري شطا	٢٢٣
البوصيري	٢٣٠
(حرف التاء)	
تركي بن عبدالله آل سعود	١٣٢، ٢٠٤، ٢٠٩
توفيق بن عمر بن محمد بن عثمان	٢١١
(حرف الجيم)	
ابن جرير = محمد بن جرير الطبري	٤٠
(حرف الحاء)	
حافظ عبد الله الهدي	٢٢٣
حامد بن محمد العباد	٢٤٠
الحسن البصري	٤١
الحسن بن علي بن أبي طالب	٨٨
حسن بن محمد مشاط	٢٣٠، ٢٤٦

الاسم	الصفحة
(أبج حروف الحاء)	
حسن محمد الوهبي	٢٤٠
أبو الحسن الندوي	٢٤٦
الشريف حسين	٢٣٣، ١٤٠
الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)	٨٨
حسين محمد الحثي	٢٣٠
الحسين بن محمد العكبري	٢٥٤
أبو الحسين المرزوقي = محمد المرزوقي	
حمد الجابر	٢١٠
حمد بن فارس	٢٣٦، ٢١٨، ٢٠٧
أبو حميد الساعدي	٥٣
أبو حنيفة النعمان	١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١١٥، ٦٨، ٦٥، ٤٠
(حرف الحاء)	
خاقان عبد الله	٢٦
خالد بن سعود	١٣٣، ١٣٢
خالد عبد العزيز	٢٤٦، ٢١٨، ١٣٧
خالد بن الوليد	٩٤، ٩٢
(حرف الدال)	
أبو الدرداء = عويمر الأنصاري	١٠٤
(حرف الذال)	
أبو ذر الغفاري رضي الله عنه	٤٧، ٢٤
(حرف الراء)	
الرابع الأصفهاني	٧

الاسم	الصفحة
(تابع حرف الراء)	
ربيع بن ربيعة بن الدلب	٨٣
ربيعه بن حرام	٨٠
الرمعني = عبد الرزاق	٢٥٤
ابن رشد = محمد بن أحمد	١١
ابن رشد	
(حرف الزاي)	
زهر بن هذيل العبدي	٤٠
زيد بن ثابت	١٠٤، ٨٩
زين الدين أبي البركات المنجي	٢٥٢
(حرف السين)	
السائب بن زيد	٦٦
سالم شفي	٢٣٣
سالم مولى حذيفة	٨٩
سعد بن أحمد بن عتيق	٢٤٢، ٢٣٦
سعد حمد عتيق	٢١٨، ٢٠٩
سعد عبد الله بن ححرف	٢٤٠
البواردي	
سعد وقاص	٢١٣
سعود آل دريب	١٤٣
سعود بن عبدالعزیز بن محمد	٢٠٨، ١٣٧، ١٣٠
سعود بن فيصل بن توكي	١٣٤
سعيد بن المسيب	١٠٠، ٨٨
أم سلمه	٨٥، ٥٠
سليم بن عتر المصري	١١٢

الاسم	الصفحة
(تابع حرف السين)	
سليمان بن دحمان	٢٣٦
سليمان بن عبيد	٢٤٢، ٢٣٤، ٢٢٢، ٢٢١، ٢١٠
سليمان بن عبدالرحمن العمري	٢١١
سهيل بن عمرو رضي الله عنه	٧٣
سعيد صبحي البديري السامرائي	٢٤٦
(حرف الشين)	
الشامي	٢٣٢
الشافعي = محمد بن إدريس	١٢٣، ١٢٢، ١١٨، ١١٧، ٥٤، ٥١، ٣٦
الشعبي = عامر بن ضاحيل	١٠٨، ١٠٥، ١٠٣، ١٠٠، ٩١، ٥٦، ٤٩
شعب عليه السلام	٣٤
شريح القاضي	١٠٩، ١٠٨، ١٠٤، ٥٦
شريف حسبي	٢٤٦، ٢٣٥
ابن شهاب = محمد بن مسلم	٨٧
ابن شهاب الدين	
الشيرازي	٢٣٢
(حرف الصاد)	
صالح بن أحمد بن حنبل	١١٤
صالح بن صديق كمال	٢٣١، ٢٢٣
صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ	٢٤٣، ٢٣٦، ٢١٨
صالح اللحيدان	٢٢٠
صديق حسن خان	٢٤٦، ٢٣٥
صفوان بن يعلى	٩٦
(حرف الطاء)	
الطبري = محمد بن جرير	١١٥، ٤١، ١٠

الاسم	الصفحة
(تابع حرف الطاء)	
طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه	٩٤
(حرف العين)	
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها	٤٨، ١٩
عامر بن سعد بن الخرج	٨٢
عامر بن الطرب العدواني	٨٢
عباس باشا	١٣٣
أبو العباس السفاح	١١٥، ١١٤
العباس بن عبد المطلب	١١٤
عبد الحق الهندي	٢٢٣
عبد الحميد حديدي	٢٣٤
عبد الرحمن بن بشر الأنصاري	٢٧
عبد الرحمن بن أبي بكر	٥١
عبد الرحمن دهان	٢٣٣، ٢٣١
عبد الرحمن بن سمرة	٦٢، ٢٤
عبد الرحمن بن عبد الله الزلال	٢٤٠
عبد الرحمن بن فيصل	١٣٤
عبد الرحمن بن مغبرج	٢٠٩، ٢٠٨
عبد الرحمن الهندي	٢٣٣
عبد الرزاق عفيفي	٢٢٠
عبد العزيز بن صالح	٢١٤
عبد العزيز بن محمد بن سعود	١٢٩
عبد العزيز بن ناصر بن رشيد	٢١٠
عبد العزيز بن يحيى يحيى	٢٤٠
عبد العزيز بن يار	٢٢٠، ٢١٣، ٢١١، ٢١٠

الاسم	الصفحة
(تابع حرف العين)	
عبد العزيز السويلم	٢٤٠
عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود (الملك)	١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٣، ٣٠٧، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦
عبد العزيز بن عبدالرحمن بن ناصر بن بشر	٢٣٦
عبد الغني الدهلوي	٢٣٠
عبد القادر صابر	٢٣٣
عبد اللطيف العديل	٢٤٠
عبد الله إبراهيم أحمد العامر	٢٤٠
عبد الله بن أحمد بن حنبل	١٢٤
عبد الله السام	٢٠٧
عبد الله بن ثيان آل سعود	١٣٣
أبو عبد الله بن حامد	٩١
عبد الله حسن آل الشيخ	٢٠٦، ٢٠٩
عبد الله حسن الرين	٢٤٠
عبد الله بن حميد	٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧
عبد الله خياط	٢٤٦
عبد الله بن دهيش	٢١٠، ٢٣٥، ٢٤٦
عبد الله بن راشد بن جلعود	٢٠٧، ٢٠٩
عبد الله بن السائب	١١٣
عبد الله بن سعود بن عبدالعزيز	١٣٠
عبد الله سليمان بن بليهد	٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٣٧
عبد الله بن الصديق	٢٤٦

الاسم	الصفحة
(تابع حرف العين)	
عبد الله بن عباس رضي الله عنه	٨١، ٧٩
عبد الله بن عبد الرحمن بن	٢٣٥
غيث	
عبد الله بن عبد اللطيف	٢٠٩، ٢٠٧
عبد الله بن علي رشيد	١٣٣
عبد الله بن عمر رضي الله عنه	٦١، ١٦
عبد الله بن عمرو بن العاص	٩٤
عبد الله العقري	٢١٤
عبد الله بن فيصل بن تركي	١٣٤
عبد الله بن سعود	١٣١، ٨٩، ٨٨
عبد الله بن مقبريج	٢١٣
عبد الله بن وهب بن سلم (أبو	١١٩
محمد المهري)	
عبد الله محمد آل الشيخ	٢١٦
عبد المطلب بن هاشم	٨٣
عبد الملك بن داود	٢٤٠
عبد الملك بن دهرش	٢٤٥
عبد الوهاب أبو سليمان	٢٢٩
عبد الله بن رباح	٩٣
أبو عبيدة ابن الجراح	٩٩، ٩٠
عتبة بن غروان	٩١
عتاب بن أسيد رضي الله عنه	٩٩، ٩٦، ٩٥، ٧٣، ٢٩
العرياص بن سارية	٩٨
عثمان الحمد الحقل	٢٤٣

الاسم	الصفحة
(تابع حرف العين)	
عثمان بن عثمان	٦١، ٨٢، ٨٨، ٩٠، ٩٤، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١٠٩
عثمان بن قيس	١٠٦
عجلان بن محمد حاكم الرياض	١٣٥
عطاء بن أبي رباح	١١٢
عقبة بن عامر	٩٤
العلاء بن الحضرمي	٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٩
علي بن ربيع	٢٣٥
علي بن زياد التونسي	١٢٠
علي بن أبي طالب	٢٢، ٢٥، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٣، ٥٠، ٨٨، ٨٩، ٢٩٨، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩
علي بن أحمد الحميد البغدادي	٢٥٣
علي بن عبد الله اليماني	٢١٣
علي الهدي	٢٤٦
علوي بن عباس مالكي	٢٣٠
عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢٠، ٢٩، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٦٦، ٨٢، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤
	١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩
عمر بن عبد العزيز	٤٣، ١١١
عمر بن محمد بن سليم	٢٤٢، ٢٤٣
عمر السقاظي	٢٣٢
عمرو بن دينار	١١٣
عمرو بن العاص رضي الله عنه	٩٣، ٩٤
عياض	٣٥

الاسم	الصفحة
(تابع حرف العين)	
عيسى بن عبد الله العكاس	٢٣٥
عيسى رواس	٢٣١
(حرف الفاء)	
فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ	٨٨، ١٩
ابن فرحون	٣٥
ابن فهد (صاحب كتاب حسن	٢٥٤
القرى)	
فهد بن عبد العزيز آل سعود	٢٤٤، ١٣٧
(الملث)	
فبصل بن تركي	١٣٣، ١٣٢
فبصل بن عبد العزيز آل سعود	٢١٨، ٢١٦، ٢١٠، ٢٠٦، ١٨٧، ١٣٧
(الملث)	
فبصل بن عياش	١١٣
(حرف القاف)	
ابن قاضي الجبل	١٣٨
قتاده	٨٩
بن قدامة	٦٠، ٤٠، ٣٤، ٢٧، ٢٦، ٢٢
المرطبي	١٨
قصي بن كلاب	٨١، ٨٠
أبو قلاية	٦٢، ٢٧، ٢٦
(حرف الكاف)	
كعب بن سور	١٠٥

الاسم	الصفحة
(حرف اللام)	
ابن اللبية = عبد الله	٥٣
الليث بن سعد	١٢٠، ١١٩
(حرف الميم)	
مالك	١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٥، ٣٥
المامون	١٢٣، ١٢٢
الماوردي	٧٣، ٦٧، ٦٤، ٦٣، ٤١، ٣٥
مجاهد بن جبر المكي	١١٣، ١٠٠
محمد إبراهيم أحمد علي	٢٢٩
محمد بن إبراهيم بن جبر	٢١٤
محمد بن إبراهيم آل الشيخ	١٨٦، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٣٦، ٢٣٧،
	٢٤٢، ٢٤٣
محمد بن أحمد بن سالم المكي	٢٥٣
الصباغ	
محمد بن إدريس الشافعي	١٢٠
محمد بن إسحاق أنفاكهي	٢٤٥، ٢٥٢
محمد أمين البيطار	٢٣٠
محمد الأمين لشقطني	٢٢٠
محمد بشير	٢٣٥، ٢٤٦
محمد بن الحسن الشيباني	١١٨، ١٢٠
محمد حسني مبارك رئيس	٢٤٦، ٢٤٨
مصر	
محمد حسين عرفج	٢٣٦
محمد غيال	٢١٤
محمد ركي البررعي	٢٣٠

الاسم	الصفحة
تابع حرف الميم)	
محمد بن سعود	٢٤٨، ٢١٧، ١٢٩
محمد السليمان الديب	٢٤٣
محمد الشاوي	٢٣٧
محمد الشيكشي	٢١١
محمد بن رشيد	١٣٤
محمد طاهر كردي	٢٣٤، ٢٢٢، ٢٢١
محمد الطيب الأنصاري	٢١١
محمد عبد الجواد	١٧٧
محمد بن عبدالرحمن بن فاسم	٢١٠
محمد عبدالرزاق حمزه	٢١١
محمد بن عبداللطيف آل الشيخ	٢٤٣، ٢٤٤، ٢٣٦، ٢١٨
محمد عبد الله غاري	٢٥٤، ٢٥٠
محمد بن عبدالوهاب (الشيخ الإمام احمد)	٢١٦، ٢١٣، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٦، ١٢٩
محمد علي باشا	١٣٣
محمد علي التركي	٢١١
محمد بن علي الحركان	٢١٤، ٢١١
محمد بن علي السحبياني	٢٤٢
محمد علي آل سلامة	٢٤٢
محمد الفايز	٢٤٠
محمد بن مانع	٢٣٦
محمد بن محمود	٢٠٧

الاسم	الصفحة
(تابع حرف الميم)	
محمد المرزوقي (أبو الحسين)	٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٣
محمد بن سلمة	١٠١
محمد بن مشاري بن معمر	١٣١، ١٣٢
محمد ياسين القاداني	٢٤٦
محمد يحيى أمان	٢٣١
محمود هاشم	١٧٨
ابن المديني = علي بن عبد الله	١٢٣
مروان بن محمد	١١٤
مرووق بن الأجدع الهمزاني	٥٣
أبو السعود الأنصاري	٢٧
أبو مسلم الخراساني	١١٤
مشاري بن حسين	٢٤٠
مشاري بن سعود بن عبد العزيز	١٣١، ١٣٢
مشاري بن عبد الرحمن آل سعود	١٣٢
مشتاق أحمد الكافوري	٢٣٣
معاد بن حبل رضي الله عنه	٢٥، ٢٩، ٣٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٩، ١٠٥
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه	٩٣، ٩٥، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠، ١١٢
معقل المري	٩٣
معقل بن يسار	٩٣
مغيرة بن شعبة	١٠١
أبو الملبح الهدلي	٢٠، ٤٤، ١٠٢
مصور بن إدريس البهوتي	٢٥٣
أبو موسى الأشعري	٢٠، ٢٣، ٤٤، ٥١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤

الاسم	الصفحة
(حرف النون)	
نابليون بونابرت	١٣٠
نايف بن عبد العزيز آل سعود	٢٥٠
ندير حسين	٢٣٥
نصير الدين السامري	٢٥٣
نور الدين عبد الرحمن الصيرير	٢٥٣
(حرف الهاء)	
هارون الرشيد	١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١١٥
هاشم بن عبد مناف	٨٢
أبو هريرة = عبد الرحمن بن حجر الدوسي رضي الله عنه	٢٥٤، ٩١
هشام بن عبد الملك	١١٠
(حرف الواو)	
الوليد بن عبد الملك	١١٨
(حرف الهاء)	
يحيى بن أكرم	١١٦
يحيى أمان	٢٤٦
يحيى بن ميمون الخصرمي	١١١
يسار أبو نجيح	٤٩
يوسف عليه السلام	٦
أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم القاضي	١١٨، ١١٧، ١١٥
يوسف بن حسن بن	٢٣٩
عبد الرحمن بن عبد الهادي	
يوسف بن عبد الهادي المقدسي	٢٣٨

الاسم	الصفحة
تابع حرف الهاء)	
يوسف البهائي	٢٣٠
يوسف بن يحيى القرشي البوطي	١٢٢

قائمة المصادر والمراجع

- الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحلبي (٤٥٨هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م
- أخبار القضاة محمد بن حلف بن حبان المعروف بوكيع (٣٠٦هـ)، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، بيروت، عالم الكتب.
- آداب الشافعي ومآقبه لأبي محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق عبد العلي عبد الخالق، القاهرة، عروت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م
- أدب القضاء وهو الدرر المضمومة في الأقضية والحكومات)، لابن أبي الدم، الحموي الشافعي، إبراهيم بن عبد الله، ت ٦٤٢هـ، تحقيق مصطفى الرحيلي الناشر دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- أدب القاضي الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، تحقيق محيى هلال السرحان، نشر: مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار بهجة مصر، القاهرة
- أسد العانة في معرفة الصحابة لعمر الدين أبو الحسن عني بن محمد بن الأنثري الجوري (٦٣٠هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشور، محمود عبد الوهاب فايد، دار الشعب، القاهرة
- الأشياء والظواهر في قواعد وفروع فقه الشافعية لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة
- الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن عني بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة مصطفى محمد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م
- إعلام الصحابة عني بن أبي طالب والحسن بن علي)، تأليف محمد علي مغربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

أعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري تأليف عبد الله
ابن عبد الرحمن المعلمي، نشر مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي فرع
موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

أعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن
قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجيل،
١٩٧٣م

- الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (٣٥٦هـ)، دار الكتب
المصرية، القاهرة، ١٣٥٧هـ / ١٩٨٣م

- إفادة الأدم بذكر أحبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإنعام الكلام عبد الله
محمد الغاري، تحقيق: د/ عبد الملك بن دهيش، تحت الطبع

الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، الهيئة المصرية للكتاب،
القاهرة، مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- الأمالي الشجرية (الأمالي في النحو)، تأليف هبة الله بن الشحري
(٥٤٢هـ)، نشر دار المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن الهند،
١٣٤٩هـ

- الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من وزارة العدل، المملكة العربية السعودية،
طبع: عام ١٤٠٠هـ

أوجر المسالك إلى موطأ مالك لمحمد بن زكريا الكاندهلوي، مكة المكرمة، المكتبة
الإمدادية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني
(٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

البداية والنهاية لأبي العلاء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م

عبدة الباحث عن روائد مسد الحارث للإمام الحافظ نور الدين علي بن سليمان،
ابن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٨٠٧هـ)، تحقيق د/ حسين أحمد صالح
الباكري، نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية. ومجمع

- الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ،
١٩٩٢م
- البلاد العربية السعودية لفؤاد حمرة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ
- بلغة السالك لأقرب المسالك لأحمد بن محمد الصاوي المالكي (ت ١٢٤١هـ)،
بشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م
- تاريخ الإسلام الديني والثقافي والاجتماعي تأليف د حسن إبراهيم حسن، نشر
مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٦٤م.
- التاريخ الإسلامي العام تأليف د/ علي إبراهيم حسن، نشر مكتبة النهضة
المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٤م
- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، نشر دار
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- ٤ - تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأسابهم لإبراهيم
ابن صالح بن عيسى، نشر الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس
المملكة، الرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م
- ٥- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ،
دار الكتاب العربي، بيروت
- ٦- تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الحصري، نشر دار القلم، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٩٨٣م
- ٧- تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام موسوعة النظم
واحصارة الإسلامية (٨)، تأليف أحمد شلبي، نشر مكتبة النهضة المصرية،
القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١م
- ٨- تاريخ خلفاء السوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، نشر مطبعة
الصحافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م
- ٩- تاريخ خليفة بن حباط لأبي عمرو خليفة بن خياط شيبان العنصرى
٣٤٠هـ، حقق د أكرم صاء العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة ثمانية،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، نشر: المطبعة الحسنية المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى
- تاريخ الفقه، (تاريخ التشريع الإسلامي) محمد السائس، وعبد اللطيف السبكي، ومحمد يوسف البربري، نشر مطبعة وادي الملوك، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م
- تاريخ القصص في الإسلام محمود بن محمد عربوس، نشر المطبعة المصرية الأهلية الحديثة، القاهرة
- تاريخ القصص والقصص في العهد السعودي تصنيف عبد الله عايض الزهراني، ١٤١٨هـ
- التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، تأليف محمد طاهر كردي، نشر أ.د. عبد الملك بن دھيش، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م
- تاريخ مدينة دمشق للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله فوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- تاريخ المذاهب الفقهية، تأليف الشيخ محمد أبو رهرة، نشر مطبعة المدني، القاهرة
- تاريخ ملوك آل سعود : هذلول بن سعود ، الرياض ، ١٣٨٠هـ
- تاريخ المملكة العربية السعودية، تأليف د. عبد الله الصالح العثيمين، طبعة بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م
- تاريخ المملكة العربية السعودية، ماضيها وحاضرها صلاح الدين مختار، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومآل الأحكام لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي المدني (ت ٧٩٩هـ)، مطبوع بهامش تبين الحقائق شرح كبر الدقائق لأبي محمد فخر الدين عثمان بن علي الريلي (ت ٧٤٣هـ)، نشر المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٤هـ
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب لسليمان بن محمد البجيرمي (١٢٢١هـ)، مصطفى البايي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م

- تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الرمان لإبراهيم ابن عبيد آل عبد المحسن، الرياض.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض بن موسى السبتي (٥٤٤هـ)، تحقيق مجموعة من اعققين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- التشريع والفقه في الإسلام للشيخ ماع القطان، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ
- التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية د محمد عبدالحواد محمد، نشر مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الحرحاشي (٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- التظيم القصائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية أ د محمد مصطفى وهبة الرحيلي، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، ٧-١١ شوال ١٤١٩هـ الموافق ٢٤-٢٨ يناير ١٩٩٩م
- التنظيم القصائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القصائية سعود سعد آل دريب، نشر مطابع حيفة للأوقاف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- تهذيب الأسماء واللغات ليحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين يوسف المري (٧٤٢هـ)، تحقيق د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢-١٤٠٨هـ / ١٩٨٢-١٩٨٨م
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق

- عبد السلام هارون وآخرون، مراجعة محمد علي السحار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م
- الثقات محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م
- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد إدريس الزاري (٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهد، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م
- جريدة أم القرى، مكة المكرمة، أعداد مختلفة، وهي الجريدة الرسمية بالمملكة العربية السعودية
- جريدة العرب في القرن العشرين حافظ وهبه، نشر مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦١م
- أجواهر المصينة في طبقات الحنفية لمحيي الدين عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي (٧٧٥هـ)، تحقيق د/ عبد الفتاح محمد اخلو، نشر دار العلوم، الرياض و عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨-١٤٠٨هـ - ١٩٧٨ - ١٩٨٨م
- دور الأحكام في شرح مجلة الأحكام تأليف عني حيدر، تعريب فهمي الحسي، نشر مكتبة النهضة، بيروت، بغداد
- الدياح المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي ابن فرححون (٧٩٩هـ) تحقيق د/ محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة
- رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) محمد أمين الشهير بابن عابدين (١٢٥٢هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م

روادنا تراجم الحية من العلماء والمشايخ نور الإسلام بن جعفر، ١٤٢٠هـ،
مكة المكرمة

روضة القصاة وطريق الحاة لأبي القاسم علي بن محمد بن أحمد الرحي
السماني (ت ٢٩٩هـ)، تحقيق د/صلاح الدين الناهي، نشر مؤسسة الرسالة،
بيروت، دار الفرقان عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

روضة الناظرين عن متأثر علماء نجد وحوادث السنين محمد عثمان صالح
القاضي، نشر: مطبعة الحلبي، ١٤٠٠هـ

سبل السلام، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للشيخ محمد بن
إسماعيل الصغاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق فوار أحمد ومربي، وإبراهيم محمد
الجميل، نشر دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ،
١٩٩٠م

- من الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد
محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت

- من أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق
عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث، سوريا، الطبعة الأولى،
١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م

سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الله هاشم
اليماني، دار اعناس للطباعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م
السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دار المعرفة -
بيروت

- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القرويني (٢٧٣هـ)،
تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطابعة العربية، الرياض، الطبعة
الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

سنن السبائي لأحمد بن شعيب السبائي (٣٠٣هـ)، مكتب المطبوعات
الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لنفي الدين أحمد بن تيمية الحراني

- ١٧٢٨هـ،، نشر دار الكتاب العربي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع للهجرة تأليف عمر عبد الحار، نشر تهامة، الكتاب العربي السعودي - جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م
- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام المالك لأحمد بن محمد ابن أحمد الدردير (١٢٠١هـ)، تحقيق د مصطفى كمال وصفي، دار المعارف القاهرة، ١٣٩٢هـ
- شرح منتهى الإرادات (دقائق أولي الهي لشرح المنهى) لمصنوع بن يوسف الهوتي (١٠٥١هـ)، تحقيق أ.د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الفكر - بيروت
- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، المكتبة الإسلامية - استانبول، ١٩٨١م
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري الشيبوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث - بيروت
- صور من تراث مكة المكرمة في القرن الرابع عشر الهجري لعبد الله محمد بكر، نشر مؤسسة علوم القرآن دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- الطبقات لأبي عمرو خليفة بن خياط شيبان العصمري (٢٤٠هـ)، تحقيق د أكرم صياء العمري، دار طيبة - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- طبقات الحفاظ لخلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- طبقات الحامله للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، دار المعرفة بيروت

- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسوي (٧٧٢هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم - الرياض، ١٤٠٠هـ / ١٩٨١م.
- طبقات الشافعية الكبرى لثاح الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطاحي، و عبد الفتاح الخلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.
- طبقات علماء الحديث محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الريق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، تحقيق د إحسان عباس، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن ميع (٢٣٠هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت.
- ظفر اللاصي بما يجب في القضاء على القاصي تأليف صديق بن حسن حان القوجي البحاري، تحقيق أبو عبد الرحمن بن عيسى البائي، نشر در أبو حرم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- علماء آل سديم وتلامذتهم وعلماء القصيم تأليف صالح سليمان محمد العمري، نشر مطابع الإشعاع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- علماء نجد خلال ثمانية قرون للشبح عبد الله بن عبد الرحمن السام، نشر دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- عنوان אחד في تاريخ نجد: ابن بشر، عثمان بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، نشر وزارة المعارف السعودية - الرياض، ١٣٩١هـ.
- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لشيخ نظام، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة.
- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ جمع وترتيب. محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، نشر: مطبعة الحكومة - مكة.

المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

فتح القدير محمد بن عبد الواحد بن الهمام (٨٦١هـ)، مصطفى الباي الحلبي-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م

- الفقه الإسلامي في عهد الملك عبد العزيز للدكتور عبد العزيز بن محمد عبدالله الحجيلان، نشر عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م

الفقه الإسلامي وأدلته تأليف د. وهبة الزحيلي، نشر دار الفكر-دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

القضاء في الإسلام محمد سلام مذكور، نشر دار النهضة العربية -للقاهرة القضاء وطرق الإنشاء في الفقه الإسلامي للدكتور نصر فريد واصل، نشر دار البيان- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

القضاء ونظام الإثبات في الفقه الإسلامي والأنظمة الوصعية للدكتور محمود محمد هاشم، نشر عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

- قلوب وغميرة، حاسيتان على مهاج الطالبين لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي، وشهاب الدين أحمد البرلس عميرة، نشر مصطفى الباي الحلبي القاهرة، ١٩٥٦م

القواعد الفقهية لعلي أحمد الدوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

كتاب القضاء للشيخ عبد الله بن عمر بن دهب، نشر دار خصر للطباعة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

- كشف القناع عن متن الإقناع لمصطفى بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، تصحيح: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ

لسان الحكام في معرفة الأحكام تأليف أبي الوليد إبراهيم بن أبي اليمن محمد

- ابن الشحنة الحنفي (ت ٨٨٢هـ)، طبعه قديمة بدون دار نشر ولا تاريخ طبع، ومدينة بكتاب نكملة لسان الحكام لرهان لرهان الدين إبراهيم الخالفي الحلبي العدوي الحنفي
- لسان العرب - لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر - بيروت
- المبدع في شرح المقنع لرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م
- محلة الأحكام الشرعية تأليف أحمد بن عبد الله القاري، دراسة وتحقيق أ.د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، وأ.د. محمد إبراهيم أحمد علي، نشر تهامة - جده، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- مجمع الروائد ومسح الفوائد لنور الدين عني بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، مؤسسة المعارف - بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- المجموع شرح المهدب للإمام يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي، المكتبة العادلية - القاهرة
- مجموعة الأنظمة السعودية المجلد الخامس (أنظمة السلطة القضائية)، نشر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء - الرياض ١٤٢٣هـ
- مجموعة النظم، قسم القضاء الشرعي، من سنة ١٣٤٥هـ إلى سنة ١٣٥٧هـ، نشر: مطبعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ
- محاضرات في علم القضاء عبد العال عطوة، نشر مؤسسة الأنوار الرياض
- محاضرات وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية، د/ عبد الله الصالح العثيمين، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م
- المخير لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (٢٤٥هـ)، تحقيق د. إيلزه ليخت شتير، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- المدخل في التعريف بالعقود الإسلامية وقواعد الملكية والعقود فيه، تأليف د. محمد مصطفى شلبي، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان لعبد الله بن أسعد اليافعي (٧٦٨هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

مروح الذهب ومعادن الجوهر تصنيف أبي الحسن علي بن الحسن المسعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة الإسلامية - بيروت

- المسند للإمام أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، دار الفكر العربي القاهرة

- مسند أبي أحمد لأبي الحسن علي بن أحمد بن عبيد الجوهري (٢٣٠هـ)، تحقيق د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

- مشاهير علماء نجد وغيرهم تأليف عبد الرحمن عبد اللطيف آل الشيخ، نشر دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر - الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ

- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعائي (٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- المصنف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق عامر العمري الأعظمي، و مختار أحمد الدوي، الدار السلفية - بومباي معالم السنن لأبي سليمان حمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، نشر: الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود

المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف - العراق، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

معجم معالم الحجاز تأليف عاتق بن عيث البلادي، نشر دار مكة للنشر والتوزيع - مكة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

المعاري للواقدي، محمد بن عمر بن واقد (٢٠٧هـ)، تحقيق د. مارسدان جوس، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

- المضي : لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق د عبد الله التركي، و د/ عبد الفتاح محمد الخلو، حجر للطباعة والشر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ / ١٤١١هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٠م
- معني المحتاح في معرفة معاني ألفاظ المهاج محمد الشربيني الخطيب (٤٧٧هـ)، مصطفى الباي الحلبي وأولاده - القاهرة، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م
- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد الرابع لأصفهاني (٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاي، مصطفى الباي الحدي - القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م.
- مقدمة ابن خلدون لعبد الرحمن بن خلدون المغربي (٨٠٨هـ)، نشر المطبعة المصرية ببولاق - القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح (٨٨٤هـ)، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م
- أدلك الراشد المعصور له عبد العزيز آل سعود عبد المصم العلامي، الطبعة الثانية، الرياض، ١٤٠٠هـ
- مناح الكرم في أخبار مكة واليت وولة الحرم لعلي بن تاح الدين بن تقي الدين السجاري (١١٢٥هـ)، تحقيق د/ حميل المصري وآخرون، نشر معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م
- مناقب الإمام أبي حيفة وصاحبه أبي يوسف ومحمد بن الحسن لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفا الأفعلي، نشر حيدر اباد الدكن، لجنة إحياء المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ
- مناقب الإمام الشافعي محمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق د أحمد حجاري السقا، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- مناقب الشافعي : لأبي بكر أحمد بن الحسين اليهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة .

- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: لأبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (٩٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، تعليق: عادل نويهض، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار: لتقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ، تحقيق: د/أيمن فؤاد السيد، نشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب (٩٥٤هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية، المجلد الثالث: نشر: الدار القومية للموسوعات - القاهرة، ١٣٩٢هـ.
- الموسوعة الحديثة في الأنظمة السعودية: جمع وتصنيف وتحقيق: سليمان بن عبد اللطيف الشايفي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الموطأ: للإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- موطأ مالك بشرح ابن زياد: تحقيق: د/ محمد الشاذلي النيفر، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت.
- المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر: عبد الله مرداد أبو الخير (ت ١٢٤٣هـ)، تحقيق: محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، نشر: عالم المعرفة - جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- نظام الطعن بالتميز في المملكة العربية السعودية: تأليف: محمد محمود إبراهيم، نشر: مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة - الرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- نظام القضاء في المملكة العربية السعودية: د/عبد المنعم عبد العظيم جبرة، نشر: الإدارة العامة للبحوث، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- النظام القضائي في العهد النبوي وعهد الخلافة الراشدة: تأليف الشيخ: مناع خليل القطان، نشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية: نشر: وزارة المالية، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (١٠٠٤هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: محمد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، و محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- نهج البلاغة: لأبي الحسن بن الحسين المعروف بالشريف الرضي، نشر: دار ومطابع الشعب.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لشمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول: عرض موجز لتاريخ القضاء في الإسلام	٥
المبحث الأول: تعريف القضاء لغة واصطلاحاً	٧
المبحث الثاني: لفظة القضاء وعلاقتها ببعض الألفاظ المرادفة	١٣
المبحث الثالث: أهمية القضاء	١٦
المبحث الرابع: حكم تولي القضاء	٢٣
المبحث الخامس: الشروط الواجب توافرها في القاضي	٣٠
المبحث السادس: آداب القضاء	٤٤
المبحث السابع: تعيين القاضي وعزله	٥٨
الفصل الثاني: القضاء في مكة منذ زمن الرسول ﷺ وحتى نهاية العهد العثماني	٧٧
تمهيد: القضاء عند العرب في الجاهلية	٧٩
المبحث الأول: القضاء في عهد الرسول ﷺ	٨٥
المبحث الثاني: القضاء في عهد الخلفاء الراشدين	٩٧
المبحث الثالث: القضاء في العهد الأموي	١١٠
المبحث الرابع: القضاء في العهد العباسي	١١٤
المبحث الخامس: القضاء بعد عصر النهضة وحتى قيام الدولة العثمانية	١٢٥
المبحث السادس: الحالة القضائية في الحجاز في عهد العثمانيين والأشراف	١٢٧
الفصل الثالث: التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية	١٤١
نبذة تاريخية	١٤١
المبحث الأول: التنظيمات القضائية في الحجاز في عهد المفقور له الملك عبد العزيز آل سعود	١٥٢
المبحث الثاني: أهم الأنظمة القضائية التي صدرت في عهد الملك عبد العزيز آل سعود في المملكة الحجازية	١٥٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: التنظيمات القضائية في المملكة العربية السعودية بعد عهد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود	١٩٠
المبحث الرابع: أشهر القضاة الذين تولوا القضاء بمكة المكرمة خلال الحكم السعودي	٢١٥
المحاضرة	٢٦٦
فهرس الآيات القرآنية	٢٦٩
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	٢٧١
فهرس الآثار	٢٧٣
فهرس الأماكن والمواضع	٢٧٥
فهرس الأعلام	٢٨١
فهرس المصادر والمراجع	٢٩٧
فهرس الموضوعات	٣١٣